جامعة مؤتة

عمادة الدراسات العليا

الاتجاهات المجتمعية نحو السجناء المفرج عنهم وأثرها على العود إلى الجرائم في منطقة تبوك بالمملكة العربية السعودية

إعداد الطالب

أحمد حسين العلكمي عسيري

إشراف

الأستاذ الدكتور عايد الوريكات

رسالة مقدمة إلى عمادة الدراسات العليـــــا
استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجــــــة
الدكتوراه في علم الاجتماع تخصص علم جريمة

جامعة مؤتة، 2009

الإهداء

أهدي عملي هذا...

إلى أسرتي الصغيرة...

إلى أم رنيم، ورنيم، وبدر.

سائلاً المولى عز وجل لهم التوفيق والسداد.

أحمد حسين العسيري

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي وفقني لإنهاء هذا المتطلب العلمي، وإذ أتقدم بالـشكر الجزيـل للأستاذ الدكتور عايد الوريكات، مشرفا قديرا توج مساري الدراسي بتوجيهٍ ومتابعةٍ كانت منطلقا في إظهار هذا العمل بداية، والى صورته النهائية، وللجنـة المناقـشة الموقرة المؤلفة من الأستاذ الدكتور عباطة التوايهة والأستاذ الدكتور فايز المجـالي والأستاذ الدكتور دوخي الحنيطي كل التقدير والاحترام لقبولهم هذا التشريف لـي، وإثراءهم العلمي المتنوع بإضافات نيرة عالية القيمة.

وفقنا الله جميعا لما يحبه ويرضاه، وبحوله، على دروب الخير لنا لقاء في كل علم نافع، انه سميع مجيب.

أحمد حسين العسيري

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
34	اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى الاتجـاه الـسلبي نحـو السجناء المفرج عنهم باختلاف المستوى العلمي للمبحوث.	150
35	اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى الاتجـاه الـسلبي نحـو السجناء المفرج عنهم باختلاف مستوى الدخل الشهري (رس).	152
36	عدد مرات أو سوابق دخول الجاني السجن أثر الحكم عليه بقضية جزائية.	154
37	الأهمية النسبية للمدة الزمنية (بالأشهر) التي قضاها المحكوم عليه داخل السجن موزعة حسب أولوية دخول السجن.	155
38	الأهمية النسبية لعمر المحكوم عليه (بالسنوات) عند دخوله السجن موزعة حسب أولوية دخول السجن.	156
39	الأهمية النسبية لمدى زيارة الأهل للسجين واتجاهه بالسعادة نحو ذلك.	157
40	الأهمية النسبية لدرجة تعرض السجناء لبرامج التأهيل موزعة حسب نوع البرنامج.	158
41	الأهمية النسبية لدرجة أثر برامج التأهيل المجتمعي على حياة السجناء المفرج عنهم موزعة حسب نوع الفائدة.	158
42	الأهمية النسبية لدرجة تقييم السجناء لدرجة تأثير برامج التأهيل موزعة حسب نوع البرنامج.	159
43	الأهمية النسبية لاتجاهات السجناء المفرج عنهم نحو درجة تقييم المجتمع المحلي لهم.	161
44	الأهمية النسبية لشعور السجناء المفرج عنهم نحو مستوى معاملة المجتمع المحلي لهم بعد الخروج من السجن.	161
45	الأهمية النسبية لشعور السجناء المفرج عنهم نحو مستوى معاملة المجتمع المحلي لهم بعد الخروج من السجن.	162
46	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المساجين في منطقة تبوك نحو أثر صحيفة السوابق بعودهم للسجن.	165
47	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المساجين في منطقة تبوك نحو أثر الاحتقار الاجتماعي لهم بعودهم للسجن.	166
48	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المساجين في منطقة تبوك نحو أثر عدم الجوار لهم بعودهم للسجن.	167
49	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المساجين في منطقة تبوك نحو أثر عدم الجوار لهم بعودهم للسجن.	169
50	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المساجين في منطقة تبوك نحو أثر عدم الجوار لهم بعودهم للسجن.	170
51	الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المساجين في منطقة تبوك نحو أثر عدم المشاركة الاجتماعية معهم بعودهم للسجن.	171

قائمة الأشكال

قائمة الملاحق

الملخص

الاتجاهات المجتمعية نحو السجناء المفرج عنهم وأثرها على العود إلى الجرائم في منطقة تبوك - المملكة العربية السعودية

أحمد حسين العسيري

جامعة مؤتة، 2009

هدفت الدراسة إلى معرفة اتجاهات المواطنين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم، وتحديد اتجاهات السجناء أنفسهم نحو نظرة المجتمع لهم، وأثر صحيفة السوابق والاحتقار الاجتماعي وعدم المشاركة التجارية وغيرها من ممارسات المجتمع ضد السجناء في العود للجريمة، وهدفت أيضا إلى معرفة دور مراكز التأهيل في السجون وأثرها في السجناء، ومستوى سعادة السجناء بالزيارات وأثرها في عدم العود للجريمة.

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة المقابلة الشخصية بأداة الاستبيان، حيث تكونت عينة الدراسة الأولى من 1200 مبحوث من جميع محافظات منطقة تبوك، وذلك لقياس اتجاهاتهم نحو السجناء المفرج عنهم، وتم الاعتماد على عينة أخرى تبلغ 108 سجين من النزلاء في منطقة تبوك في السعودية، لمعرفة اتجاه السجناء نحو أنفسهم واتجاهاتهم نحو المواطنين في الخارج ونظرتهم إليهم بعد الإفراج عنهم، ولمعرفة اثر ذلك على متغير العود للجريمة. ولغرض الإجابة على أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها استخدمت مقاييس الإحصاء الوصفي لمعرفة خصائص عينتي الدراسة، واستخدام الاختبارات الإحصائية لفحص فرضيات الدراسة مثل الانحدار المتعدد المتدرج وتحليل التباين والتحليل العاملي.

توصلت الدراسة إلى أن اتجاهات المواطنين السلبية نحو السجناء المفرج عنهم كانت مرتفعة، وأن عدد العناصر المؤثرة في الاتجاه العام السلبي نحو الأسباب الدافعة للعود كانت 18 عنصرا أساسيا، وأهمها عدم المصاهرة، عدم المشاركة التجارية، عدم المشاركة الاجتماعية، صحيفة السوابق، وعدم النزاهة خاصة لأولئك المساجين الذين حكم عليهم بجريمة نصب سابقة، أو الشاذين جنسياً، أو مرتكبي جريمة القتل العمد، أو التزوير حيث أن الثقة فيهم قليلة جداً. وأظهرت الدراسة أن

نسبة العود للجريمة كان مرتفعا ويبلغ 52% من أصل الـسجناء المفـرج عـنهم، واستطاعت الدراسة أن تطور نموذجا لتحديد عوامل العود للجريمة من خلال خمس عوامل رئيسة تتمثل في: عامل الاندماج في المجتمع، عامل الصحبة، عامل الحاجة الاقتصادية، عامل الوصم الاجتماعي، وعامل السوابق، وكل عامل يضم مجموعـة من المتغيرات الضابطة.

وبناء على نتائج الدراسة فإن الدراسة توصي بأهمية إدماج المفرج عـنهم فـي مجتمعهم، ومعاملتهم كأسوياء في المجتمع، مع إعطائهم الفرصـة لإثبـات ذاتهـم واعتمادهم على أنفسهم، بتسهيل عملهم وقربهم بالمصاهرة إذا ما كانت اسـتقامتهم جادة، والعمل على تفعيل البرامج الإصلاحية والتأهيلية لإيجاد العمل المناسب لهـم، كذلك التوصية بأهمية استحداث وتطوير الرعاية اللاحقة سواء للمفـرج عـنهم أو أسرهم.

Abstract

Social Attitudes towards Released Inmates and their Effects on Recidivism in Tabouk Area

Ahmad al-‘Asiri
Mu'tah University, 2009

This study aims at knowing the Tabouk’s citizens attitudes towards ex-offenders prisoners and to identify the attitude of the prisoners themselves towards this social view. The effect of the previous records, the public abhorrence and neglect and other community practices against ex-offenders on the recidivism is also discussed. Furthermore, this study aimed at elucidating the role of correctional centers and their effect on prisoners, levels of happiness caused by visits and their role in preventing relapsing into crimes.

This study has adopted the methodology of social survey through personal interviews by means of questionnaires. Sample I, aimed at measuring attitudes of people towards ex-offenders, consisted of 1200 interviewees representing all governorates of Tabouk area. Another sample consisted of 108 prisoners from Saudi prisons intended to investigate their attitudes towards themselves and toward free citizens during and after imprisonment. Descriptive statistics have been used in order to answer the questions of this work, to test its hypotheses and to comprehend main characteristics of the samples studied herein. Statistical tests such as multiple regression, ANOVA, and factor analysis were used to test hypotheses of this study

The study shows that people hold high negative thoughts towards ex-offenders and that there are 18 main elements affecting these negative attitudes towards factors of recidivism. The most important factors are the absence of marriage kinship (affinity), non-existence of commercial and\or social communion, previous records, distrustful particularly against those who committed such crimes as roguery, perversion (homosexuality), blood guilty, and fraud. Reaching 52%, recidivism has been shown to be high. This study could develop a model of five records that contribute to (cause) recidivism. These are: the social integration, friendship, economic needs, social labeling, criminal history and every element that includes a group of determinate variables.

The study emphasis the importance of social integration of ex-offenders, treating them as decent members of the society, and allowing them to improve themselves. These can be achieved by employing them, integrating them up to the society through marriage kinship if they show serious virtue, activation of correctional and rehabilitation programs and emphasizing the post imprisonment treatment of both the released and their families.

الفصل الأول
خلفية المشكلة وأهميتها

1.1 المقدمة:

لما كانت الجريمة ظاهرة اجتماعية عادية أو سوية وأنها نتاج طبيعي للتغير والحراك والتفاعل الاجتماعي،وكما ذكر رائد علم الاجتماع الفرنسي دوركايم (Durkheim,1951:20) "إن الجريمة ظاهرة اجتماعية وسليمة لقوام المجتمعات، وأنها تكاد تكون الظاهرة الوحيدة التي تنطوي على جميع أعراض الظاهرة السليمة، بل إن الجريمة ظاهرة مفيدة كونها عامل لا بد منه لسلامة المجتمع، وهي جزء لا يتجزأ من كل مجتمع سليم"، وقد ذهب البعض إلى أن المجتمع هو الذي يخلق الجريمة فمن خلاله يتم وصم الأشخاص السيئين كما أشار (الوريكات، 2004: 92) "إن نظريات الوصم قد أخذت تدرس المجرم من زاوية مختلفة، وهي إلى حد ما تشبه النظريات أو ألمدرسه الكلاسيكية التي ركزت على الفعل والجريمة ودور المجتمع من خلال المؤسسات وبالذات الرسمية ودورها في خلق الجريمة والانحراف". بذلك لا نجد مجتمعا خاليا من الجريمة ومن هذا الارتباط بين الجريمة والمجتمع الذي يطال الحياة الاجتماعية بكافة جوانبها فقد مرت عمليات الضبط الاجتماعي التي مارستها المجتمعات بمراحل متعددة ومتأثرة بالأوضاع الاجتماعية السائدة فيها والمؤثرات (الاجتماعية، والدينية، والسياسية)، وعلى الرغم من تعدد وتنوع المجتمعات إلا أنها جميعاً ترفض الجريمة مما حتم أن يكون في المقابل العقوبة المناسبة في إيقاع الصورة أو الشكل المقبول اجتماعياً للعقاب، وضرورة تناسب العقوبة مع الجرم المرتكب، ليخرج رد الفعل المجتمعي عن طوره البدائي الموسوم بالانتقام والتشفي، وعبر الإصلاحات في نظم العدالة الجنائية، إلى اعتبار السجن أو بمعنى آخر سلب الحرية هو المقابل الأمثل لمن يعمل على اختراق قوانين حماية المجتمع إلا أنه مع تطور وتنامي الحقوق الإنسانية، وما يصاحب فترات السجن الطويلة من آثار سلبية على مستقبل النزيل وأسرته، وما يفرضه السجن من ثقافة صداميه مع المجتمع، إضافة إلى تكلفة الإنشاء المعماري والمالي،

والإداري ومتطلبات رعاية النزلاء، كل ذلك أدى إلى بحث وسائل بديلة عن سـلب الحرية، التي اختلفت طرق العمل بها بين الدول، أيضاً الإدراك لمفهـوم الطبيعـة الإنسانية، وإن الهدف من العقاب يتمثل في تعديل نسق القيم عند المنحرفين وإعـادة الثقة إليهم عن طريق تعزيز القيم الاجتماعية وتأصيلها في نفوسـهم، خاصـة وإن البعض منهم ارتكبوا الجرم بالصدفة وتحت تأثير ظـرف اسـتثنائي معـين اخـل بتوازنهم النفسي، دافعاً إياهم إلى ارتكاب ما يرونه هم أنفسهم بل ويستنكرونه كجرم يسيء إلى المجتمع وأفراده في وضعهم الحقيقي وسماتهم الطبيعية، ومع اعتبـار أن العقوبة مقننة وفقاً للتشريع الجنائي وبمقتضى الجرم وفداحته ومدى إلحاقه الـضرر بالمجتمع فإن المحكوم عليه وبعد إنفاذ العقوبة من المفترض أن يـصبح شخـصاً ومواطناً عادياً له من الحقوق مثل ما عليه من الواجبات، ما لم يكن هناك ضرورات احترازية أو مؤشرات للعود أو ارتباط لاحق بالانتهاك السابق، ومـن المتوقـع أن يكون قد تلقى عبر المؤسسة الإصلاحية تأهيلا يجعله يتفادى مـسببات الانحـراف الأول، وهذا يبشر بمواطنة صالحة وعوده إلى طريق الصواب، لكـن فـي أغلـب المجتمعات خاصة المحافظ منها التي منها المجتمع السعودي، يصبح المفـرج عنـه موصوما بالجرم، حاملاً تبعات ما يعرف بمأزق ما بعد الإفراج، ليفاجأ بتحطم آماله وتوقعاته التي هيأ نفسه لها بعد استقامته وإصلاحه، بل إن التوجه لإقصائه يبدأ منـذ القبض عليه ويتأصل بعد إدانته، فقد يهمل من زيارة اقرب الناس إليـه، وانقطـاع المجتمع عنه، فيخرج ولا يجد من يهتم بخروجه ليحبطه ما يجده من تصعيد ولصق السابقة به، مما يجعله قد لا يجد عملا، ولا ترحيباً في المشاركات الاجتماعيـة، ولا يركن إليه في أي عمل يتوجب الثقة، كل ذلك قد يشعره بالاغتراب داخل مجتمعـه ويعاني من صدمة الإفراج، كمؤشر أولي للعودة إلى ماضيه، وما قد يكون سبباً في انجرافه عبر ما يسمى بالمخرج السلبي، باعتبار أن الإنسان لا يستطيع أن يعيش إلا متوازنا فإنه لا يجد أمامه خياراً إلا بالعودة إلى رفاقه القدامى الذين هم سبب زلتـه الأولى، وإما أن يتكيف مع أصدقائه الجدد الذين يشكلون امتداداً لمعرفة السجن، وفي خضم بحثه عن ذاته ومعاناته يكون العود إلى الانحراف أكثر احتمالاً، ولمـا كـان المفرج عنه أساساً هو جزء من منظومة المجتمع وأن هذا المجتمع هو الذي يوصـم

أفراده بالخير والشر على ضوء معطيات يحددها فإنه من الأهمية أيضاً تحديد هوية الموصوم بحجم الجرم وزمنه الذي تم فيه الارتكاب، الذي تـلاه لاحقـاً القـبض، والتوقيف، والمحاكمة فالإدانة ومن ثم إنفاذ المحكوميـة، والإفـراج، التـي يكـون المجتمع ممثلا في نظام العدالة الجنائية قد استنفذ حقه كاملاً بما يوجب الردع ليصار بعد ذلك إلى تهيئة المفرج عنه وعبر رعاية لاحقه تعينه على تجـاوز تبعـات مـا اقترفه بحق المجتمع الذي يفاجئه بكسر وإحباط كل آماله بما يواجهه من توقعـات، واتجاهات هي في اغلبها سلبية، التي بدورها تعتمد على مـدى وعـي المجتمـع، وتماسكه، واحتوائه لأفراده، وتسامحه وعدم الأخذ من الزلة الأولى، وتغليب مبـدأ إتاحة الفرصة، والمساعدة للتحول والصلاح، وبذلك تتضح أهمية قياس الاتجاهـات المجتمعية للمواطنين تحديداً نحو المفرج عنهم، لما لها من كبير الأثر كـرأي عـام في تشكيل الرؤية الصائبة في حال واقعيتها، وقربها من البعد الإنساني الذي بلا شك سيكون عاملاً مهما على مستوى القرار الرسمي، أو على المسار الاجتماعي للمفرج عنهم إضافة للمساجين واتجاهاتهم نحو أنفسهم وفق الاتجاهات المجتمعية، وأهميـة قياس ذلك ومعرفته ومدى علاقته بالعودة إلى الجريمة.

2.1 العقوبة الجزائية وحماية المجتمع:

كما أن الجريمة ظاهرة اجتماعية اعتيادية في المجتمع كذلك العقوبة، فهـي رد فعل طبيعي للمجتمع للحفاظ على كينونته واستمراريته وبقاءه، وباعتبـار أنهـا تطال المفرج عنهم ولها تأثير على انطباعات واتجاهات المجتمـع نحـوهم وهـذا موضوع الدراسة، فسوف يتم عرض موجز لماهيتها وتطورها، وبهذا الخـصوص يفيد (طالب، 34:2000) "أن كثيراً من المجتمعات والحضارات عرفت شكلاً مـن أشكال عقوبة السجن، لكن ذلك اختلف في الشكل والمضمون عن عقوبـة الـسجن المعروفة الآن، حيث كان الإيداع في السجن له أهداف وأغراض أخرى إذ يهـدف إلى التحفظ على المذنب من الهرب أو لإرغام المجرمين دفع ما عليهم من ديـون، وديات، أو الاعتراف بأفعال وأقوال اقترفوها بحق غيـرهم، أو حجـزهم لانتظـار

المحاكمة، أو لحين تنفيذ حكم الإعدام، أما (الضحيان، 18:2001) فيرى تطـور العقوبة وفق المراحل التالية:

1- مرحلة العصور الأولى: حيث كانت العقوبة في العصور القديمـة تقـوم علـى فلسفة العقاب لمجرد الانتقام ممن خالف تعاليم وتقاليد المجتمع، ولقد كان الانتقام يتم بصورة فردية ثم تحول إلى الجماعة ثم المجتمع، وقد تمثل العقاب في أشكال متنوعة، كمنع الجاني من الاتصال بالمجتمع كرد فعل لما قام بـه مـن فعـل، وكانت العقوبة بدنية في معظمها، حيث لم يكن سلب الحرية ضمن ثقافة المجتمع آنذاك بل كانت المؤسسات العقابية عبارة عن أماكن إيواء أو تحفظ لمـن حكـم عليهم بالعقوبات البدنية التي كانت تأخذ شكل الطقوس وتنفذ في مناسبات محددة.

2- مرحلة العصور الوسطى: مع تطور الفكر البشري تغيرت نظـرة المجتمعـات خاصة في أوربا لمفهوم العقاب، فتم حجز الجاني دون مصاحبة ذلـك للعقوبـة البدنية، وكان ذلك من أهم التحولات في العصور الوسطى. وفي منتصف القرن السادس عشر ظهر ما يعرف ببيوت العمل The work house فكانـت بيـوت العمل نموذجاً للبرامج الإصلاحية الأولية، نظراً لأن العمل كان يتطلب بعـض المهارات وبالتالي لابد من تدريب من يلتحق بتلك البيوت التي شكلت مـصانع صغيرة مما ساعد في توفير الكثير من النفقات. وقد ساهمت الأديان السماوية في تغير أشياء تتعدى العبادات المجردة إلى ظهور تفكير جديد يقر أهمية الإنـسان كإنسان، دون اعتبارات أخرى مما احدث نقلة في مفهوم العقاب، ليصبح عقاب المجتمع لمن يخرج عن سلطته عن طريق الشرعية المتمثلة بالسنن المقرة مـن المجتمع ذاته.

3- مرحلة العصور الحديثة: على الرغم من أن مرحلة العصور الوسطى تـأثرت بالأديان السماوية خاصة الدين المسيحي إلا أن كثيراً من الممارسـات الفرديـة بعدت عن التعاليم الدينية السمحة، فقد طغت أساليب التعذيب والانتقام كخاصـية بارزة على عملية العقاب، لكن التطور الاجتماعي ساهم في إحداث تغير واضح في اتجاهات ومفاهيم العملية العقابية حيث ظهر تحول كبير فيهـا، أهمـه هـو التحول من العقاب كهدف بحد ذاته إلى تحويل العقاب إلى محاولة إصلاح لمـن

اقترف عملاً يخالف ما هو مقر بالمجتمع. لتظهر حركات الإصلاح الاجتماعي للسجون التي تزعمها (بيكاريا) سنة 1764م وتبعه آخرون مثل جون هيوارد، وبينتام وغيرهم، والدعوة إلى إحلال فكرة التهذيب والإصلاح محل فكرة الزجر والردع، التي لم تكن محلية بل شمولية أدت إلى ظهور حركات مماثلة في فرنسا وأمريكا لمعاونة المسجونين على استرداد مكانتهم الاجتماعية، ومن ثم أخذت معظم الدول في إنشاء جهاز إداري للمؤسسات العقابية، وبنهاية القرن التاسع عشر استقر في الأذهان أن هدف المؤسسة العقابية هو الردع أولاً والإصلاح ثانياً، وبحلول القرن العشرين رسخت فكرة أن المؤسسات العقابية أداة إصلاح وتأهيل، والعمل على بث روح الكرامة والثقة بالنفس للسجناء وإعدادهم ثقافياً، ومهنياً، وروحياً، وجسمياً، ونفسياً، ونهجت بعض الدول نحو الحد من أحكام سلب الحرية لبعض الحالات ببدائل تتناسب مع المفهوم الحديث للعقوبة، وكان كل ذلك نتاج طبيعي لتعدد المدارس الفكرية والجنائية التي ظهرت ابتداء بالمدرسة التقليدية وانتهاء بمدرسة الدفاع الاجتماعي (طالب، 65:2000).

وهناك العديد من الآراء تفيد أن مرحلة ما بعد الإفراج هي المرحلة الحاسمة خاصة الأشهر الأولى من الإفراج، ويشير (خليفة، 19:1997) "إن المشكلة التي تواجه المفرج عنه وتعرض كل ما سبق من معاملة عقابية للضياع هي: مواجهة الحياة في مرحلة ما بعد انقضاء الحكم والإفراج، فهو لا بد خارج إلى ظروف معيشية مختلفة عن تلك التي عاشها بالسجن، وهو لا بد مصطدم بظروف معاكسة على الناحيتين النفسية والاجتماعية، فهو مواجه لا محالة بالنفور وعدم الثقة من المحيطين به، وواقع تحت ضغط متطلبات الحياة اليومية التي وفرت له من قبل داخل السجن، وهو الآن مطالب بها لنفسه، وربما لآخرين أيضاً هم أفراد أسرته، كما إنه مطالب من قبل أرباب العمل بتقديم مستندات داله على خلو ماضيه من السوابق والجريمة، والمفرج عنه هنا بحاجة لمن يساعده ويوجهه ويأخذ بيده، فبعد حصوله على حرية كانت قد سلبت منه بالسجن، قد يسيء استخدامها، ومسئولية جديدة قد يعجز عن حملها ومطالب للحياة قد يضل طريقه إلى تحقيقها".

وترى الدراسة أنه مع أن هناك نظرة عامة بكافة المجتمعات تقريباً نحو المفرج عنهم، إلا أنه يوجد اختلاف بقدر اختلاف المكونات الاجتماعية والثقافية، وأحياناً الأيدلوجية، والقانونية التي تحدد حجم الخطأ ونزوعه وبالتالي مدى قبول المجتمع وتسامحه واحتوائه للمفرج عنهم من أفراده، أيضا مسار الرؤية المشكلة لاتجاهات أفراد المجتمع نحو هؤلاء المفرج عنهم، والتي سيتم التطرق إليها، سواء السلبي منها أو الايجابي، لما لها من أهمية على مستقبل، وقبول هذه الفئة من المجتمع.

3.1 مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في ما يواجهه المفرج عنهم من معاناة وسوء فهم ومغالاة وتهويل في غير صالحهم، تتكون جرائه اتجاهات من قبل المجتمع بتبني مواقف سلبية، تنبئ عن توقعات مسبقة بأنهم لا يزالون يشكلون خطراً على المجتمع، وكل ما يقومون به هو مثار للشك والريبة وأن الشر كامن في نفوسهم يتوقون لأي فرصة للإضرار بالمجتمع، بل إن الأمر تعدى إلى درجة الإضرار بهم، وترصدهم لأقل هفوة كمبرر للنيل منهم وإقصاؤهم عن أي مشاركة فاعلة في المجتمع، مما يجعلهم عرضة لمآزق عديدة تعيق مسارهم وتعكس مدى ما يواجهونه من صعوبات للعودة إلى مجتمعاتهم ومنها:

صحيفة السوابق: التي تأخذ الطابع الرسمي في كثير من دول العالم، لتكون بمثابة عائق مزمن طوال حياة المفرج عنه، يتم من خلالها تحديد مستوى الثقة به، في أي أعمال يقبل بها مع الأخذ بالاعتبار جريرته الأولى والتشكيك في إخلاصه وتفانيه.

عدم قبول مجاورتهم: وتعليل ذلك بأنه من الأفضل عدم القرب منهم لئلا يطال من يجاورهم أذاه المتوقع، وفي هذه الحالة يتعدى الانطباع السلبي المفرج عنه إلى أسرته وأقاربه.

عدم إشراكهم في الفعاليات الاجتماعية: وذلك بقصد تهميشهم، وإشعارهم أنه غير مرغوب فيهم، وأن لا جدوى من أي نفع منهم، وأن الضرر متوقع منهم أكثـر من الفائدة.

عدم المصاهرة: وذلك بالقرب الاجتماعي وصلة القرابة، وفي هذا انعكـاس سلبي على المفرج عنه وعائلته ذكوراً وإناثاً لما يلحقه مـن ضـرر مـن تبعـات العنوسة، والاستقرار العاطفي.

الطعن في شهادتهم: إذا تطلب الأمر إقرار حق أو دحض باطل، وعدم قبول أقوالهم مهما كانت صادقه، وتكرار التلميح إلى سابقتهم وتنميط كل عمل يقومون به بموجبها.

عدم ضمانهم أو كفالتهم: في أي واجبات حقوقيه من منطلـق عـدم الثقـة، والحذر المبالغ فيه عن أي تطلع فيه خير لهم.

عدم إعانتهم عند الحاجة: وتركهم يواجهون أي صعوبات تعترضهم منفردين فلا يشاوروا ولا يستشاروا وإن ابدوا تعاوناً لا يقدر أي جهد لصالحهم.

عدم مشاركتهم: فيما يحسن دخلهم وأوضاعهم المعيشية، وتركهم يواجهـون بقدراتهم المحدودة مصاعب الحياة.

كل ذلك يكون ويعزز الاتجاهات السلبية الناجمة عن هذه الممارسات، ويؤدي إلى منع أو إقلال فرص المفرج عنه للعيش بكرامه وتـوازن إشـباعي لحاجاتـه، فتتقاطع الوسائل المشروعة مع الأهداف التي يسعى لتحقيقها كإنسان لـه متطلباتـه وطموحاته، وبالتالي وتحت وطأة ما يتعرض له من ظروف (نفـسية، واقتـصادية، واجتماعية) يضطر مكرها للتفكير في الطرق غير المشروعة، التي لا تخضع لأيـة معايير أو ضوابط محققاً ما عجز عنه بالطرق المشروعة، وبداية النهاية لعود إلـى سلوك غير سوي لا مفر منه، والمجتمع السعودي ليس بمنأى عن ذلك، خاصة مـن تأصل العادات والتقاليد، وكونه من المجتمعات ذات التغيرات المتسارعة على كافـة الأصعدة، وتأثره بالمستجدات كبقية مجتمعات العالم.

ومما سبق تنحصر مشكلة الدراسة في الإجابـة علـى التـساؤلات البحثيـة المتعلقة بما سبق وهل اتجاهات أفراد المجتمع كلها تصب في الجانب الـسلبي؟، أم

هناك اتجاهات ايجابيه تتعاطف وتتعامل بواقعية مع مأزق المفرج عنهم؟، وهل يختلف هذا الاتجاه باختلاف نوعية الجرم؟، وهل اختلاف الاتجاهات وفق خصائص المبحوثين يمثل جانب من مشكلة هذه الدراسة؟ أي هل يوجد علاقة بين اتجاهات المبحوثين والعودة إلى الجريمة بالنسبة للمتكررين في ارتكاب الجريمة؟.

4.1 أهمية الدراسة:

تمثل بعض خصائص المجتمعات إطاراً محدداً لموروثات تحكمها متغيرات عديدة (الديانة، والمعتقدات، والعادات والتقاليد، والثقافة) والتي لها التأثير المباشر وغير المباشر على مسار أنظمة العدالة الجنائية الهادفة لحفظ الحقوق وحماية المجتمع، إلا أن اطر التمدن والتحديث وفق نظرية دوركايم فرضت تداخلاً بين الثقافات عبر التحولات المجتمعية بالانتقال إلى الحياة المدنية التي ساعد وضاعف من دورها في التأثير في المجتمعات ذات الطابع التكافلي، إلى الطابع العضوي الذي تتعدد وتتشابك فيه المصالح، كل ذلك أوجد تمازجاً وحراكاً اجتماعيا عززه التطور الهائل عبر ثورة الاتصال وسهولة التنقل، وما تبعه من معاهدات واتفاقيات دولية اقتصادية، وأمنية، فرضت أنماطاً متسارعة لم تعهدها بعض المجتمعات، خاصة وأنها لم تكن بمستوى تدرج يتوافق مع تكيف هذه المجتمعات، مما خلق فجوة بين ما هو كائن وما يجب أن يكون، وبالتالي ظهور أنماط من الجرائم، إضافة لما هو موجود منه في أي مجتمع، والمجتمع السعودي احدها، وتحكمه نظرة مجتمعية تشكل اتجاهات معينة نحو المنتهكين تستمر إلى ما بعد الإفراج عنهم، وإذا ما كانت سلبية في أغلبها خاصة لأنماط محددة من الجرائم، فالتأثير على مستقبل المفرج عنه أمر محتمل، وقد يكون عاملاً هاما في جرائم العود، ونظراً لقلة الدراسات في هذا الجانب، بل إنه ولحد علم الباحث فإنه لا توجد أي دراسة تربط بين اتجاهات المجتمع والعودة إلى الجريمة في منطقة الدراسة المستهدفة من المجتمع السعودي، لذا فإن أهمية هذه الدراسة أنها ستبحث هذه الاتجاهات في منطقة تبوك والفروق بين هذه الاتجاهات باختلاف نمط الجريمة والمتغيرات الديموغرافية، والاجتماعية، والاقتصادية، وأثرها على العودة إلى الجريمة.

5.1 أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. معرفة اتجاهات المواطنين السعوديين نحو السجناء المفرج عنهم.
2. اختبار الفروق بين الاتجاه نحو السجناء المفرج عنهم حسب نوعيـة الجـرم المرتكب.
3. معرفة العلاقة بين الاتجاهات العامة، والاتجاهات المحددة وفق نمط الجريمة.
4. اختبار أثر صحيفة السوابق، والاحتقار الاجتماعي، وعدم الجـوار، وعـدم المصاهرة، وعدم المشاركة الاجتماعية، وعدم المشاركة التجاريـة، وعـدم الكفالة والضمان، وعدم الإعانة، وعدم النزاهة، على سـبب العـودة إلـى الجريمة من وجهة نظر السجناء المفرج عنهم.
5. معرفة نسبة السجناء الذين عادوا للسجن بعد الجريمة الأولى.
6. معرفة مستوى السعادة عند السجين بزيارة أحد له في السجن ودرجة الانتظام في الزيارة.
7. معرفة دور مراكز التأهيل في عدم العود.
8. معرفة نسبة السجناء الذين يبيتون النية للعود.
9. معرفة مدى تأثر اتجاهات المواطنين حسب العوامـل الديموغرافيـة نحـو المفرج عنهم.
10. معرفة العوامل المؤثرة في العود للسجن.

6.1 أسئلة الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة عن التساؤلات التالية:

1. ما اتجاهات مواطني منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم ؟
2. ما اتجاهات مواطني منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عـنهم تبعـاً لـنمط الجريمة ؟
3. ما العلاقة بين اتجاهات المواطنين نحو السجناء المفرج عنهم تبعا لمتغير نمط الجريمة؟

4. هل هناك علاقة بين اتجاهات مواطني منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم وبين العودة إلى الجريمة؟
5. ما أثر العوامل الديموغرافية في اختلاف اتجاهات المواطنين نحو السجناء المفرج عنهم؟
6. هل سبب العودة إلى الجريمة من وجهة نظر السجناء المفرج يعود إلى متغيرات: صحيفة السوابق، والاحتقار الاجتماعي، وعدم الجوار، وعدم المصاهرة، وعدم المشاركة الاجتماعية، وعدم المشاركة التجارية، وعدم الكفالة والضمان، وعدم الإعانة، وعدم النزاهة.
7. كم تبلغ نسبة السجناء الذين عادوا للسجن بعد الجريمة الأولى؟
8. كم يبلغ العمر بالسنوات عند ارتكاب الجريمة الأولى.
9. كم تبلغ المدة الزمنية للذين عادوا للسجن بعد الجريمة الأولى؟
10. ما مستوى السعادة عند السجين بزيارة أحد له في السجن؟
11. ما دور مراكز التأهيل في عدم العود؟
12. ما درجة ثقة السكان بالسجناء المفرج عنهم ؟
13. ما أثر العوامل الديموغرافية على اتجاهات السجناء نحو العود إلى الجريمة؟
14. هل يوجد عند السجناء نية للعود؟
15. ما هي أكثر العوامل المؤثرة في العود للسجن؟

7.1 فرضيات الدراسة:

1. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) بين اتجاهات مواطني منطقة تبوك في المملكة العربية السعودية نحو السجناء المفرج عنهم تعود إلى متغيرات (صحيفة السوابق، والاحتقار الاجتماعي، وعدم الجيرة، وعدم الشراكة، وعدم المصاهرة، وعدم المشاركة الاجتماعية، وعدم الضمان والكفالة، وعدم الأمانة، وعدم النزاهة).
2. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) بين اتجاهات مواطني منطقة تبوك بالمملكة العربية السعودية نحو السجناء المفرج

عنهم تعود إلى متغير نوع الجريمة (القتل العمد، والقتل الخطأ، والاعتداء، والانتهاك البيئي، والاغتصاب، والشذوذ الجنسي، الاختطاف، والمخدرات، والاختلاس، والنصب، التزوير، والمسكرات).

3. لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) لاتجاهات مواطني منطقة تبوك بالمملكة العربية السعودية نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعودتهم إلى الجريمة.
4. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) بين اتجاهات مواطني منطقة تبوك بالمملكة العربية السعودية نحو السجناء المفرج عنهم تعود إلى العوامل الديموغرافية للمبحوثين (العمر، والجنس، ومكان الإقامة، والحالة التعليمية، والحالة الاجتماعية، والوضع الوظيفي، والدخل الشهري).
5. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة **($P \leq 0.05$)** بين اتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو أنفسهم وشعورهم باتجاهات الآخرين من المواطنين نحوهم تعود إلى خصائصهم الشخصية ودافعيتهم للعود إلى الجريمة.
6. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) بين اتجاهات السجناء المفرج عنهم نحو العودة للجريمة تعود إلى متغيرات (صحيفة السوابق، والاحتقار الاجتماعي، وعدم الجوار، وعدم المصاهرة، وعدم المشاركة الاجتماعية، وعدم المشاركة التجارية، وعدم الكفالة والضمان، وعدم الإعانة، وعدم النزاهة).
7. لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) بين اتجاهات السجناء المفرج عنهم نحو العودة للجريمة تعود إلى العوامل الديموغرافية (العمر، ونوع العمل، ومكان الإقامة، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري، حجم الأسرة).

8.1 المفاهيم الإجرائية:

الاتجاهات Attitudes**:** هي المشاعر المنبثقة عن المعرفة المسبقة، التي تـؤدي إلى وجود رغبة لدى الفرد في اتخاذ سلوك معين، أو إطلاق حكم علـى موضـوع الاتجاه نحو أشخاص، وظروف العمل، وأدوات العمل، وغيرها من الأمور.

السجن Prison**:** هو المكان الذي أعده المجتمع لرعاية، وعـلاج، وإصـلاح الأفراد الذين قاموا بإعمال إجرامية، أو إعمال مخالفة للقوانين والنظم.

السجين **Prisoner:** هو الشخص الذي سلبت حريته بقصد تعويقه ومنعه من التصرف بنفسه كرد فعل طبيعي من المجتمع اختارها للرد على الأعمال الإجرامية، وللحفاظ على كينونته واستمراره.

المفرج عنهم ex-offenders: هم السجناء الذين أكملوا محكوميتهم المقـررة، بعد إدانتهم بجرم توجب عزلهم عن مجتمعهم الأصلي لمدة محدده تختلف بـاختلاف الجرم المرتكب.

التحقير الاجتمـاعي Social humiliation**:** نظرة المجتمـع الـسلبية والعـار الاجتماعي الذي يلحق بالسجين بعد الإفراج عنه من الناحية الاجتماعية على أساس أنه سبق سجنه وأصبح من أصحاب السوابق. (طالب، 229:1998).

المجرم المعتاد Habitual**:** هو الذي يرتكب الجريمة لأنه لا يستطيع أن يتحكم في أفعاله.

المجرم المحترف Professional Criminal : هـو الـذي يرتكـب الجريمـة ويتخذها كمهنة له تدر عليه ربحا (العمري، 26:2002).

العود Recidivism : يعرف قاموس أكسفورد العود بأنه "عادة الانتكاس إلـى الجريمة، والعائد بأنه الشخص الذي ينتكس إلى الجريمة، ويعرف الانتكـاس بأنـه السقوط ثانية في الخطأ **(Morris, 1957: 50)** .

اللامعيارية Anomie**:** "حالة من الارتباك الاجتماعي، تحصل نتيجة تقاطع بين الأهداف ألمجتمعيه والوسائل ألمشروعه، أي عند عدم توفر الفرص المناسبة لتحقيق الحاجات، والطموحات، كنتيجة لطريقة المجتمع البنائية". (السمري، 163:2009)

الوصم الاجتماعي Social Labeling **:** "سمه يلصقها المجتمع بالمجرم كـرد فعل، وتظل ملازمه للشخص حتى بعد إنفاذه للعقوبة والإفراج عنه، يترتب عليهـا تنميط أعماله وفق هذه السمة ويكون مصدره غالبـاً الجماعـات الأوليـة كالأهـل والأصدقاء" **(Adams, 2003 :2))**.

المعايير الاجتماعية: Social Norms قواعـد وأسـس وعـادات اجتماعيـه متعارف عليها تعتبر مرشداً للفرد داخل الجماعة وتحدد سلوكه، وهي نتاج لتفاعـل الجماعة في الماضي والحاضر كالأخلاق المستهدفة ، والقيم الاجتماعية، واللـوائح المنظمة، والعادات والتقاليد، والأحكام القانونيـة، والعـرف، والمـودات (احمـد، 73:2008).

القبول الاجتماعي Social Accepted : إدماج الفرد فـي مجتمعـه الأصـلي كعضو فاعل له حقوق وعليه واجبات، واحتوائه في زلته، وعـدم إقـصائه لجـرم ارتكبه ونال عقابه عليه.

التفاعل الاجتماعي Social Interaction**:** العمليـات المتبادلـة بـين طـرفين اجتماعيين في موقف أو وسط اجتماعي معين، بحيث يشكل سلوك أي منهما منبهـا أو مثيراً لسلوك الطرف الآخر (الشرايعة، 143:2006).

الدور الاجتماعي Social Role: الدور أو السلوك المتوقع من شاغل المركـز الاجتماعي عبر محددات وطبيعة العلاقة بين الدور وهذا المركز **(Roucer & et al 1987)**.

النسق الاجتماعي: Social system تكامـل كلـي مـن أجـزاء متداخلـة، ومتواصلة، ومتبادلة الاعتماد والتأثير، ومتساندة وظيفياً فيما بينهاً، ومـع المجتمـع الذي يتألف منها. (الحوراني، 317:1993).

البناء الاجتماعي Social Structural: تصور مثالي للمجتمع علـى فكـرة الاتفاق العام على القيم، وما يترتب عليه من قيام الاستقرار في المجتمع عبر اطراد العمليات ألاجتماعيه بأنماط متكررة تحدث في نطاق الكل الاجتماعي، وكجزء مـن هذا الكل، وبلا اضطراب، وتعزيز للوضع الراهن، عبر نظريـات ربطـت بـين الطبقات الاجتماعية الدنيا والجريمة والانحراف **,(Landis,1983:77)**.

التكامل الاجتمـاعي: تمازج العادات المشتركة والمكونات الثقافية التي كانـت مختلفة أساساً في تقبلها الاجتماعي عبر عملية توافق تدريجي لتبدو في شكل كليات متكاملة (جلال، 113:1984).

القيم Values**:** تنظيمات لأحكام عقليه انفعاليـه معممـة نحـو الأشـخاص والأشياء والمعاني وأوجه الأشياء التي توجه الرغبات والاتجاهات نحوها. (حمـزة، 155:1979).

الثقافة Culture: مجموعة معاني وقيم وتفسيرات تشكل قـوه اجتماعيـه، ونهج حياه، ولها تداخل وثيق بالبناء الاجتماعي عبر فروق يرتبط بها الناس، وتتباين الثقافات عن بعضها، حتى أن الثقافة السائدة قد ينبثق عنها ثقافة فرعيه مغايره.

الثقافة الفرعية Subculture : توجد لدى الذين يتبنون قيما مختلفة عن بقيـة أبناء المجتمع ولكنها ليست مختلفة تماماً وليست في صراع دائم مع الثقافة الأم، لكن قد يصاحبها بعض العنف لتمرير قيما معينه .(الوريكات، 137:2004).

السلوك الجمعي Collective Behavior**:** ويقصد به أن تكون نفـسية الفـرد تابعه لتصرفات العقل الجمعي الذي قد يتحول إلى السلوك المتطـرف فـي أسـوأ حالاته، بمعنى أن الفرد يتبع سلوكاً مع الجماعة لا يجرؤ عليـه منفـردا .(عمـر، 161:2006).

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

سيتم خلال هذا الفصل عرض الجانب التعريفي بشكل مفصل لموضوع الدراسة المدعم بالنظريات المفسرة، وآراء الرواد في نفس المجال، لتقريب العلاقة تأثرا وتأثيراً بين الفرد والمجتمع، وبالتالي فإن الفرد جزء من هذا الكل، مع تحليل للدراسات السابقة ذات العلاقة المباشرة لمعرفة ما توصل إليه الباحثون، فيما يتناسب مع موضوع الدراسة:

1.2 الإطار النظري:

الفرد والمجتمع:

تشكل علاقة الفرد بالمحيط الاجتماعي الذي يعيش فيه اهتماماً قديماً قدم التفكير البشري نفسه، وكانت مثار جدل للعديد من التيارات الفكرية، فقد اختلفت آراء المفكرين والفلاسفة في تفسير أصول السلوك، فمنهم من عزاه إلى الفطرة أو الغريزة كالفيلسوف - ارسطو - الذي يرى أن الإنسان يخلق مزودا بغرائز جاهزة وثابتة توجه سلوكه وتقوده إلى التصرف وفقها، ومنهم من نسبه إلى المجتمع، والبيئة مثل – أفلاطون - الذي كان يرى أن الإنسان يخضع لبيئته الثقافية ونظم مجتمعه. فاختلاف الإفراد في تصرفاتهم وسلوكياتهم إنما يعود إلى اختلاف في ثقافاتهم والطرق التي تعلموا بواسطتها هذه الثقافة، وبذلك تتشكل لديهم القدرة على تعلم واكتساب طرق السلوك وأساليبه التي يدربهم عليها المجتمع. وإما – سقراط - فهو يرى أن الإنسان إنما يفعل ما يفعل منطلقا من مبدأ اللذة ومتجنبا الألم، حيث اللذة الماضية وهي ميل الإفراد إلى تكرار الاستجابة التي سبق أن صحبتها مشاعر سارة أو قلت معها المشاعر السلبية، أو اللذة الآنية التي تشير إلى تصرف الأفراد في الموقف المباشر من أجل زيادة التعرض للظروف السارة حسب مقتضيات الموقف الحالي وليس لمجرد تكرار المواقف السارة السابقة، كذلك اللذة المستقبلية وهي أن يتصرف الأفراد من أجل استمتاعهم باللذة والسرور على المدى البعيد، وقد

يؤدي ذلك إلى الإقلال من اللذة الحاضرة انتظاراً للـذة فـي المـستقبل.(انـسكو، 50:1993).

أما في القرون الوسطى فقد شهدت مساهمات رائدة من قبل العلماء والمفكرين المسلمين، فقد رأى – الفارابي - الفيلسوف المـسلم (260 – 341) أن اجتماعيـة الإنسان ليست فطرية دائما وإنما مكتسبة، وأكد أن سمات الحاكم للمجتمع الايجابيـة تنعكس على كيفية إدارة شئون حكمه، كذلك الإمام - الغزالي- (450 – 505) فإنه يعد أول من استخدم مصطلح علم النفس وأشار إليه بالمعاملة فـي كتابـه "ميـزان العمل" عندما أسهب في وصف الحياة النفسية والاجتماعية، أما جهود- ابن خلـدون - (1332 – 1406) فقد تركت بصمات واضحة ومؤثرة على الدراسات النفـسية والاجتماعية، التي تطرقت للعلاقة التبادلية بين الفرد والمجتمع، أي أن الإنسان يؤثر في بيئته الاجتماعية فيغيرها وبالتالي هذه البيئة الخارجية تؤثر هي الأخـرى فيـه وتغيره. ساري، 19:1998).

وفي عصر النهضة الأوروبية، ومع تقدم العلوم الطبيعية برز العديـد مـن العلماء والمفكرين، مثل: هيوم، وهوبز، اللذان أجمعا على أن الإنسان أناني بطبعه، ومغال في إيثاره لنفسه، وأن الدافع للسلوك الإنساني هو البحث عن اللـذة وتفـادي الألم، وان الطبيعة الإنسانية في نظرهما شريرة.(حمزة، 98:1979).

إلا أن آراء - جان جاك روسو - **Rousseau, 1712- 1778** خالفت ذلك في كتابه " العقد الاجتماعي" حيث يرى أن الإنسان خير ونقي وطاهر بطبيعتـه، إلا أن المجتمع هو الذي غرس فيه الخصائص الرديئة، وعليه فإن الشر الفطري لا وجـود له في طبيعة الإنسان، ثم ظهرت أهمية دراسة الإنسان دراسة علمية وضعية بعيدة عن الخيال والتأمل عبر الاتجاه الوصفي بريادة - أوجـست كونـت - **August Conte, 1798-1857** الذي أكد أن الفرد لا يقوم بتنمية عملياته العقلية والفكريـة إلا عن طريق المجتمع، ولا يصح النظر إلى هذا الفرد إلا في مجال بيئته الاجتماعيـة (ادوين، 340:1972) .

وفي محاولات النصف الثاني من القرن التاسع عشر زاد الاهتمـام بدراسـة العلاقة بين الفرد والمجتمع بتطوير البحوث المنهجية، وشكل كل مـن - لازاروس،

وستينتال-، إيضاحاً منهجيا لإيضاح أثر العوامل النفسية في حياة الجماعة، وتخصص - جوستاف لوبون - **G.Lebon** في تحليل طبيعة التفاعل الاجتماعي بين الفرد والجماعة عبر تأثيرات مظاهر الإيحاء (**Suggestibility**)، أي تقبل الفرد لما يطلب منه، وكذلك العقل الجمعي (**Group mind**) والعدوى الاجتماعية **Social** (**Contagion**) ويقترب من ذلك ما قدمه - جابريل تارد- **G.TARDE,1922** من قوانين المحاكاة لتحليل عملية التفاعل بين الفرد والجماعة وتفصيل العوامل النفسية والاجتماعية ودورها فيه.

أما في القرن العشرين فقد جاء - كولي - **Cooley,1942** بتفسير النشأة الاجتماعية وأنها كمفهوم تنبع من البيئة الاجتماعية وتفاعل الفرد مع الجماعات المختلفة فيها، خاصة الجماعات الأولية (**Primary Group**) التي هي أكثر تأثيراً من الجماعات الثانوية(**Secondary Group**) . كذلك مساهمة - مكدوجال - **McDougal,1920** في تحليل مفهوم الغرائز أو الميول الفطرية في الإنسان وأهميتها في الحياة الاجتماعية للإنسان. ولإيضاح ضرورة توضيح دور الجماعة في سلوك الفرد فقد رأى - البورت - **F.Allport, 1935** موثق في (الزهار، 1996) إن هناك عوامل مؤثرة في سلوك الفرد أهمها الجماعة وذلك عبر الامتثال الاجتماعي (**Social Conformity**) فالأفراد يضطرون لمسايرة الجماعة والانصياع لقيمها وعاداتها خوفاً من عقابها أو كسبا لرضاها، وليؤكد أيضاً أهمية الاتجاهات (**Attitudes**) في توجيه سلوك الإفراد، ومن ثم أتى- ليفين- بنظريته المجال (**Field Theory**) التي يرى فيها أن سلوك الفرد وسلوك الجماعة يتوقفان على خصائص الموقف أو ظروف المجال التي تؤدي إليه خصائص معينه عبر الموقف الكلي الذي يوجد فيه الفرد في لحظة معينه حيث سلوكه هو وظيفة لكل القوى العاملة في مجال الحياة في لحظة زمنية ومكانية محددة، وأن بعض هذه القوى موجود في الفرد، وبعضها في مظاهر الموقف الاجتماعي الذي يوجد فيه، كما وأن خبرته الماضية تكيف توقعاته وأفعاله في المواقف الجديدة.(ساري، 19:1998).

ومن ثم تتوالى جهود العلماء في دراسة تأثير الجماعة العضوية (**Mermbership Group**) والجماعة المرجعية (**Reference Group**) في سلوك

الإفراد، والإدراك الاجتماعي (Social Perception) وكيف تشكل الانطباعات الأولية عن الآخرين، وما الذي يؤدي إلى تشويه هذه الإدراك نحوهم، أيضاً عملية التبادل الاجتماعي وما الذي يؤدي إلى التعاون بين أفراد المجتمع وإيضاح رد الفعل عند الشعور بالمعاملة غير اللائقة إنسانياً، وبالتالي إلى التوصل إلى الاتجاهات النفسية والاجتماعية.(Baron& Byrne, 1981).

2.2 أنواع الجماعات:

لما كانت الجماعة هي وحدة اجتماعية مكونة من مجموعة من الأفراد، تربط بينهم علاقات اجتماعية، ويحدث بينهم تفاعل اجتماعي متبادل فيؤثر بعضهم في بعض عبر مجموعة من المعايير، والمعتقدات، والقيم، والدوافع، والعادات التي تميز سلوك الأفراد، كما أن إفرادها يجمعهم مصير مشترك وأهداف ومصالح واحدة أو قريبة يتحركون دائما لتحقيقها، وبذلك يتحدد لإفرادها ادوار اجتماعية محددة ومكانة تتباين درجتها وفق الضوابط المجتمعية والثقافة الغالبة وتأثير مدى الالتزام ألقيمي للجماعة، فقد أشار (الزبيدي، 168:2003) لأعباء الدور بما يلي:" قد يسفر الدور الذي يقوم به الفرد عن مكاسب معينة، أو قد يترتب عليه بعض الأعباء، ويشير الكسب إلى أن الدور قد أفضى إلى نتيجة ايجابية أي تعزيز سلوك معين، بينما يشير العبء إلى إن الدور قد أسفر عن نتيجة منفردة أو سلبية في طبيعتها، وثمة نتيجة عامة تترتب على عدم المسايرة (المغايرة) وهي الاستبعاد أو النبذ، أي إن الشخص الذي يخفق في مسايرة المستويات السلوكية التي تتفق مع رأي الجماعة قد يعاني من الرفض والمعاملة غير العادلة".

وتختلف الجماعات في خصائصها كما تصنف على أسس متعددة من حيث الحجم (عدد الأفراد)، فقد تكون من فردين أو أكثر يجمعهم عامل ومصلحة مشتركة، أو من حيث (الاستمرار)، فتوجد هناك جماعات طارئة كتجمع مؤقت لحادث ما، أو لفترة أطول كمجموعات السفر، أو جماعات مستديمة كأفراد الأسرة الواحدة أو الأمة الواحدة، وهناك العديد من الجماعات التي يخضع نشوءها لظروف معينة كـالتكرار

أو الأهداف أو التفاعل، إلا انه سيتم عرض الأهم منها والمؤثر في طبيعة الـسلوك الفردي وتأثره بهذه الجماعات وفيما يتوافق مع موضوع الدراسة وفق الآتي:

أولاً : الجماعة المرجعية (Reference group)، إن دراسة الجماعة المرجعية شيء مهم لأهميتها في التفاعل الاجتماعي والعلاقات بين الجماعات وفي داخل الجماعـة، وأول من استخدم مفهوم الجماعة المرجعية هـو هيمـان (Human,1942 **)**، وهـي الجماعة التي يرجع إليها الفرد في تقييم سلوكه الاجتماعي، ويرتبط بها الفرد نفسيا، ويتأثر بمعاييرها واتجاهاتها، ويلعب فيها الفرد أحب الأدوار الاجتماعية إلى نفـسه وأكثرها إشباعا لحاجاته، وللجماعات المرجعية أنواع منها:

1- جماعة الانتماء الفعلي التي ينتمي إليها الفرد فعلا سواء كانت أوليه كالأسرة ووحدة العمل، أو ثانوية كالتنظيم السياسي.
2- جماعة الانتماء الآلي مثل رفاق السن وجماعة الثقافة.
3- جماعة متوقعه أو منتظرة، وهي جماعة يطمع الفرد في الانتمـاء إليهـا أو يتوقع وينتظر ذلك وان كان لا ينتمي إليها فعلا.
4- الجماعة المرجعية السلبية **Negative reference group** وهي الجماعة التي يرفض الفرد الانتماء إليها أو اعتناق معاييرها وأنشطتها كموجه له.

ثانيا: **الجماعة الأولية**:(**Primary group**) ويقصد بها الجماعات التي يتصل بهـا الإنسان اتصالا مباشرا قويا، كالأسرة كأهم جماعة أولية فهي أساس بناء المجتمـع وفيها تبرز شخصية الفرد وتتشكل ويتشرب المعايير الاجتماعية والخلقية.

ثالثا: **الجماعة الثانوية**(**Secondary group**) تتكون هذه الجماعات بالاختيار وتقوم على الرغبات والحاجات العامة للأفراد، ولا تعتمد دائما على مقابلة الأفراد وجهـا لوجه بل تقوم على وسائل الاتصال غير المباشرة كالانتساب إلى الجمعيات والهيئات العامة والتعليمية والسياسية والدينية والنقابات، كما أنها تتطلب من أفراد الجماعـة تنظيما وتنسيقا يفوق كل ما تطلبه الجماعات الأولية فهذه الجماعات لهـا تقاليـدها ودساتيرها.

رابعا: **الجماعة الرسمية (Formal group)** وهي التي يتحدد فيها دور كـل فـرد، وعليه ان يسلك كما هو متوقع منه، فالموظف يعرف دوره في مصلحته ولا يتعدى هذا الدور، وتعتبر الجماعات الرسمية من الجماعات المنظمة ويقلل هذا من أثرهـا في سلوك الفرد بخلاف الجماعات غير الرسمية التي قد يكون أثرها أقوى في سلوك الفرد، لأنها متنوعة وتختلف وفق المتغيرات والبيئة المحيطة خاصة الاجتماعية التي تحدد الدور لفعالية الفرد داخل المجتمع. (احمد، 2008 :36).

خامسا: الجماعة الغير الرسمية Informal Group**:** وهي جماعة تتكـون داخـل المنظمة الاجتماعية بشكل تلقائي نتيجة لتواجد الأفراد في مكان واحد لمـدة طويلة، وهي تجمع أفراداً معينين في ترابط اجتماعي وعلاقات إنسانية مـن اجل إرضاء وإشباع حاجاتهم المختلفة من خلال الاخـتلاط وتبـادل الآراء والتعبير عن الذات وحل المشكلات والتعاون، كذلك بث الشائعات بما يتفـق مع مطالبهم ومناقشة أحوالهم السائدة، وقد تتعدد هذه الجماعة في مكان واحد أو تكون عابرة أو مؤقتة أو لمدة طويلة، ولا يتحدد غالباً لها اسم معـين ولا تـرتبط بتقـسيم العمـل أو توزيـع الأدوار أو تحديـد وظـائف الأفـراد والاختصاصات، كذلك لا يكون الاتصال مرتبطا بتسلسل رئاسي معـين أو اتجاه مقنن ولها نفوذ كبير داخل المؤسسة الاجتماعية وتأثير جوهري علـى إفرادها وعلى المخالطين من سائر المجتمع. (عكاشة، وزكي، د ت:103).

3.2 التفاعل الاجتماعي Social Interaction :

يقصد بالتفاعل الاجتماعي التأثير المتبادل أو المتساوي بين نظامين أو أكثـر، ويظهر التفاعل في سلوك الإنسان بمعنى الأخذ والعطاء والتأثير والأثر، فالظـاهرة الأولى مثلاً تتأثر بالظاهرة الثانية، ومن ذلك الفقر يؤثر ويتأثر بالجريمة، أو الوضع الاقتصادي يتأثر ويؤثر في السلوك ألانحرافي، ويمكن اعتبار عمليات التفاعل كنوع من أنواع الاتصال والتواصل**(Communication)** سواء بين الإنسان بقواه النفـسية والجسمية أو بينه وبين بيئته، فالإنسان يؤثر في البيئة المحيطة به ويتأثر بها، وتعـد الانتماءات **(Affiliation)** ركنا أساسياً من منطلق أن الإنـسان اجتمـاعي بطبعـه

ويرغب الاختلاط والتفاعل والمشاركة مع غيره من أفراد المجتمع، حيث قد يعمل على توثيق الروابط بينهم أو يفرق بينهم، وهنا يقوم التفاعل بدور هام في تعديل أو تغيير أو تكوين الاتجاهات، والميول والاهتمامات، والقيم والآراء، والعقائد والمعتقدات، وسمات الشخصية، ووجهات النظر، والفلسفات والمرئيات، والنظرة إلى الحياة بشكل عام. كما وأن عملية التفاعل الاجتماعي تؤثر في عمليات عقلية عليا كعملية الإدراك الحسي (**Perception**)، وفي الشعور بالدافعية والحماس التي قد تجد قبولاً من الآخرين أو العكس، وقد يسهم التفاعل الاجتماعي أيضا في تحقيق عملية التكيف (**Adjustment**) الاجتماعي والنفسي، والانفعالي، والوجداني، والأسري، كذلك التكيف مع الذات الذي هو أساس للتكيف مع الغير .(العيسوي، 2006أ: 39).

أشكال التفاعل الاجتماعي :(شفيق، 1990: 8**).**

أ- التعاون **Cooperative**: ويعني قيام فردين أو أكثر بالعمل معا لتحقيق غاية مشتركة، وهو يعتبر شائع في اغلب المجتمعات (الأسرة، والجيرة، والزمالة)، ويبدو أكثر في المجال الاقتصادي، وعند تقسيم العمل حيث لا يستطيع الفرد وحده إنتاج كل ما يحتاج إليه، وقد يكون تعاوناً أولياً أو ثانوياً أو تقليدياً أو تعاونياً.

ب- التكيف الاجتماعي **Adjustment**: ويعني نشاط الجماعات والأفراد لحقيق المواءمة والانسجام والتوفيق والتفاهم بين الأفراد والجماعات بحيث يتفهم كل طرف مشاعر واتجاهات وأفكار الطرف الآخر لإحداث التقارب لما فيه المصلحة العامة، وهو يقوم على التسامح والتضحية والإيثار، وبتنازل جزئي عن المطالب والآراء لصالح العموم وكثيراً ما يحدث التقارب بين متباعدين، أو جارين متنافرين، لسبب أو لآخر، ويتم التكيف إما بالعنف أو بالإقناع أو التوفيق ومن مظاهرة (الاستسلام، وتقريب وجهات النظر، والوساطة، والتحكيم، والتسامح، والتنازل، والتبرير).

ج- المنافسة **Competition**: وهي عملية تتم بين طرفين كلٌ يسعى لتحقيق هدفه والوصول لأفضل النتائج، وهناك ميل للإسراع في انجاز الأعمال حين تكون بين أفراد يقومون بأعمال فيها منافسة.

د - الصراع **Conflict**: وهنا يوجه كل طـرف طاقتـه لهـدم وإيـذاء الآخـر وبعدوانية، وغالباً بلا مشروعية ويأخذ إشكالاً مختلفـة مثـل (الشخـصي، والسياسي، والاقتصادي،..الخ) وهناك فرق بين المنافسة والـصراع، ففـي المنافسة العمل سلمي، وبطرق مشروعة على مستوى الفرد والجماعة، عكس الصراع الذي يتم بشكل عدائي ويهدف للإيذاء وبوسائل غير مشروعة، وقـد تحدث المنافسة بين أطراف لا يعرفون بعضهم، أما الصراع فغالباً ما يتم بين طرفين متعارفين..

هـ - المحاكاة **Stimulation**: وهي تشابه بين الفعل الاجتماعي ورد فعله، وتنقسم إلى:

1- محاكاة بسيطة **Simple St.**: ويكون الفعل مشابهاً تمامـاً لـرد الفعـل كتكرار عمل مماثل عن آخر وتقليده.

2- محاكاة مركبة **Complex St** : وهو رد فعل مـتعلم عبـر الاسـتجابة المكتسبة، ويكون متشابهاً مع السلوك الاجتماعي الأصلي، كتقليد آخرين يشكلون أهمية معينة لدى الفرد .

و- بناء الجماعة **Group Structural**: وهو موقف الفرد في الجماعة أي مركـزه الذي يحدد نوع العلاقات مع الآخرين وطرق الاتصال بهم، ومكانة كل مـنهم ودوره فيها، كذلك طريقة سلوك كل منهم، هذا ويختلف دور الفرد ومركزه في الجماعة وفقاً لخصائصه وسماته، وبشكل عام يتأثر بناء الجماعة بعـدد مـن العوامل الاجتماعية والبيئية والطبيعية مثل (وسائل الاتصال، وحجم الجماعة، والمساحة الموجودة بها، وطبيعة العلاقات داخل الجماعة، ومـدى التجـاذب، ومدى التنافر والرفض بين الأفراد بداخلها).

ز- المعايير الاجتماعية **Social Norms** : وتعتبر مصدر للضغط على الأفراد لكي تتشابه أهدافهم في الجماعة، وهي القواعد والتقنيات الاجتماعيـة، والعـادات المعرف بها، والقيم والاتجاهات السائدة التي تعتبر مرشداً للفرد داخل جماعته المنتمي إليها وتحدد سلوكه المقبول فيها.

والمعايير الاجتماعية تشمل عدداً كبيراً من نتائج تفاعـل الجماعـة فـي ماضيها وحاضرها مثل (الأخلاق المستهدفة، والقيم الاجتماعية، واللوائح المنظمـة، والعادات، والتقاليد، والأحكام القانونية، والعرف..الخ)، والمعايير هي التي تحدد ما هو الصواب وما هو الخطأ وما يجب أن يكون ليصبح الفرد مقبولاً من الجماعـة، ملتزم بسلوكه، ومسايراً لقواعدها ومتجنباً لرفضها، وللجماعة المرجعية دوراً هامـا في تحديد معايير الجماعة، فهي تشارك فـي تحديـد الآراء والاتجاهـات والقـيم والعادات.

ح- الامتثالية **Conformity**: وتظهر بوضوح في نماذج جماعية معينة، فبقدر مـا تتوطد طريقة الاتصال والعمل بين عدة أشخاص، يظهر بعض التناسـق فـي سلوكهم وآراءهم وعواطفهم، وحتى في لغتهم، وفي الجماعات المنظمة تأخـذ هذه النماذج طابع عادات ينبغي أن يخضع لهـا الأعـضاء الجـدد طوعيـاً ليستطيعوا الانخراط في الجماعة، ولهذا السبب يتعلق الأمر بمزيد من التشرب لا الإجبار، وفي الجماعات التلقائية التي هي في طريق التكوين يمكن مشاهدة ظهوراً تدريجياً لأنظمة جماعية ولتطورات من التماثل. وأن عمل الامتثاليـة الجماعي يلامس مناطق التلاحم العاملة ومناطقه الفاعلة في وقت واحد إذ أنـه يسمح للجماعة بمتابعة السير نحو أهدافها وبالبقاء.

ط- المواقع الانحرافية **Deviance Situation** : إن كل سلوك يبتعد عن المقـاييس يمكن أن يعتبر إلى حد ما انحرافاً، أي أن هناك تغيير في المواقف التي تكون خارج المواقف التي تعترف بها الجماعة، فالجنون والإجـرام همـا الدرجـة القصوى بالنسبة للمقاييس العقلية والأخلاقية للمجتمع الجماعي، ولفظة منحرف قد تكون في جماعات أكثر حصراً تلزمه بأنظمة قاسية يتـشكل مـن خلالهـا تفاعل إجباري يتبع مصلحتها وبنمطية قد تكون مكررة وفـق الموقـف، أمـا المجنون فتتفاوت نظرة الأعضاء عنه بحسب الثقافة والبيئة التي تحدد مستوى التفاعل تمشياً مع قانونه الخاص. (ميزونوف، 42:1983).

4.2 الجريمة والمجتمع:

بداية سيتم إيضاح المفهومين ومدى التداخل والتكامل بينهما من منطلق أنـه لا مجتمع بدون جريمة، ولا جريمة بلا مجتمع، وفق التالي:

الجريمة:

"هي كل ما نص الشرع أو القانون على تحريمه من أفعال وأقوال، وجعل لـه عقوبة صريحة،" مثل جرائم الحدود والقصاص أو منح القاضي صـلاحية تحديـد العقوبة، كما هو الحال في جرائم التعزير، وبالتالي لا يعتبر الفعل جريمة إلا بوجود نص على ذلك، وبوجود عقوبة قابلة للتطبيق، وهذا التحديد هو ما يجعـل الجريمـة أكثر وضوحاً من الانحراف، وأكثر تحديداً منه وأكثر ثباتاً. وأن الأفعال الانحرافيـة في معناها الشامل هي أفعال تخضع في تحديدها للتغير المستمر في عادات وتقاليـد المجتمع ومن ثم تتكون الثقافة في مجملها والتي غالباً ما تحدد مسار أنظمة العدالـة الجنائية في أي مجتمع.

الجريمة من المنظور الاجتماعي: "كل فعل يتعارض مع ما هو نافع للجماعة وما هو عدل في نظرها، أو هي انتهاك العرف السائد مما يستوجب توقيع الجزاء على منتهكيه، أو هي انتهاك وخرق للقواعد والمعايير الأخلاقية للجماعة". (الشاذلي، 2002: 17)

شروط اكتمال الجريمة:

يمكن الحكم على فعل ما بأنه جريمة لا بد من توافر ثلاثة أركـان رئيـسية، وهي:

1- الركن المادي: ويتعلق بوقوع السلوك الإجرامي، وحدوث الضرر الناجم عنه، ووجود العلاقة السببية بينهما.

2- الركن المعنوي: ويتعلق بعنصري الإرادة للسلوك الإجرامـي، والعلـم بمـا يترتب عليه من المساس بأحد المصالح الكلية المحمية، وذلـك فـي الجـرائم العمدية، أو إمكانية توقع النتيجة التي حدثت وذلك في الجرائم غير العمدية.

3- الركن الشرعي: ويتمثل في وجود النص التجريمي للسلوك الإجرامي متضمناً الجزاء الجنائي الواجب توقيعه على مرتكب الجريمة، أو وجـود الـصلاحية

بتحديد العقوبة التي يراها القاضـي وتكـون مناسـبة، كعقوبـات التعزيـر. (الساعاتي، 14:1983).

ومن المعلوم أن المجتمعات النامية وفي طريقها إلى التحول تواجـه تغيـرات ملحوظة على كافة الجوانب (الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية) التي قد لا تستطيع بعض المجتمعات مواكبة مؤثراتها المتسارعة، مما يوجد خللا في التمازج بين القديم والحديث، يتمثل في سلوكيات لم تكن معهودة سابقاً، فينكرها المجتمع ويعمل لـسن التشريعات والقوانين الملازمة لأفراده، وبالتالي تجريم ما يستوجب من ممارسـات، ومن المعلوم أن الجريمة وكما اجمع العديد من العلماء تعتبر ظاهرة اجتماعية قديمة قدم الإنسان نفسه، ويختلف وقعها باختلاف مكونات المجتمع الثقافيـة والمعتقـدات الراسخة، والأعراف المتوارثة، واعتبار أن الإنسان كائن اجتماعي بطبعه يميل دائماً إلى التجمع بأفراده ونوعه وبطريقة تلقائية بدائية شكلت ابسط أنـواع التجمـع فـي انساق معينة تطورت فيما بعد إلى مرحلة التجمع **Collectivity** حيث بدأ التفاعـل الاجتماعي بظهور نوع مشترك من المصالح بين الأفراد، ومن الحقائق الثابتـة أن كل مجتمع له مبادئ منظمة يفرضها تشابك هذه المصالح لتحـدد مواقـف مختلفـة للسلوك وفي مواقف معينة، والأخذ بجزاءات عند الخروج عن هذه القواعد والمعايير التي قد تنتهك نتيجة الصراع والمنافسة على الموارد لغرض الإشباع كأساس للكفاح الاجتماعي، مما يعني أن عوامل الضبط المجتمعية لم توجد إلا بوجود الجماعـة، وهذا ما جعل معظم علماء الاجتماع والانثربولوجيا يعرفون الجريمة أنهـا انتهـاك للسنن والآداب والمعايير الاجتماعية، ويشير (السعد، 23:1999)" أن تحديد السلوك الإجرامي يختلف باختلاف طبيعة المجتمع وقيمه ومعاييره الاجتماعية التي تتبـاين من مجتمع إلى آخر ومن زمن آني إلى زمن آخر، وهذا مما حتم ضرورة صـياغة قوانين عامة، خاصة بعد عملية تحـول المجتمعـات، وأثـر العمـران الحـضري المصاحب للتغير الثقافي السريع، وزيادة نسبة المهاجرين من القرى إلى المدن بشكل متواصل، أيضاً تباين الثقافات السائدة مع الحديث منها وما نتج عنه من تبعات سلبيه على الاستقرار العام للمجتمع، أدى كل ذلك إلى استحداث وتطوير القوانين خاصـة القانون الجنائي المرتبط بالجريمة **(Criminal law)** الذي عرفـه (**& Sutherland**

(**Cressey, 1974:4**) موثق في(الوريكات، 2004)، " أنه ذلك الحجم مـن القواعـد المحدده المتعلقة بالفعل الإنساني، ووافقت عليه السلطة ألسياسيه، وينطبق على جميع أبناء الطبقات، وتديره ألدوله، وتطبق العقوبات". وفي إشارة (للوريكات، 37:2004) عن نشأة القوانين "إن هناك ثلاثة تفسيرات، وهي:

1- نموذج الاتفاق (**Consensus Model**): كما يرى كل من ادلر، ومـوللر سـنة 1998 أنه يعكس ما اتفق عليه الناس من خطأ وصواب وقيم اجتماعيـه، مثـل جرائم القتل.
2- نموذج قائم على الصراع (**Conflict Model**): وهو قائم على مفهوم الـصراع والقوه، فالجماعات التي تمتلك القوة ألاقتصاديه، والـسياسية تـضع القـوانين وتطبقها لحماية نفسها ومصالحها، ولن يحصل ذلـك إلا باسـتغلال الطبقـات الأضعف.
3- نموذج البناء الاجتماعي (**Socially Constructed Model**): الذي قـال عنـه برونشتاين سنة 2000 "إن الواقع الاجتماعي ما هو إلا نتيجة التفاعل الاجتماعي الذي يتخذ القرارات والأفعال والتفسيرات الفردية، فالفرد يتأثر ويتفاعل ويفـسر خبراته ويتخذ قراراته ضمن إطار مكانتـه ومـصالحه الاجتماعيـة، فـالواقع الاجتماعي وكافة الظواهر الاجتماعية هي ضرورية البناء ضمن إطار سياسـي وأيدلوجي، فالأفراد يصمموا أعمالهم ضمن الإطار ألقيمي والمصالح، وبـشكل أدق من قبل مالكي القوه والنفوذ للقيام على ذلك بناء على المصالح والقيم".

نسبية الجريمة:

هناك عوامل تحدد كون الجريمة ليست مطلقه بأي حال من الأحوال، وإنمـا نسبية الحدوث منها (الثقافة، والزمان، والمكان)، فقديما من الناحية الاجتماعيـة لـم يكن الغزو والسلب جرائم، بل نمط حياتي معتاد للبقاء ومواجهة الحاجة فـي بيئـة تسودها شريعة الغاب، كذلك الثأر، إلا أنه أصبح في المجتمعات الحديثة من الجرائم التي يعاقب عليها القانون، ويذكر(شفيق، 14:2002) في ذات الموضوع " إن مـا يجعل الفعل جريمة ليس الفعل ذاته بل نظرة المجتمع إليه كما هو الحال في نظريات الوصم -التي سيرد ذكرها لا حقا بالتفصيل-، وتختلف النظرة المجتمعية من حيـث

الزمان والمكان، فمن حيث المكان ففي بعض المجتمعات يكون الزنا جريمة، بينمـا في البعض الآخر لا يعد كذلك، وأما من ناحية الزمان: فقد يعد مجتمعاً مـا فعـلاً واحداً في فتره ما جريمة، ثم يبيحه، كتعاطي المخدرات والاتجار بها، فقد تردد عدة مرات بين الإباحة والتحريم في الولايات المتحدة خلال المائة عام الأخيـرة. كـذلك بعض الممارسات الأخلاقية هي جريمة في ديانة وثقافة بعض المجتمعات، بينما لا تعد كذلك في مجتمعات أخرى. ورغم هذه التعددية والاختلافات بين المجتمعات فإن هناك أفعالا تعتبر جرائم بصفة دائمة، كالقتل، والسرقة". ومن أمثلة الأفعـال التـي كانت تعتبر انحرافات ثم أصبحت سلوكيات مقبولة إلى حد ما في المجتمع السعودي: التدخين، والتعامل بالربا، وعمل المرأة خارج المنزل، وركوبها مع السائق الأجنبي، وإن كان ما زال ينظر إليها من بعض أفراد المجتمع بأنها سلوكيات غيـر مقبولـة، ومن أمثلة الأفعال التي كانت سلوكيات غير مقبولة ثم تحولـت إلـى جـرائم: وأد البنات، وشرب الخمر في الجاهلية حيث أتى الإسلام وحرمها، وهكذا نجد أن الواقع الاجتماعي هو الذي يفرض درجة تجريم الفعل أو اعتباره سلوكاً اعتياديـاً بغـض النظر عن النصوص الشرعية. (الحديثي، 78:1996).

التصنيفات الاجتماعية للجرائم:

1- جرائم ضد الممتلكات، كالسرقة، والحريق العمد.

2- جرائم ضد الأفراد كالقتل، والضرب، والاعتداء، والاغتـصاب، والاختطـاف، والنصب.

3-جرائم ضد النظام العام، كجرائم امن ألدوله والاخـتلاس، والتزويـر، وإشـاعة الفوضى، والتخريب.

4- جرائم ضد الأسرة، كالخيانة الزوجية، وإهمال الأطفال.

5- جرائم ضد الدين، كالاعتداء على أماكن ألعباده، والمقدسات، وازدراء الأديان.

6- يكون في بعض الجرائم ضحايا مع ذلك فإن هناك عدداً محدوداً من الجرائم ليس فيه ضحايا، ويشير إلى جرائم خدمية يتـضمنها الإدمـان علـى المخـدرات والمقامرة والبغاء، وغالباً لا تكون مقدمه على هيئة تقارير رسميه إلى دوائـر الشرطة بسبب استفادة الطرفين من الجريمة،(عمر، 172:2006).

وهناك جرائم ضد المصادر الحيوية وبيئة المجتمع، كالصيد الجائر، وفي غير مواسمه، وصيد الطيور الممنوعة، والإخلال بالحيـاة الفطريـة، وتبـذير ثـروات المجتمع، ويشكل المجتمع نظاماً بشرياً في أساسه مزيجاً من أفراد تجمعهم روابـط مشتركه، وانظمه يخضعون لها نابعة من ضرورة النظام بهدف تحقيـق التماسـك القائم على الاحترام المتبادل للحقوق والواجبات، وإلـى توزيـع العمـل والإنتـاج والوظائف ألاجتماعيه لتامين التعاون الشامل بين الأفراد في إطار ثقافـة ومفـاهيم أخلاقيه وسلوكيه موروثة ومتجددة مع الزمن حيث تتراءى سبل الإصلاح بالتطوير المستمر لهذه المفاهيم لتتكيف مع المتغيرات المستمرة لتأصيل الطـابع الاجتمـاعي الذي يتميز به الإنسان لتنمية مفهومه لذاته من خلال إدراكه لمجتمعه، وبالتالي مـا يلتزم به تجاهه من امتثال والمشاركة ألاجتماعيه ألايجابيه في مسار لا يخرج عـن المعتاد، وفي أطار الدور الذي يمثله الفرد نفسه. وكبداية لمعرفة أهمية التكامل بين الدور ووظيفته في تكوين النظام، وما يتبع ذلك مـن تـآلف المجتمـع مـن ادوار مترابطة، سيتم إيضاح مفهوم البناء الاجتماعي ومستوياته المتدرجـة فـي إحـداث التفاعل في العلاقة التبادلية بين الفرد والمجتمع، أيضا النسق الاجتماعي وما يمثلـه من ترابط وتوازن بين الأجزاء في إطار الكل وفق التالي:

البناء الاجتماعي Social Structural:

أشار (عمر، 1999:93) إلى "أن كل من الرواد: دوركايم، و فيبر، وماركس، وباريتو، وبراون قد استعملوا هذا المصطلح للإشارة إلى مكونات الهيكل الذي يبنى عليه المجتمع عبر مفردات المؤسسات والمعايير والقيم الاجتماعية، وكبداية فقد تـم توظيف هذا المصطلح في مجال القواعد اللغوية وعلم التشريح فـي نهايـة القـرن السابع عشر عبر دراسة البنية الإنسانية كأعضاء مترابطة بشكل منـتظم، وتمتلـك المرونة والحركة، ثم استخدمه علماء الأحياء والطبيعيون في القرن الثـامن عـشر حيث عمد - هربرت سبنسر - إلى مقارنة جـسم الإنـسان بـالمجتمع الإنـساني وملاحظة أجزاء الكل، وكيفية ارتباط بعضها ببعض، ثم ظهر - المذهب الهيجلي - الذي انطوى على الرؤية المجسدة للأفكار والمجتمع، بعدها تبلـورت - النظريـة الجشطالتيه - التي حاولت البرهنة على اختلاف الكل عن مجموع الأجزاء المكونة

له، بمعنى أن خصائص الكل لا يمكن استمدادها من أجزائه بمجرد ضم بعضها إلى بعض".

علاقة الفرد بالبناء الاجتماعي :

لقد بين (عمر، 1999 :64) إن الإنسان يمتلك حاجـات اجتماعيـه متعـددة ومتنوعة، وفي نفس الوقت يملك مقدرات ماليه ومعنوية محدودة، لذا تكون درجـة الإشباع لحاجاته محدودة بنوعية مؤهلاته وقدرته المادية والمعنوية التـي لا تعتبـر ذات قيمه ما لم توظف من خلال الانتماء إلى جماعات وتنظيمـات أو مؤسـسات تمنحه مواقع فيها ويخضع لضوابطها، وهنا يتحول الإنسان الفرد (كائن بيولـوجي) إلى عضو في جماعه أو تنظيم، وعند ممارسة واجبات الموقع الذي يـشغله يبـدأ باكتساب بعض خواص التنظيم النسقي، وبمرور الوقت يتحول إلى فاعل اجتمـاعي **Social Actor** مالكاً القدرة على اتخاذ القرار الذي يعكس ضوابط النظام الـداخلي للتنظيم المنتمي إليه الذي تعايش معه ونّمى شخصيته وطورهـا، وتختلـف هـذه الضوابط باختلاف التنظيمات فالرسمي منها (المدرسـة، والمـصنع، والجامعـة، والمؤسسات ذات الطابع الرسمي) يتم التعامل معها بشكل دوري ويومي، وتمـارس عليه قوانينها وأهدافها، وتقوم بتنظيم منشط حياته اليومية، وتحقق أهدافه وطموحاته عن طريق تكيفه لها، وفي حالة عدم تكيفه ومخالفته لأنظمتهـا يتعـرض للعقـاب المقنن، لأن علاقته معها بشكل تعاقدي، أي له حقوق وعليه واجبـات، أمـا علـى صعيد التنظيمات غير الرسمية (الأسرة، وجماعة الأصدقاء، ومجتمع الجيرة) فإن تعامل الفرد معها أقل دقة لعدم الإلزام القانوني وكون التفاعل معها مباشره (وجهـا لوجه)، وتتكون عبر علاقات ودية تحكمها القيم والمعايير الثقافية التي لو خرج عنها يتعرض لعقوبة شخصيه واعتبارية، ومن المعروف أنه كلما زادت حاجـة الفـرد للتعامل مع التنظيمات الرسمية اقترب من التمـدن والتحـضر وترشـيد سـلوكه، وبالوقت ذاته يقل نشاطه القيمي والتعامل المباشر مع الأشخاص وذلك لكبر واتساع حجم المجتمع وتشابك تنظيماته الرسمية وتسارع نشاطاته المهنية، لذا قد لا يستطيع الفرد إشباع حاجاته الحياتية وهذا يعني أنه لا مناص من تجنب تفاعله وترابطه مع التنظيمات الرسمية وغير الرسمية، فيخضع فعله الاجتماعي لعدة ضوابط اجتماعية

تصل بعضها إلى قاع اللاشعور فتلزمه بالتقيد بها، خاصة الضوابط العرفية والأدبية والأخلاقية والدينية.

مستويات البناء الاجتماعي:

أ- المستوى الأول: ويتمثل في الدور الذي يقوم به فرد معـين فـي إطـار نظـام اجتماعي. كدور الأم في الأسرة، والمعلم في نظام التربية، ويتكون البناء هنا من مجموعة من الظواهر السلوكية المتكررة والمترابطة لكل فـي مجالـه، ولهـذا المستوى من البناء أثره أو وظيفته في البيئة التي تحويه.

ب- المستوى الثاني: وتمثل في ترابط الأدوار الاجتماعية في نطاق نظام اجتماعي معين. مثال ذلك ترابط وتنظيم الأدوار التي يقوم بها الأب وألام والأبناء في ظل نظام الأسرة، وهنا يصبح البناء الاجتماعي للنظام متمثلا في الرابطة القائمة بين هذه الأدوار الاجتماعية، وتصبح وظيفة هذا البناء في الأثر الذي يمارسه النظام الأسري في المحافظة على حياة المجتمع وتحقيق حاجاته.

ج- المستوى الثالث: وهو اعم المستويات، ووحدته مستوى المجتمع ككل، ويتحـدد إذا نظرنا إلى بناء المجتمع على إنه كل يتألف من مجموعة من الأجزاء تمثلهـا النظم الاجتماعية المتساندة، كالنظـام الأسـري، والنظـام الـديني، والنظـام الاقتصادي، والنظام التربوي، وغير ذلك من النظم، وأن هذه النظم المترابطـة لها آثارها، وتبدو هذه الآثار في الوظيفة الاجتماعية التي يقوم بها المجتمع تجاه إفراده. (الضبع، 2002: 37).

5.2 علاقة النظرية البنائية الوظيفية بموضوع الدراسة:

ومن خلال المستوى الأول للبناء الاجتماعي: يتمثل في دور القبول الاجتماعي للسجناء ورعايتهم لما يخدم إعادة اندماجهم في مجتمعهم أعضاء فـاعلين، وتنميـة شعورهم بأنهم ضمن المنظومة الاجتماعية، وأن لا غنى عنهم كجزء هام من الكل.

ومن خلال المستوى الثاني للبناء الاجتماعي: وهو عبـر التكامـل الايجـابي للأدوار المجتمعية الممثلة في (وزارات: العدل، والداخلية، والإعـلام، والـشئون الإسلامية، والعمل والشئون الاجتماعية، وهي الأقرب في هذا المجـال)، وكـذلك

المؤسسات المتخصصة مثل: لجنة رعاية السجناء والمفرج عنهم وأسرهم، ويشمل ذلك كل المؤسسات ذات العلاقة، الرسمي منها والتطوعي.

ومن خلال المستوى الثالث للبناء الاجتماعي: وهو المستوى الذي يكتمل فيه بناء المجتمع لاحتوائه على العديد من الأنظمة الاجتماعية والأدوار الهامة، ويتمثل بوجود النظام الاجتماعي الذي يقدم لهذه الشريحة (السجناء المفرج عنهم) كل العون والدعم النفسي، وأيضاً النظام الاقتصادي المعني بتامين الاحتياجات الضرورية والحياتية من كساء وإيواء، والنظام الديني الذي يعني بالتوجيه والإرشاد الروحي، لبعث الطمأنينة في نفوس فاقديها من جديد.

ولارتباط كيان البناء الاجتماعي واستمراريته على نوع ومستوى ضوابطه المسيرة لديمومته، وتحديد المقبول من تفاعلاته تمشياً مع السائد من القيم والعادات والتقاليد والأعراف المتوارثة إضافة إلى القوانين الملزمة، فستعمد الدراسة إلى التعريف بهذه الضوابط وغاياتها مع عرض موجز لبعض النظريات ذات العلاقة بما يتفق مع أهدافها.

ضوابط البناء الاجتماعي Social Structural Control: (الحامد وآخرون، 12:2001)

إن مفهوم الضبط الاجتماعي تختلف مفاهيمه باختلاف المداخل فلا يوجد على تعريف محدد، وقد أشار ابن خلدون إلى معنى الضبط الاجتماعي بأنه ضرورة للعمران البشري حيث قال " إن الاجتماع ضرورة للبشر وهو معنى العمران وأن لهم في الاجتماع من وازع حاسم يرجعون إليه وحكمه فيهم، تارة يكون مستندا إلى شرع الهي وتارة إلى سياسة عقيلة توجب انقيادهم إليها" ويعد روس **Ross, 1910** من أقدم الذين كتبوا عن الضبط الاجتماعي كمصطلح من مصطلحات علم الاجتماع، وقد عرفه باختصار حيث قال " إنه ضرورة اجتماعية جوهرها قيم المجتمع ومثله" ويرى دايفز **Davis, 1983** أن الضبط الاجتماعي هو " مجموع العمليات التي تؤديها مؤسسات المجتمع من أجل الحفاظ على وحدة المجتمع وتماسكه وفقا للمعايير والأساليب المتفق عليها"، ويرى (الخشاب، 1968) أن الضبط الاجتماعي هو "القوة التي يمارسها المجتمع على أفراده، والطريق التي يسلكها

للهيمنة والإشراف على سلوكهم وأساليبهم في التفكير والعمل وذلك لضمان سلامة البناء الاجتماعي والحرص على أوضاعه ونظمه والبعد عن عوامل الانحراف"

وهكذا يمثل الضبط الاجتماعي واحد من النظم الاجتماعية التي اهتم بها علماء الاجتماع والنفس وغيرهم أثناء دراستهم للسلوك الاجتماعي والعوامل المؤثرة فيه، والضبط الاجتماعي نظام اجتماعي قديم قدم البشرية، فقد عرف المجتمع الإنساني القديم استخدام أساليب مختلفة لتنظيم العلاقات الاجتماعية بين الأفراد، بحيث أن الضبط الاجتماعي يعد ضرورة أساسية لبقاء الإنسان الذي تتصف طبيعته بتأثير الغرائز المتعددة على سلوكه وميله للظلم والعدوان إذا لم يمنع من ذلك.

مصادر الضبط الاجتماعي Sources of social control:

لقد بينت (Katherin, S. 1991:241) أن مصادر الضبط الاجتماعي تتكون من:

1- ضوابط المجتمع المحلي والضوابط النظامية: فالجوار ومناطق الإقامة مصادر ضابطه لها قاعدة اجتماعيه وتعتبر المدرسة من ابرز مصادر الضبط النظامي تأثيراً.
2- الجماعة الأولية: الأسرة هي أكثر هذه الجماعات تأثيراً، فالضوابط الشخصية وضبط تصرفات الطفل هي من أهم الوظائف الأسرية.
3- الضوابط الشخصية: وهي نتاج إدماج معايير الجماعة الاجتماعية التي لديها توقعات غير الجانحين والمنحرفين.

وان محاكاة السلوك المنحرف ناتج عن الضوابط الشخصية والاجتماعية الفعالة، وهناك أربع حالات تؤدي إلى الانحراف الاجتماعي:

1- الضوابط التي كانت راسخة سابقا ثم انهارت.
2- غياب قواعد اجتماعيه معينه لدى جماعات مرجعيه مهمة.
3- عندما يوجد تعارض بين القواعد الاجتماعية لدى جماعات مرجعيه مهمة.
4- عندما لا يدمج الفرد مع معايير الضبط التقليدية.

6.2 نظريات الضبط الاجتماعي Social Control Theories:

لقد حظي الضبط الاجتماعي باهتمام الباحثين وعلماء الاجتماع الذين أسسوا نظرياتهم وفق الفلسفات السائدة، ونظرة كل منهم إلى مفهوم الضبط الاجتماعي والعوامل المؤثرة فيه، وفيما يلي بعضاً من هذه النظريات التي تناولت مفهوم الضبط من منطلق العلاقة النسقية بين الجزء الممثل بالفرد والكل في هيئة المجتمع، والمتوافقة مع أهداف هذه الدراسة:

نظرية لانديز Landis **:** (الحامد والرومي، 27:2001)

واعتمدت النظرة البنائية في مفهوم الضبط الاجتماعي عبر مكونات البناء ودوره في عملية التوازن الوظيفي بين المؤسسات الاجتماعية، لأحداث الطبيعة الإنسانية للفرد بسبب التأثيرات السلوكية للنظام الاجتماعي، للتكيف مع المعايير والقيم الثابتة في الجماعة التي تشعره بالأمان عند توافقه معها، وأن الوسط الاجتماعي الذي يفتقد مؤسسات الضبط الاجتماعي يتميز بالفوضوية والتفكك، وظهور النزعات الفردية لا الجماعية، وانتقد – لانديز- النظام السلطوي القاسي الذي ينفر الأفراد ويشجعهم على الخروج عن النظام الاجتماعي، كما أنه قسم وسائل الضبط الاجتماعي إلى قسمين:

1. القيم، والمعايير، والأعراف، والعادات، ونحوها مما يسهم في بناء الشخصية الاجتماعية للفرد.
2. وسائل تدعيم النظام، وفيها ما يختص بالنظم الاجتماعية كالأسرة، والدين، والمدرسة، والاقتصاد والقانون، وقسم آخر يختص بالأبنية الاجتماعية المختلفة، كالجنس، والجماعة الأولية والثانوية والطبقة، وكل ذلك يحدث التكامل المطلوب في كينونة البناء الاجتماعي والحفاظ عليه.

وتشكل هذه النظرية علاقة بالدراسة الحالية كونها رمزاً للنظرية الوظيفية البنائية وتضمنت العلاقة بين النظم الاجتماعية وأن أي تغير في احدها يصاحبه تغير في النظم الأخرى، وبمعنى إن التوازن في العلاقات بين الفرد والمجتمع يعززها مدى تكامل المؤسسات المجتمعية وأداءها لأدوارها المنتظرة منها.

نظرية بارسونز Parsons1938 : (جابر، 68:1990).

شكلت نظرية الفعل الاجتماعي العماد لهذه النظرية ومن منطلق أن الفعل الذي يقوم به الفاعل يكون محكوما بعدة عوامل منها: أفكاره، ومـشاعره، وانطباعاتـه، ومعاييره وقيمه التي لا تحكم أفعاله فقط بل تحكم أيضاً أفعال الذين يشتركون معـه في الفعل، ويميز بارسونز بين نمطين مـن الآليـات، الأولـى فهـي: التنـشئة الاجتماعية، أما الثانية فهي: الضبط الاجتماعي، وهو الذي له الدور الأكبـر فـي تدعيم الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور المتوقعـة مـن الأفـراد وفـق مـوقعهم الاجتماعي، وتشتمل آلية الضبط الاجتماعي على عـدة أنـواع منهـا: الـصمود، والتسامح، وتضييق حدود العلاقة إذا لزم الأمر، وقد حدد بارسـونز 1938خمـسة أساليب للضبط الاجتماعي هي:

1- التنشئة الاجتماعية.
2- المقاطعة الاجتماعية.
3- ضغط الجماعة.
4- السجون المنظمة.
5- قيام المؤسسات والمنظمات.

وكانت فكرة بارسونز تتمحور حول أن هدف الضبط الاجتماعي هو تغييـر دوافع الانحراف لدى الفرد مما يعيده ثانية إلى تأييد النظام الاجتماعي، ويـرى أن النسق الاجتماعي يشتمل على مكونات معينه يمتثل لها الناس وتعتبر بمثابة ضغوط اجتماعية خاصة.

ويقارب بين مضمون هذه النظرية ومسار الدراسة الحالية اهتمامهاً بآليـات الضبط الاجتماعي والتي هي لحفظ كينونة المجتمعات من خـلال أدوات الـضبط المتناسبة مع ثقافة المجتمع.

نظرية هومانز Homans: (روشيه، 256:1988).

تركز نظرية هومانز على علاقة الضبط الاجتماعي بالنسق الاجتماعي ومدى توازنه والعوامل التي تسهم في هذا التوازن وتؤدي إلى انضباط السلوك، وذلك من خلال القوى والعوامل الديناميكية التي ينشأ عنها النسق الاجتماعي، حيـث تتحـدد

قضية الضبط بطريقتين: أولاً: باعتبارها نوعاً من الخضوع للمعايير والقيم، ثانيـاً: باعتبارها من القضايا المرتبطة بالسلوك، ويؤكد هومـانز علـى أن الـضبط فـي المجتمع يوجد نتيجة لتماسك المجتمعات البشرية عن طريـق الاعتمـاد المتبـادل Mutual Dependence فنتيجة لحاجة كل فرد من الأفراد في المجتمع إلى الآخرين لزم عليه أن يتقيد بالمعايير والقيم التي تجعله مقبولاً عندهم وأهلاً للتعامـل معهـم، ولذلك فإن خروج الفرد عن هذه المعايير يؤدي إلى تكالب مشاعر واتجاهات معينه ضده تتحول فيما بعد إلى نشاط في صورة عقاب مجتمعي. وعلى ذلك فإن خـروج الفرد عن المعايير الاجتماعية يؤدي إلى تحريك الضوابط الاجتماعية، ويحدث هـذا عندما تكون الجماعة في حالة توازن، وليس من الضروري أن ينتج العقاب ضبطاً وإنما يؤدي العقاب إلى الضبط في حالة توازن النـسق، ويـرى - هومـانز- أن الانحراف البسيط يدعم توازن الجماعة حيث تحفظ الضوابط في حالة من الجاهزية والفعالية للعمل حيث لا قيمة للضبط إذا لم يكن هناك مبرراً لاستخدامه.

وفي هذا وباعتبار أن نظرية هومانز تربط بين الضبط والنـسق الاجتمـاعي الشامل وأن مفهوم ذلك مشتق من النسق بل ومفروض عليه ليعمل بطريقـه فعالـه لتوازن المجتمع، فإن كل هذا يمثل ضرورة للامتثال للمعايير المجتمعية التي هـي الموجه للاتجاهات المجتمعية، وهو ما يتفق مع توجه الدراسة الحالية.

نظرية هرشي Hirshi 1969 في الضبط الاجتماعي:

وأورده في كتابه أسباب الجنح ،حيث يرى أن الإنسان لديه الحريـة والإرادة لخرق القانون، ويتم منعه عبر منع الفرصة أو بضبط سلوكه، فخرق القانون طبيعي وما يلزم فقط تفسير السلوك الملتزم بالقانون.

عناصر النظرية:

1. الجريمة تعبر عن إرادة طبيعيه وهي سلوك حر.
2. الناس الذين يرتكبون الجريمة لا تنقصهم الأخلاق لكن لديهم أخلاقيات مختلفـة، كما أن الناس لم يولدوا شريرين لكن يتبعون رغباتهم اللاحقة.
3. يتعلم كل فرد عن طريق التجربة والخطأ معايير السلوك، لكن عنـدما يعـيش الناس في تجمعات يحتاجون إلى تنظيم أكثر من الصح والخطأ.

4. كل عضو جديد بالمجتمع مولوداً أو من مجتمع آخر ينشأ اجتماعياً عبر استخدام أسلوب الجزرة والعصا، أي المكافآت والعقوبات.
5. يتم ضبط حجم الجريمة جزئياً لأن الناس لا يريدون المخاطرة لأذى من يحبون أو فقدان سمعتهم.
6. الناس لا يلتزمون بالقانون دائما ولا يخرقونه دائما.
7. وفقاً للضوابط قد يشترك الناس في الأنشطة الإجرامية أو الابتعاد عن الجريمة.

7.2 خصائص الأشخاص الملتزمين بالقانون: (الصالح، 133:2004)

حدد هرشي خصائص هؤلاء الأشخاص وفقاً لأربعة أسس تجيـب التـساؤل القائم، وهو لماذا لا يرتكب الناس الجريمة؟ وهي:

1- الروابط بالنـاس الآخـرين Attachments with other people وهـي أهـم العناصر، وتشمل الروابط الاجتماعية بالناس، وأنظمة المجتمع لتكون الجريمـة اقل احتمالاً عبر التعزيز، وأقواها مع الأسرة رغم أن بعض هذه الروابط تتشكل مع من بيدهم السلطة كالمدرسين، والموظفين، والصداقات والعلاقات الشخصية.
2- التعهدات والالتزامات Commitment & responsibilities، وتعني أنـه كلمـا كانت الاستثمارات الاجتماعية التي يقوم بها الفرد علـى (الزوجـة، والأولاد، والتعليم، والوظيفة الاستثمارات المالية، والملكية) أكثر في نظره للحفاظ عليهـا، وتشكل له ربحاً يتحصل بعدم ارتكاب السلوك ألانحرافي فإن هذا يعتبر رادعـاً له، أيضا قد ينحرف الذين لا يحسنون تقدير ما يمكن أن يعتبره الآخرون مهما.
3- الاستغراق Involvement، ومدى استغراقه في أنشطه مـشروعه (المدرسـة، والأصدقاء، والعمل، وفعاليات اجتماعيه) وهنا تكون الجريمة أقل احتمالاً.
4- المعتقدات Beliefs، ويستخدم هذا العنصر كمصطلح اجتماعي وليس نفسي، ولم ينظر هرشي إلى المعتقدات كجزء من قناعات يؤمن بها الفرد بعمـق، ولكـن ينظر إليها كجزء يختاره الفرد ليقبله. وهناك من افترض سبعة أسـس أمثـال روشيير Roshier,1928 يمكن استخدامها كمكافآت للإقناع بالامتثال أو كعقوبات تهديديه: العاطفة، والحافز، والمكانة، والأمن، والمعتقد، والاستقلال، والمال.

ويتضح من مضمون هذه النظرية أهمية العلاقة القائمة بين الفـرد والمجتمـع التي بقدر ما تكون معمقه إيجاباً فإنها تعزز دوره وتجعل من الحفاظ عليه كمكتسب اجتماعي مطلباً مهماً، وبالتالي فإن هناك تناسب طردي بين ما يعتقد الفرد ويلتزم به وفيما يرى أنه يحقق له منفعة، وبين الامتثال لمعـايير وأعـراف الجماعـة وفـي محاولته لإحداث التوازن المطلوب تتشكل ردود فعل مجتمعيه تتمثل في اتجاهـات تحددها القدرة على المواءمة بين المنفعة الذاتية ومصلحة المجتمع بشكل عام، وهذا من ضمن مسار الدراسة الحالية.

2- النسق الاجتماعي Social system:

وتستند فكرة النسق إلى بعدين هما:

ا- ترابط مجموعة من الأجزاء التي يتألف منها هذا النسق.

ب- ميل هذه الأجزاء واتجاهها إلى تحقيق التوازن في العلاقات القائمة بـين هـذه الأجزاء التي تشكل اعتماداً متبادلاً في الأداء الوظيفي لها، مثل الترابط الوظيفي بين نظام الأسرة، والنظام الديني، والنظام السياسي والاقتصادي في المجتمع، حيث يحقق ذلك في مجمله التوازن الاجتماعي المطلوب Equilibrium، سواء في حالة التوازن المستقر أم التوازن الديناميكي، حيث تتكون صوره محـدده للتـوازن الاجتمـاعي، فالمعنى الأول يشير إلى قدرة متلائمة بين الظواهر الاجتماعيـة لتحقيـق مطالـب اجتماعيه مثل القدرة على الوفاء بحاجات الأفراد من مأكل وملبس وزواج وتـدين وتعليم، وذلك في الإطار العام للمجتمع ونظامه المتبع. أما المعنى الثاني (التـوازن الدينامكي) فيشير إلى ميل النسق الاجتماعي للعودة إلى حالته الطبيعية إذا ما أصابه خلل ما، وتمثله الاستجابات المتماثلة التي تقوم بها أجزاء النسق الاجتمـاعي، ومـا تحويه من معاني، (العرابي، 125:1991)، ويضيف (الحوراني، 1993 :288)"إن مفاهيم الدور والمكانة والوضع الذي يوجد فيه الفاعل بالنسبة للآخرين داخل النـسق الاجتماعي، لا يمكن أن تكون محايدة في إطار الهرمية البنائيـة للأنـساق، والتـي ترتبط بمصالح متأصلة متمايزة، وامتيازات متباينـة لأصـحاب الأدوار والنفـوذ ، بالإضافة إلى تمايزات السلطة واتخاذ القرارات، وهنا فان اعتبار الفاعـل يكـشف نوعين من الفاعلين في الأنساق التفاضلية هما: الفاعل الموضوع: وهو الفاعل الذي

يأتي دوره بسلبية وفقا لمقتضيات الطاعة التي يفرضها الآخر أو يحتاجها، والفاعل المؤثر: الذي يمتلك القدرة الحقيقية على التصرف، وأحداث النتائج المرغوبة على حساب الآخر".

8.2 الرؤية الوظيفية للأنساق الاجتماعية Functional vision of social systems

إن الرؤية الوظيفية ترى أن وظائف الأنساق الفرعية تحدد وظيفة النسق الأكبر، ووفق ما جاء به بارسونز في نظرية الفعل التي نظم فيها وظائف الأبنية الاجتماعية لمواجهة وإشباع مطالب الأنساق، ويرى (كريب **Creap** 130:1999) "إن بارسونز في تحليله لوحدة الفعل الصغرى يفيد أنها تقوم على مجموعة من المسلمات حول الفاعل الاجتماعي، وهي أن الفاعل يختار من بين أهداف، ويختار الوسائل لتحقيق تلك الأهداف في موقف يتكون من موضوعات ماديه واجتماعيه- والأخيرة تتضمن معايير اجتماعية وقيما ثقافية. وتتطلب عملية خلق المؤسسات أن يوجه الفاعلون أفعالهم نحو بعضهم البعض لتحقيق الإشباع المتبادل وفيما يشكل انساق الفعل. ويضيف تيرنر **Turner** (62:1999)" أن انساق الفعل لديها أربعة مطالب تشكل نسق الفعل الكلي تهدف إلى تحقيق البقاء وهي:

1. التوافق: ويتضمن مشكلة تحقيق الطمأنينة في البيئة بتقديم تسهيلات كافية وتوزيعها داخل النسق.
2. الإدراك للهدف: ويشير إلى مشكلة استقرار وتوطيد الأولويات بين أهداف النسق، وتحفيز مصادر الأنساق لإدراك هذه الأهداف.
3. التكامل: ويحدد مشكلة التوافق على بقاء العلاقات المتداخلة المتطورة داخل وحدات الأنساق.
4. الكمون: ويتضمن مشكلتين أساسيتين مترابطتين الأولى : مشكلة بقاء الأنماط عبر التأكيد إن الفاعلين في النسق يؤدون الخصائص المناسبة (الدوافع والحاجات ومهارات أداء الأدوار)، والثانية: السيطرة، وتختص بالتحكم في منابع التوتر عبر التعامل مع التوترات الداخلية والضغوط التي تفرض على الفاعلين في النسق الاجتماعي، وعند هذه النقطة بدأ – بارسونز- في رؤية

نسق اجتماعي كلي للفعل تقوم على (الثقافة والبناء الاجتماعي، والشخصية والكائن الحي) وذلك حسب العلاقة التالية:

أ- الكائن الحي: وينظر إليه باعتباره نسقاً فرعياً لديه أفضل النتائج لحل مشكلات التوافق، إذ يتيح هذا النسق تخصيص موارد البيئة لكل الأنساق الفرعية الأخرى المكونة للفعل.

ب- الشخصية: ولها أهميه في السعي وراء الهدف ونسق اتخاذ القرارات وذات أولوية لحل مشكلات إدراك الهدف.

ج-النسق الاجتماعي: وتكونه شبكة منظمة لغرض تكامل المراكز مع المعايير، أي بين أنماط نسق الثقافة وحاجات انساق الشخصية.

د- النسق الثقافي: ويحتوي على مخزون من المضمون الرمزي للتفاعل، وله الأهمية بالسيطرة على توتر الفاعلين، ولتأكيد أن الموارد الرمزية العادية متاحة لأجل تأكيد بقاء الأنماط التنظيمية (الكمون).

وبذلك تتشكل انساق جزئيه يقوم كل منها بتشكيل مطلب من المطالب الأربعة لنسق الفعل الكلي (التوافق، والإدراك، والتكامل، والكمون) التي لا يمكن عزلها عن آلية التبادل بين الأنساق الفرعية للوصول إلى النقطة المحددة للتبادل الداخلي الهام بين القطاعات الوظيفية للأنساق الكلية والأنساق الجزئية.

ويوضح النموذج التالي وظائف الأنساق الفرعية لتحديد وظيفة النسق الأكبر.



المصدر : (تيرنر1999 : 64)

وفي هذا الجانب فان رؤية ومساهمات ماكس فيبر أثرت موضوع الرؤية الحقيقية الأصلية للفعل الاجتماعي الناتج عن ديناميكية التبادل المستمر بين الأنساق الاجتماعية خاصة فيما يتعلق بالحراك الاجتماعي وتفاعله على مستوى الأفراد والجماعات، وما ذهب إليه بتحليل ألابنيه الاجتماعية، وأنماطه المثالية فيما يلي:

ماكس فيبر Max Weber 1909 وبناء الفعل الاجتماعي Structure of Social Action (إسماعيل، د. ت: 230)

"يتضمن الفعل الاجتماعي عند فيبر كل مظاهر السلوك الإنساني، وأن أي سلوك يشكل محدداً للإنسان الاجتماعي لأهدافه المحددة بالذات، وهذا السلوك له معناه، وهذا المعنى الذي يستنبطه الفاعل الاجتماعي إنما هو معنى ذاتي Subjective Meaning، كما ويتطابق هذا المعنى في نفس الوقت مع ذلك المعنى السائد في عقول الآخرين، وليس كل فعل اجتماعي بالضرورة، حين يسلك الإنسان سلوكاً حيال المادة، بل ليكون فعلاً اجتماعياً لابد أن يتصل بالاحتكاك بالآخرين، ويمثل هذا شكلا من أشكال الجانب الذاتي من الفعل عند فيبر، لأنه يكون مستوى الفعل عند الفاعلين أنفسهم، كما وان هناك إشكالاً من الفعل الاجتماعي لا تتصل بالإفراد من حيث هم أفراد بل بالجماعات، حيث يصدر الفعل عن طريق التقليد والالتحام بالجماعة، ليكون بذلك فعلاً جمعياً Collective Action مشروطاً بها الذي هو بالضرورة فعل إنساني كرد فعل محدد عن طريق المحاكاة، خاصة إذا ارتبط بنمط محدد من سلوك الأفراد الآخرين.

ويكشف (فيبر، 1893) عن مفهوم أساسي له وظيفته الجوهرية في دراسة السلوك أو الفعل الاجتماعي، ذلك هو"النموذج المثالي" Ideal Type الذي لا يتحقق على نحو موضوعي أو واقعي كونه غير مشخص، ومن خلاله يحاول الفاعل الاجتماعي أن يسلك سلوكاً، أو يفعل أفعالاً اجتماعيه لها معناها الذي يقترب كثيراً من المعنى المثالي الشائع والكامن في أذهان الآخرين التي تكون مقياساً لتقييم الأنماط الاجتماعية بافتراض أنها عامه ومجرده، ومتضمنة كل العناصر الضرورية المتوفرة في السلوك الاجتماعي، وذلك لتقييم الأنماط الاجتماعية السائدة، ومعرفة مدى انحرافها عن الأنماط المشخصة، كما يوضح فيبر أنه إضافة إلى السلوك

التقليدي المستند إلى المحاكاة الذي هو الشكل السائد في حياة الناس اليومية، هنـاك سلوك تفرضه القيم الذي هو أصلاً لتحقيق قيمه اجتماعية معينه بالذات حين يمارس الإنسان سلوكه بالتحامه بقيم جماليه أو دينيه مثل قيمة الـولاء أو الوفـاء Loyalty، وقيمة الواجب Duty أو الشرف Honor، وعند ارتباط السلوك بالقيمة فإنها تفـرض عليه نمطا سلوكيا يتمشى مع توجهات هذه القيمة.

ولقد صاغ فيبر Weber وكتطبيق للنموذج المثالي، نموذجاً خالـصاً للفعـل العقلاني Rational وذهب إلى أن اعتبارات التحليل العلمي تمكننا من النظر إلى كل من الـسلوك اللاعقلانـي Not Rational ، والـسلوك غيـر العقلانـي Irrational باعتبارهما انحرافين عن النموذج المثالي العقلي، ويضيف (تيماشيف، 271:1982) "هناك اهتمام لاستخدام فيبـر الـدائم لمفهـومي، الفرصـة Chance والاحتمـال Probability في التفسير السببي باحتمال أن أحداث سـتتحقق أو تتكـرر بطريقـة معينة وذلك متضمناً في تعريفات فيبر للعلاقة الاجتماعيـة، والجماعـة المنظمـة، والضبط الملزم عبر مفهومي العرف، والقانون، فالعرف عنده هو احتمال أن يظهر انحراف في المعايير الاجتماعية كتعبير عام نسبياً وعملياً، عند عدم الموافقة عليها، بينما القانون هو أن يواجه الانحراف عن القاعدة القانونية بعقاب بدني أو سيكولوجي توقعه الجماعة ألمحافظه على هذه القاعدة، كذلك تعريف فيبر للطبقة يتضمن أيضاً مفهوم الاحتمال، والفرصة حينما تشترك مجموعة من الأفراد في مظهر معين مـن مظاهر فرص الحياة إلى المدى الذي يكون فيه هذا المظهر متمثلا بشكل واضح في المصالح الاقتصادية التي يعبر عنها امتلاك السلع وفرص الدخل، كـذلك دراسـته المقارنة في الدين ومعالجته للعلاقة المتبادلة بين البروتستانتية والرأسمالية."

وبذلك يكون تصور فيبر للمجتمع أنه يتألف من مركب من العلاقات الإنسانية المتبادلة، تلك التي تميز السلوك الذي يتضمن معنى، والصادر عن مجموعـة مـن الفاعلين، وقدم بناءات عقليه بالنماذج المثالية يمكنها تفسير الواقـع الـذي تـصفه، معتمداً "الفعل الاجتماعي النموذجي" أو الفرد الذي أطلق عليـه الوحـدة الأساسـية للمجتمع، لاعتقاده أن المجتمع هو احتمال وجود أفعال إنسانية، ولعل فيبر كان الملهم لمن تبعوه فيما يتعلق ببناء الفعل الاجتماعي الذي يشكل أساساً مهما فـي إيـضاح

مسار العلاقات الاجتماعية، والصياغة المنطقية للحقيقة الاجتماعية، وردود أفعالهـا المؤثرة في الأفراد والجماعات.

وفي عوده إلى أسباب حدوث الجريمـة فقـد تعـددت المـسببات وتباينـت النظريات في مسببات الجريمة، فقد اخذ البعض بالنظريات التـي تأخـذ بالتفـسير الفردي باعتبار الفرد هو محور الدراسة، والبيولوجي والمكونات الجسمية وهذا مـا ذهبت إليه اللمبروزيه وأتباعها في التفسيرات البيولوجية والنفسية التي وجدت الكثير من المهتمين، إلا أنه ومع هذا الاختلاف في اتجاهات العلماء فقد ظهر مـا يـسمى بالتفسير التكاملي، أو ألنظريـات التكامليـة Integrated Theories Approach فـي تفسير السلوك المنحرف، حيث يرى (العمري، 65:2002) "أن أصحاب هذا الاتجاه اعتبروا أن الجنوح ما هو إلا محصلة مجموعة من العوامل يرجـع بعـضها إلـى عوامل بيولوجيه، والبعض الآخر إلى عوامل نفسيه، كما يرجع بعضها إلى عوامـل اقتصاديه أو اجتماعيه، وهم بذلك يدخلون في الاعتبار كل الظروف والعوامل التـي تحيط بالموقف، لأن السلوك هو استجابة لموقف معين يرتبط بالفرد ككائن اجتماعي يعيش في أوساط اجتماعيه عديدة، كالأسرة، والمدرسـة، والنـادي، والمؤسـسات ألمهنيه، وغيرها من العوامل الكثيرة والمتشعبة والمتداخلة"

واعتبار أن محور الدراسة الحالية هو اتجاهات المجتمع نحو المفرج عـنهم فسيتم التركيز على بعض النظريات التي أخذت بالتفسير الاجتمـاعي وفـق رؤيـة علماء الاجتماع من أن المشاكل ألاجتماعيه هي نتيجة لمكونات البنـاء الاجتمـاعي (ألثقافيه، والاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية)، كما وأن هذه النظريات تتميز بأنها كلية التفسير بمعنى أنها تنهج لتفسير الجرائم في المجتمع بناء على متغيـر البنـاء الاجتماعي وهذا يساعد في سياق الدراسة لبحث أوجه التقارب بين الفرد وسـلوكه المنحرف وتأثير المجتمع على هذا السلوك.

نظريات البناء الاجتماعي:

إميل دوركايم Durkheim, **1983: أصول نظريـة البنـاء الاجتمـاعي** Social Structural Theory

كان لكتاب دوركايم المنشور في عام 1893م "تقسيم العمل" البدايـة لمفهـوم (الانومي) الذي أوضح فيه ثلاثة اختلافات لتقسيم العمـل، فـالأول تقـسيم العمـل بالإكراه: حيث لا يكون متناسباً مع توزيع الكفاءات، وفي الشكل الثاني: لا يحقق هذا التقسيم التضامن، أما الشكل الثالث: فهو الذي يسوده عـدم التوافـق الـذي عرفـه بالانومي، لتعريف حالة من عدم التكامل والتلازم المتبادل مع الوظائف الناشئة عن الأزمات الصناعية. (الجهني، 1994:132).

"ويرى دوركايم أن المجتمعات تتطور من البسيط غيـر المتخـصص فـي المجتمعات البسيطة التي يسيطر عليها التضامن الميكانيكي وهي العصبية في الثقافة، أي التضامن الاجتماعي وتعاون الأفراد والجماعات فيما بيـنهم لتحقيـق الأهـداف المتفق عليها كمسألة تقوم على هذا التضامن القائم على التشابه والتجـانس الثقـافي والاجتماعي، وبذلك تسود نظرية الاتفاق بين أفراد المجتمع على المكونات الثقافية، وهذا ميز المجتمعات ما قبل الصناعية، أما المجتمعات الصناعية التي شهدت تطوراً في كافة الميادين مما يعني مزيداً من تقسيم العمل والمهام، فقد جعلت مـن اعتمـاد الجماعات على بعضها أكثر وضوحاً وبالتالي زاد التضامن والشعور الجمعي فقـد سمى دوركايم هذه المرحلة بالتضامن العضوي، وفي المجتمعات ألميكانيكيـه التـي يفكر ويعمل الناس فيها بتشابه وبأهداف جماعية، وعندما يتطـور المجتمـع يتعقـد العمل ويزداد التخصص وتزداد العلاقات الاجتماعية تـشابكاً، يظهـر مـا يـسمى بالأهداف الفردية، ويرى دوركايم أن العلاقات الاجتماعية في المجتمعات العـضوية هي علاقات تعاقدية أي أن العلاقات ليست قائمه على روابط الدم والقرابة بل علـى روابط تعاقدية، والمشكلة هنا -أي في المجتمعات العضوية ألحديثه- أنها لا تحتـرم هذه الرابطة التعاقدية، وذلك بسبب تغير الظروف الحياتية والمجتمعية والمـضطربة في معظم الأوقات، فتظهر الانوميا Anomie أو اللامعيارية وهي بـرأي دوركـايم تعني فشل المعايير الاجتماعية والظروف المجتمعية التي تكون فيها غير قادرة على

ضبط نشاط أعضاء المجتمع، حيث لا تقدر الظروف المجتمعية قيادة الأفراد إلى مواقعهم المناسبة فيجدون صعوبة في عملية التكيف الاجتماعي، وهذا بدوره سيؤدي إلى الإحباط وعدم الرضا والصراع والانحراف". (الوريكات، 143:2004).

ويعرف دوركايم الظاهرة الاجتماعية بسماتها الخارجية وأنها تمثل واقعاً حقيقياً خارجياً عن الفرد، وهذا الواقع يتضح بالنسبة للفرد عن طريق القهر، ويمكن دراسة الظاهرة الاجتماعية موضوعياً كأنها شيء، أي أن الشيء يقابل الفكرة، كما أن ما نعرفه خارجياً يقابل ما نعرفه باطنياً، فأحكام الواقع عبارة عن منطوق لتحقيقات ملموسة بسيطة مثل ماهية الأشياء، إما الأحكام القيمية فتتضمن تقديراً يتحدد موضوعه في الحياة الاجتماعية، ولا سبيل إلى فهمه بدونها، وهكذا تتضمن القيمة الاقتصادية لإحدى المنتجات التبادل ووجود سوق لها، وكذلك الأمر بالنسبة للقيمة الأخلاقية فعندما نضيف صفة حسنه إلى شخص، فإن الأمر يتعلق بفكرة مضافة تشتق من الحياة الاجتماعية، ويكون الحدث الاجتماعي سوياً في نمط اجتماعي محدد منظوراً إليه في طور محدد من تطوره، وبذلك يضع دوركايم قاعدة للنسبية والموضوعية يوضحها في بحثه الشهير عن الانتحار Suicide حيث يبين الاطرادات الإحصائية لهذه الظاهرة التي تبدو فردية في أساسها في مجتمعات من نمط واحد، موضحاً أن الانتحار مثل الجريمة وكأي ظاهرة اجتماعية أخرى لها جذورها في ظروف الحياة الجمعية لنمط اجتماعي معين، وهذا يأتي بالبحث عن ارتباطات الظواهر بالظروف المتباينة للحياة المشتركة"، (بوتول، 102:1964).

وترى الدراسة أن خلاصة مثل هذه النظرية هو تأكيد على أن للترابط الشديد بين الفرد والمجتمع يمكن الأخذ بالسلوك الفردي لرؤية تحليليه عن المجتمع، وأن مبعث هذا السلوك هو السياق المجتمعي للمنمط وفق تراكمات سلوكيه فردية.

روبرت ميرتون 1938: البناء الاجتماعي والانوميا Social structure &Anomie، (طالب، 108:1998)

يذهب مرتون إلى أن الحياة الاجتماعية والتركيبة الاجتماعية المنظمة تحددها معايير أساسية وأن لهذه التركيبة الاجتماعية خاصيتين أساسيتين هما:

1- البناء الثقافي: وهو الذي يحدد المعايير والقيم، والأهـداف الأساسـية لأفـراد المجتمع.

2- البناء الاجتماعي: وهو الذي يحدد أنماط العلاقات في المجتمع، وطرق الوصول إلى الأهداف داخل أي مجتمع معين.

فتنفصل المعايير والقيم والأهداف (البناء الثقافي) عـن أنمـاط العلاقـات المشروعة وطرق السلوك المقبول اجتماعياً (المنضبط) للوصول إلى الأهداف (البناء الاجتماعي). حيث يمجد البناء الثقافي أهـداف النجـاح الاجتمـاعي كالانجـازات والنجاحات المادية، (الثروة والكسب المادي) أو في المعرفـة (الممثلـة بالـدرجات العلمية الممنوحة أكاديمياً) لتصبح الغاية العليا لغالبية أفراد المجتمع، ثم يأتي البنـاء الاجتماعي (الذي يحدد أنماط العلاقات وطرق الوصول إلى الأهداف ويعيق إمكانية الوصول لتلك الأهداف (المحددة من قبل البناء الثقافي) للغالبية العظمى مـن أفـراد المجتمع، ويغلق فرص النجاح لفئة معينه من الأفراد، مثل الأشخاص ذوي الـدخل المحدود، أو الجماعات العرقية المعينة أو جماعة دينيه محدده أو غيرها من الأفراد والجماعات داخل المجتمع. هنا تصبح طرق الوصـول إلـى الأهـداف بـالطرق المشروعة غير مناسبة أو غير متوفرة لهذه الفئات لذا يتم التوجه إلى الطرق غيـر المشروعة كبديل للوصول إلى تحقيق الرغبات التي في النهاية تأخذ شكل الـسلوك المنحرف، وفي النهاية طور ميرتون نموذج للسلوكيات الفردية الناتجة عن التفاعـل عند تقاطع الأهداف مع الوسائل وذلك للتكيف مع الوضع عبر:

1- السلوك التوافقي (conformity): وذلك عندما تكون الأهداف والوسائل المؤديـة لها واضحة ومتوافقة ومقبولة من الأفراد والمجتمع، ومتبعه بنجاح.

2- التجديد أو الابتكار (Innovation): ويحدث هذا عندما يستوعب الأفراد التأكيـد الثقافي على الأهداف (من طرف المجتمـع) بـدون فهـم أو تقبـل الوسـائل المشروعة، فتحصل أنماط سلوكيه جانحة كالسرقة والاعتداء على الأملاك .

3-الطقوسية Ritualism: وهنا إذا كان السلوك التجديدي مرتبط بالطبقة الدنيا فـإن هذا النمط من السلوك يكون مرتبطاً بالطبقة تحت المتوسـطة، وهـو الـسلوك الروتيني حيث يتبع الأفراد الأهداف والوسائل ألموصله إليهـا دون توقـف أو

تساؤل وكأنهم قد تخلوا عن أهدافهم وبذا تصبح الحياة لديهم دون أهداف محدده بل روتين.

4- الانسحاب أو التراجع (Retreatism): وهنا تأتي ألعزله والتراجع لأفراد المجتمع بحيث أنهم لا يقبلوا الأهداف ولا الوسائل ألموصله لها، ويعيشوا علـى هـامش المجتمع وكأنهم غير معنيين لما يجري فيه، وهو النموذج الأقـل شـيوعاً فـي المجتمع مثل فئة الكحوليين والسيكوباتيين، والمتشردين، ومدمني المخدرات.

5- التمرد أو السلوك الثوري (Rebellion): وهو عبارة عـن سـلوك تـصارعي (صراع منظم) يهدف إلى رفض الأهداف الثقافية للمجتمع والوسائل ألمؤديه لها، والمحاولة لتغيير كل شي في المجتمع، وهنا تكمن الخطـورة باعتبـاره أكثـر الأنماط ألسلوكيه الجانحة خطراً على المجتمع. ويتضح من ذلك أنه كلمـا كثـر عدد المعاقين عن أهدافهم قلت الفرص الممنوحة من المجتمع للأفراد وزاد عدد الخارجين عن الأنماط ألسلوكيه المحددة وبالتالي يؤدي ذلك إلى نـشوء ثقافـة فرعيه Sub-culture منحرفة، وبذلك يرى ميرتون أن اللامعيارية ما هـي إلا نتاج للتباين بين الأهداف الثقافية التي يسعى الأفراد في المجتمع إلى تحقيقها بين الوسائل النظامية لتحقيقها وهو المذهب الذي رآه دوركايم، وإن كان اختلاف مـع نظرية دوركايم من حيث دور المعايير كضوابط اجتماعيه كمحددات لرغبـات الأفراد ..

لقد أثر فكر ميرتون على العديد من الكتاب الذين حاولوا تفسير الانحـراف في الطبقات الدنيا مثل (كوهين) وغيره عبر النقاط التالية:

1- قدم ميرتون فكرته عن الأهداف الثقافية التنظيمية والمعيارية كمكونـات للبنـاء الاجتماعي، مما حفز هذا الجانب في كثير من الدراسات والبحوث الاجتماعيـة، مثل الثقافات الفرعية، والثقافة الفرعية الجانحة، والانتقال الثقافي، بالإضافة إلى نظريات الارتباط الفارقي، والفرص المتفاوتة، إضافة إلى فكرة التفـاوت فـي الفرص غير المشروعة.

2- اتسعت نظريته لتشمل أنماط من الانحراف بـشكل يمكـن أن يـصف الواقـع بوضوح، مثل تفسير جـرائم الملكيـة، وجـرائم الآداب وبعـض المـشكلات

الاجتماعية الأخـرى كتعـاطي المخـدرات وغيرهـا. (بـدران، وآخـرون، 181:2003).

وتوضح هذه النظرية مسئولية البناء الاجتماعي ممثلا في مؤسساته الرسـمية، في عدم إيجاد الفرصة الحقيقية لأفراده، إما نتيجة تخطيط معـين لا يتوافـق مـع تركيب البنية الاجتماعية ومتطلباتها، وإما لتحكم موروثات ثقافيه راسخة لـم يـتم احتواءها بالشكل المناسب أحدثت خللا في التوزيع العادل للمقدرات، ومبدأ إتاحـة الفرصة، وبالتالي خلق بيئة مساعده على تجاوز السلوك السوي لإشباع الحاجـات، خاصة لمن أجبرتهم ظروف معينه للسقوط والنبذ من مجتمعاتهم عبر الوصم الدائم، والاتجاهات السلبية المصاحبة لهم دائما، مما يعيق ويحبط مـسار توقعـاتهم بعـد العقوبة للنهوض بحياتهم المستقبلية، وهذا من أولويات بحث الدراسة الحالية.

سذرلاند،(Sutherland, 1939) والمخالطة الفاصلة Differential Association . (السمري، 61:1992).

تندرج هذه ألنظريه تحت فئة النظريات ألنفسيه الاجتماعية المفسرة للـسلوك المنحرف، محاولة بذلك تحقيق التوازن بين العوامل الفردية والعوامل ألاجتماعيـه، لدراسة السلوك المنحرف، حيث أنها تنظر إلى ألشخصيه الإنسانية كمتغير وسـيط يكشف عن جوانب البناء الاجتماعي، وأثره في سلوك الفرد ومـا يتـسم بـه مـن خصائص وسمات، وأن الفرد قد يعيش في مجتمع مفكك يخلق الانحراف بين أفراده فمناطق الجريمة والانحراف يسودها القيم التقليدية والإجرامية معاً، وبالتالي يتعرض الأفراد لكلا النمطين من القيم ويرى سذرلاند أن الجريمة ليست فعلاً عـشوائياً بـل منظماً يخضع لمجموعه من القيم والمعايير، وذلك وفق النقاط التالية:

1- يعد السلوك الإجرامي متعلما ومكتسبا فهو لا يورث.
2- يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال عملية الاتصال والتفاعل مـع الأشـخاص الآخرين، حيث يتم اكتساب المهارات والحركات، والإشارات المتعلقة بالـسلوك الإجرامي.
3- يتم تعلم السلوك الإجرامي من خلال التفاعل الاجتماعي مع أشخاص تقوم بينهم علاقة وثيقة.

4- تتضمن عمليه تعلم السلوك الإجرامي كلا من
(أ) فن ارتكاب الجريمة، وقد يكون سهلا أو معقدا.
(ب) مبررات السلوك الإجرامي ودوافعه.
5- يتم تكوين الاتجاه نحو الدوافع من خلال نفع أو عقم القواعد ألقانونيه، فقد تحيط بالفرد مجموعه تحترم القواعد ألقانونيه وتلتزم بها، أو العكس عـدم مراعاتهـا بالمخالفة.
6- ينحرف الشخص إذا اتبع الآراء ألمخالفه للقواعد القانونية، وهذا هـو جـوهر المخالطة الفاصلة الذي يشير إلى التفرقة بين المخالطـة الـسوية، والمخالطـة المنحرفة.
7- تختلف المخالطة الفاصلة من حيث التكرار والدوام والأسبقية والعمـق، وهـذا يعني التباين في العوامل المؤثرة.
8- تتضمن عملية تعلم السلوك الإجرامي عن طريق الاتصال بالنماذج الإجراميـة كل الآليات التي تتضمنها أي عملية تعلم أخرى.
9- يعد السلوك السوي والسلوك المنحرف تعبيراً عن حاجات ورغبات واحده.

وفي سياق الدراسة فان هذه النظرية توضح أهمية تأثر الفرد بالمجتمع بحيـث أن الفارق بين سلوكيات الأفراد يعتمد بالدرجة الأولى على نوعية الأشخاص الذين يختلطون بهم، وأن الفرد يتطبع بالطابع الثقافي والاجتماعي المحـيط بـه، أي أن المجتمع له مساهمه في تحولات نمط السلوك الفردي السوي إلى سـلوك مغـاير، بمعنى أن هذا السلوك هو نتاج لعوامل مجتمعيه أفرزتها البنى المكونـة، وبالتـالي فعمل المجتمع لإعادة السلوك السوي للفرد هو بمثابة واجب مجتمعي مقابل ما عليه من حقوق تجاه مجتمعه.

التفاعلية الرمزية Symbolic Internationalism.(الحسن، 2005 :90)

تعتبر نظرية التفاعلية الرمزية من المحاور الأساسية التـي تعتمـد عليهـا النظرية الاجتماعية في تحليل الأنساق الاجتماعية، وتبدأ بمستوى الوحدات الصغرى (Micro) منطلقه منها لفهم الوحدات الكبرى (Macro)، حيث تبدأ بالأفراد وسلوكهم كمدخل لفهم النسق الاجتماعي، فأفعال الأفراد تصبح ثابتة لتشكل بنية مـن الأدوار،

ويمكن النظر لهذه الأدوار من حيث توقعات البشر بعضهم تجاه بعض مـن حيـث المعاني والرموز، وهنا يصبح التركيز إما على بنى الأدوار والأنساق الاجتماعية أو على سلوك الدور والفعل الاجتماعي، والمعتمد على اللغـة، والمعـاني والـصور الذهنية، استناداً إلى حقيقة هامه وهي أن على الفرد أن يستوعب ادوار الآخـرين، وتقوم النظرية التفاعلية الرمزية على أن الحياة الاجتماعية مـا هـي إلا حـصيلة التفاعلات التي تقوم بين البشر والمؤسسات والنظم، وهذه التفاعلات تكـون ناجمـة عن الرموز التي كونها الأفراد نحو الآخرين بعد التفاعل معهم، فعند عملية التفاعل بين شخصين أو أكثر يكون لكل فرد صورة ذهنيه تصاغ بشكل رمز عن الفـرد أو الأفراد أو الجماعة التي تفاعل معها. وهذا الرمز قد يكون ايجابياً و محبباً أو يكون سلبيا ومكروها، وطبيعة الرمز الذي يكون عن الأشخاص أو الفئات أو الأشياء هـو الذي يحدد العلاقة بهم، وأن التفاعلية الرمزية يمكن أن تفهم نموذج الإنـسان عبـر الدور الذي يحتله والسلوك الذي يقوم به نحو الفرد الآخر الذي كون معـه علاقـة خلال مدة زمنيه محدده.

رواد التفاعلية الرمزية:

جورج هربرت ميد (G.H.Mead, 1927) وهو مظهر التفاعلية الرمزية عبر إرسائه للمبادئ والأفكار الأساسية لهذه النظرية من خـلال دراسـته للـذات فـي المجتمع، ودراسته للأصول الاجتماعية للذات كما يقيمها الفرد، وأيضاً دراسته للذات كما يقيمها الآخرون، هذا وقد صاغ ميد المبادئ الأساسية للتفاعلية الرمزية بالآتي:

1- يحدث التفاعل الاجتماعي بين الأفراد الذين يـشغلون أدواراً اجتماعيـه معينـه ويأخذ زمناً يتراوح بين أسبوع إلى سنه.
2- بعد الانتهاء من التفاعل يكون الأفراد المتفاعلون صوراً رمزيـه ذهنيـه علـى الأشخاص الذين يتفاعلون معهم، وهذه الصور لا تعكس جوهر الشخص وحقيقته الفعلية وإنما تعكس الحالة الانطباعية السطحية التـي كونهـا الـشخص تجـاه الشخص الآخر المتفاعل معه.
3- عند تكوين الصورة الانطباعية عن الفرد تلصق هذه الصورة بمجرد مـشاهدته أو السماع عنه أو التحدث إليه من دون التأكد من صحة المعلومة أو الخبر لأن

الشخص اعتبر الفرد الآخر رمزاً، والرمز هو الذي يحدد طبيعة التفاعل، مع أن الصورة الرمزية التي يكونها عن الآخر قد تكون ايجابيه أو سلبيه اعتماداً علـى الانطباع الذي تكون عنه.

4- بعد تكون هذه الصورة الرمزية عن شخص معين فإن هذه الصورة سرعان مـا ينشرها الشخص الذي كونها عن الشخص الآخر المتفاعل معه، وتنتـشر هـذه الصورة بين الآخرين، فيكونون صوراً ايجابيه، أو رمزيه اعتماداً علـى نـوع الانطباع، وليس عن حقيقة ذلك الشخص ودوافعه.

5- عندما يعطي الشخص المقيم انطباعاً صورياً أو رمزياً معيناً يكون هذا الانطباع ذا نمط متصلب ليس من السهولة تغييره أو إدخال صوره ذهنيه مخالفه للصورة الذهنية التي تكونت عنه، وهذه الصورة الذهنية أو الانطباعية سرعان ما يعلـم بها الفرد المقيم فيقيم نفسه بموجبها، متبعا في ذلك الصورة الرمزية التي كونها الآخرون تجاهه.

6- تفاعل الشخص مع الآخرين أو انقطاع التفاعل إنما يعتمد على الصورة الرمزية التي كونها الآخرون تجاهه، فإذا كانت الصورة ايجابيه فإن التفاعل يستمر، أما إذا كانت سلبيه فإن تفاعله مع الشخص الذي كون الصورة الرمزية حياله لابـد أن ينقطع أو يتوقف.

هيربرت بلـومر (H.Blumer 1953 **):** الذي أسهم بإضافات هامه وتطويريه للتفاعلية الرمزية، بتحليل وفهم الظواهر الاجتماعية المعقدة كالثقافة والطبقة والبنـاء والمؤسسات، إذ اختزل هذه الظواهر إلى عمليات أوليه تقع بـين الأفـراد ومكـن تفسيرها بالتفاعلية الرمزية، أي أن عملية التفاعل بين الأفراد تمنحهم القـدرة علـى اعتبار كل واحد منهم رمزاً ذا قيمه محدده، وعندما يصل تقيـيم الجماعـة للفـرد وبشكل رمز فإن الفرد يبدأ بتقييم نفسه وفقاً لتقييم الآخرين له، أيضا أضاف بلـومر أن التفاعل لا يكون بين الأفراد فقط بل بـين الأفـراد والمؤسـسات والمنظمـات والمجتمعات المحلية والطبقات والظواهر الجمعية الأخرى، فخبرة الفرد السابقة تقيم كل ذلك وتعتبرها رموزاً ذات قيمه معينه بالنسبة له، وأن التقييمات الرمزيـة هـذه تصل إليها ثم تقيم نفسها بموجب تلك التقييمات.

كما إن هناك العديد من العلماء مثل: جوفمان الذي وضـع اهتمامـاً خاصـاً بالنمط المعياري والأخلاقي المتمثل بالانطباع الذهني الإرادي الذي يتم فـي نطـاق المواجهة، كما أكد أن المعلومات تسهم وبفعالية في تعريـف الموقـف، وتوضـيح توقعات الدور. وهناك آخرون ارتبطت أسماؤهم بالتفاعلية الرمزية، مثـل: بـارك Park وتوماس Thomas، وكون Kohn وستراوس Sturauss .

الوصم الاجتماعي Social Labeling:

وترى الدراسة أنه ومن منطلق أن الوصم الاجتماعي هـو الـصفة التـي يلصقها المجتمع بالفرد المنتهك لقوانينه، وبالتالي تصاحب المفـرج عنـه بدرجـة تحددها الرؤية المجتمعية وما قد ينجم عنها من تبعات قد تكون سبباً فـي انتكاسـته وعودته لجرمه السابق لذا فسيتم التعريف بهذا المفهوم كنظريه وإلقاء الضوء علـى آراء الرواد في هذا الجانب.

المفهوم: تشير كلمة الوصم (Labeling) من خلال المفهـوم الـشامل إلـى شخص وصم اجتماعياً ما يجعله منبوذاً ومحروماً من التقبل الاجتماعي، والانـدماج مع الجماعة، لميزه مغايره لعرف وقوانين سائدة، تظهر في خاصية من خصائـصه الجسمية، أو العقلية، أو النفسية، أو الاجتماعية.

ويشير (الوريكات، 182:2004) "أن نظريات الوصم أخذت تدرس المجـرم من زاوية مختلفة وركزت على الفعـل والجريمـة، ودور المجتمـع مـن خـلال المؤسسات وبالذات الرسمية ودورها في خلق الجريمة والانحراف، وبالتركيز على أهمية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد وأثر ذلك على الذات، ورؤية الآخرين وردود أفعالهم نحو الأشخاص، ومعاني تلك الردود المرتبطـة بالفعـل، أي أن الـشخص يستجيب لمعنى الفعل (الوصم) وليس للفعل نفسه، وهذا ما تؤكد عليه نظرية كـولي **Cooley** مرآة الذات Looking-Class Self فالتفاعل بين الفرد والآخرين يؤدي إلى ظهور وتطور الذات، وهذه الذات التي هي محصلة للتفاعل الاجتماعي بين الفـرد والآخرين، سوف تؤثر في سلوكيات وأفعال الأفراد اللاحقة".

أنماط الوصم الاجتماعي:

وتتعدد هذه الأنماط باختلاف الميزة الداعية للوصم، كالوصمة الجنائية، والوصمة الجسمية، والوصمة الحسيه، والوصمة العقلية، إضافة إلى الوصمتين العرقية، واللغوية، ولما يتمشى مع سياق الدراسة الحالية سيتم الإيضاح أكثر بالوصمة الجنائية، والوصمة العرقية.

الوصمة الجنائية Criminal labeling وهي سمة تظل عالقة بالفرد وتاريخه الاجتماعي، وموجودة في المجتمعات وتختلف باختلاف ثقافاتها نحو أي سلوك مخالف لنمط الاستقرار الاجتماعي، ويتم مواجهته بسن القوانين والتشريعات الضابطة وتحديد العقوبات المناسبة، كإجراء رسمي، إضافة إلى العقاب غير الرسمي (الاجتماعي) والمحدد غالباً بالعرف الدارج الذي يتجاوز رد فعله إيقاعاً ابعد من العقوبة الرسمية، ويذكر (جابر، 188:1990) في هذا الجانب الآتي: "أن العقوبات التي يتم اتخاذها نحو المخالفين تخلق روح الكراهية، حيث يكون رد الفعل متبادلاً بين المجرم والمجتمع، وأن الإحساس بكراهية المجتمع للفرد واغترابه جراء ذلك يدفع به إلى اللجوء إلى زملاء الجريمة كملاذ آمن بعد تنكر المجتمع، وإقصائه له، وبذلك يحافظ على هويته المكتسبة عبر الجرم كنتيجة لشدة عقوبة المجتمع القانونية (الرسمية) والاجتماعية (غير الرسمية)، مما يعزز ميوله الإجرامية كرد فعل لإحساسه بالظلم الواقع عليه".

الوصمة العرقية Labeling Race وهو وصم بعض الأقليات والفئات الأقل مكانة من الطبقات الاجتماعية العليا بما يقلل من أهميتهم، وفق اختلافات في الدين، أو السلالة أو الوطن، تميزهم سلبياً وتضفي عليهم خصائص ترتبط بالمهن الدونية، والاعتبار الأقل في سلم التدرج الاجتماعي، وذلك يدعوهم إلى الاحتجاج على وضعهم غير المنصف، بما يفسر من الآخرين كتمرد على القيم والوضع الراهن. وفي إشارة (ارشوان، 36:2008) "إن الانحراف عن السلوك الاجتماعي في أي اتجاه يؤدي إلى تعديلات في التوقعات الاجتماعية من ناحية وفي العادات والمعتقدات والقواعد والمعايير من ناحية ثانية ".

نظرية الوصم وروادها:

شكلت هذه النظرية البدايات للخروج التقليدي لتفسير أسباب الانحراف التي تبنتها نظريات ترجع أسبابه إلى كسر قواعد المجتمع وقيمه الثقافية، كالوظيفية، ويذكر (الوريكات، 2004: 143) "أنه يمكن إرجاع أسباب ظهور نظريات الوصم في أمريكا إلى التغيرات الاجتماعية الداخلية وأيضا لأسباب أكاديمية، ومن الأسباب الداخلية، عدم المساواة العرقية، وسياسة الفصل العنصرية، وحركات الحقوق المدنية، والحرب الفيتنامية، والحركات الطلابية، وحركات التحرير في دول العالم الثالث، وهذه العوامل دفعت بالمفكرين لتحويل الاهتمام من المجرم وبيئته ومحيطه ورفاقه إلى دور السلطة وإساءة استخدامها للقوة ضد بعض الجماعات، وخاصة العرقية الفقيرة". أما (الرويلي، 49:2008) فيعود بهذا المفهوم لنظرية الوصم إلى" أن نظرية الوصم ترجع في الجذور إلى ما أدركه - إميل دوركايم- من فترة طويلة وقبل ظهور هذه النظرية، حيث أدرك أن كثير من الأفراد يتجهون إلى الانحراف ليس بسبب سمات متأصلة في ذاتهم تدفعهم إلى الجريمة والانحراف، ولكن بسبب تلك النظرة والانطباع الاجتماعي الذي تكون ضدهم من قبل المجتمع الذي الصق بهم وصمة معينه نتيجة لسلوكهم الانحراف وأن هذه الوصمة تظل عالقة في تاريخهم ومن خلال الرؤى المتعددة والمتباينة لكل من يتعامل معهم".

المبادئ التي تستند إليها نظرية الوصم:

1- إن وصم الفرد بالجريمة قد يكون صحيحا أو غير صحيح، إلا أن المجتمع قد كون هذه النظرة عنه، وترسخت في المجتمع حياله.

2- وجود علاقة مليئة بالشكوك والشبهات بين المجرم والمجتمع الذي وصمه بالجريمة والانحراف.

3- تقييم الفرد لذاته يتبع وصم المجتمع له كمجرم، فيلازمه تدني الذات، وجرح الشعور مما قد يدفعه إلى المزيد من الانحراف.

4- إن أسباب السلوك الإجرامي، والانحراف السلوكي لا تتعلق بالمجرم نفسه أو بالظروف الموضوعية التي يمر بها، وإنما تتعلق بوصم المجتمع له، والهوية الملازمة جراء هذا الوصم".

أما ابرز رواد هذه النظرية:

ادوين لمرت (Lemert, 1951) الذي يعتبر من أشهر من يمثل هذه النظرية حيث يرى أن الانحراف في السلوك بشكل عام هو نتيجة خلل في التنظيم الاجتماعي القائم، ويقع في مستويات ثلاثة، فقد يقع على مستوى الفرد نتيجة ضغوط نفسيه داخليه تؤثر على السلوك، وقد يقع الانحراف على مستوى الظروف نتيجة التعرض إلى بعض الضغوط البيئية التي لا تترك للفرد مجالا للاختيار، أما الانحراف على مستوى التنظيم الاجتماعي فهو الذي يصبح الانحراف فيه أسلوب حياة لمجموعة كبيره من الأفراد، مثل الجريمة المنظمة. ويميز -لمرت- بين نوعين من الانحراف احدهما (الأولي) وهو الذي يأتيه الفرد مكرها وهو عالم بانحرافه ويشعر بالخوف والتردد، ثم يتطور الأمر إلى مستوى الانحراف (الثانوي)، حيث يتلاشى الخوف تدريجياً ويصبح الفرد مدركاً لنوعية الفعل وردة فعل المجتمع تجاهه، ومن ثم ومع التكرار للانحراف يكتسب الخبرة لدرجة محترف، وهذا هو النوع الخطير من أنواع الانحراف. (العمري، 64:2002).

فرانك تاننبوم 1938 في تهويل الشر Tanninbaums Dramatization of Evil, الذي أكد إلى أن ما يؤدي إلى سلوك المجرم وتكوينه هو الكيفية التي يعامله بها المجتمع، وأن هذه الكيفية وما يصاحبها من عمليات مرحليه، وتأثر وتأثير متبادل تؤدي إلى المبالغة في تأكيد الشر، وتوقع الأسوأ من قبل المجرم عبر وضع ألقاب وعلامات وتعريفات من قبل الجماعة، كرد فعل لنقمة الجمهور تجاه الشخص المخالف وتأكيد وصمه بذلك، كل هذا يؤدي إلى إحباط معنوياته وتشويه أخلاقياته، من تأكيد التآزر والتضامن الجماعي ضده، واحتمال تحقيق البعض لرفعة وسمو من ذلك، أيضا ضمان أمن الجماعة.

وهناك العديد من الرواد الأوائل الذين كان لهم دوراً بارزاً في انبثاق نظريات الوصم خاصة في أعمال كولي Cooley وتوماس Thomas وبيكر Beeker، وتركيزهم على أهمية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد واثر ذلك على الذات ورؤية الآخرين وردود أفعالهم نحو الأشخاص ومعاني تلك الردود المرتبطة بالفعل. (كاره، 32:1992)

تطبيق نظرية الوصم على ظاهرة أسباب الانحراف و العود إلى الجريمة:

ترى الدراسة أن هناك علاقة وطيدة بين ظاهرة الوصم والعودة إلى الجريمة، إذ أنه بعد أن ينال المجرم عقابه، ويتم الإفراج عنه تبقى تبعات الوصم الذي الصقه به المجتمع، وتبقى الشبهات والشكوك تحوم حوله، وهذا يجعله لا يتردد في العـود من مبدأ أنه لا يوجد لديه ما يخسره، لشعوره المتنامي أنه قد خسر كل شيء، وأن لا فرق بين الاستقامة أو العود إلى الجريمة فهو مدان، ومتهم، ومشبوه، ويعامل بريبه سواء على مستوى الحي أو العمل الذي قد لا يوفق في الحصول عليه، ولا يحظـى بالقبول الاجتماعي بالمصاهرة، أو الرغبة في الجوار، أو بأي شكل مـن أشـكال التعاون.

وفي نهاية هذا العرض لأشهر النظريات يتبين الأثر الواضح لمؤثرات البناء الاجتماعي، في آلية الانحراف ومسبباته، وأنه من الضرورة اعتبار التوافـق بـين الفرد والمجتمع، ومسببات الانحراف والجريمة، وبالتالي ألواقعيه في التعامل مع من حاد عن جادة الصواب، ولقي ما يتناسب مع جرمه من عقوبة مقرره، ومن ثم تهيئة المجتمع لقبوله باعتباره جزء لا يتجزأ من منظومة هذا المجتمع.

9.2 الاتجاهات Attitudes:

تشكل دراسة الاتجاهات أهمية خاصة فـي العلـوم الاجتماعيـة والنفـسية والتربوية، كونها من الدراسات الحديثة وذات المفهوم المرن، حيـث أن مـصطلح الاتجاه يسمح باستخدامه على نطاق الفرد وهو الاتجاه الخاص الذي هو موضـوع سيكولوجي (Psychology) ، وعلى نطاق الجماعة وهو ما يعرف بالاتجاهات العامة وهو موضوع الاتجاه السوسيولوجي (Sociology)، واستخدامه من الفريقين جعلـه نقطة التقاء بينهما ومحل نقاش أيضا، كما وأن للاتجاهات أثراً كبيـراً فـي توجيـه سلوك الأفراد ولذلك تعتبر محددات موجهه وضابطه للسلوك الاجتمـاعي كإحـدى نواتج التنشئة الاجتماعية وأيضاً أنماطاً مكتسبه ومتعلمة من الاسـتجابات الرمزيـة المرتبطة بالأشياء والأشخاص والمواقـف، ويفيـد (المعايطـة، 277:2000)" أن الفيلسوف هربرت سبنسر هو أول من استخدم هذا المصطلح عام 1862م في كتابه

المسمى (المبادئ الأولى)، حين قال: أن وصولنا إلى أحكام صحيحة في مسائل كثيرة، يعتمد إلى حد كبير على اتجاهنا الذهني، ونحن نصغ إلى هذا الجدل ونشارك فيه" وترجح أكثر الأدبيات الاجتماعية أن شيوع مفهوم الاتجاهات يعود إلى أنها تعكس مدى إدراك الفرد للبيئة المحيطة به، وتحدد الطريقة التي يستجيب بها للمواقف المختلفة وبالتالي استيعابها لتأثير ظروف السياق الاجتماعي الذي يتعامل معه الفرد، وبذلك تكون العلاقة بين الفرد والمجتمع علاقة تفاعل وتأثير متبادل (Interaction)، وهي في مجملها علاقة ايجابيه لا سلبيه، فالمجتمع يؤثر في الفرد ويطبعه بالطابع العام الذي يتلاءم مع معطياته، والفرد يؤثر بدوره في حياة المجتمع بما يضيفه إلى الحياة الاجتماعية من إنتاج وأفكار فاعله وفقا لما تحدد له من دور اجتماعي".

تعريف الاتجاهات:

الاتجاه معناه لغة: وجه الشيء أو مستقبله، وكلمة اتجاه هي اسم وظرف، والاتجاه هو مسار أحوال الشيء، أما ألبرت (Allport, 1935:287) موثق في (أحمد، 2008)، فيعرف الاتجاه" أنه حالة من الاستعداد العقلي والعصبي تتكون من خلال التجربة أو الخبرة، وهي تعمل على توجيه استجابات الفرد نحو الموضوعات والمواقف التي ترتبط بهذا الاتجاه" ويشير هذا التعريف إلى أن الاتجاهات الاجتماعية عبارة عن استعداد نفسي أو تهيؤ عقلي متعلم، كما أنها منظمه تنظيماً ديناميكياً، بمعنى أنها متصلة يبعضها في التنظيم المعرفي للفرد، بالإضافة إلى أنها تحدد استجابة الفرد للمنبهات الاجتماعية، سواء كانت نحو أشياء أو أشخاص أو مواقف أو رموز في البيئة التي تستثير هذه الاستجابة. أما كاتز وآخرون (Katz, et a1959:163) موثق في (انسكو، 1993) فقد عرفاه: بأنه " نزعه الفرد أو استعداده المسبق إلى تقويم موضوع أو رمز يرمز لهذا الموضوع بطريقه معينه، وقد صنفا الاتجاهات النفسية إلى مكوناتها المعرفية وعبر الاعتقاد أو عدم الاعتقاد، والوجدانية وتتمثل في الحب وعدم الحب، والنزعة وتتضمن الاستعداد للاستجابة، وإذا كانت الاتجاهات في مجملها هي عبارة عن تنظيم للمعتقدات فهذا يعني أنها لا توجد منفردة في داخل الشخص ولكنها تتجمع حول بعضها لتشكل تكتلات أو بناءات

متناسقة تسمى بأنظمة القيم Value System، كما إن الاتجاهات والقيم تعتبـر مـن الدوافع الاجتماعية المهيأة للسلوك". وفي طرح تحليلي قياسي للاتجاه يشير (الـسيد وآخرون، 250:1999) "أنه عند النظر إلى سلوك الفـرد فـي محاولـه للدراسـة والتحليل توجد العلاقة الصريحة بين اتجاهات الفرد نحـو الأحـداث التـي تكـون عناصر البيئة وبين سلوكه في أي موقف من المواقف التي يتعرض لها في حياتـه اليومية، وأنه عند قياس سمة الثبات الانفعالي أو التسلط والسيطرة فإنه في الحقيقـة يكون قياس اتجاه الفرد نحو المواقف التي تتضمنها أداة القياس، وهناك وجهة نظـر تزعم أن الاتجاه النفسي هو الدافعية وهو القيمة إذ أنه المحرك الأصلي للإنسان نحو الهدف أو الغرض الذي يستخدمه الفرد في الحكم على مفردات تفاعله مع الآخرين"

ويشير (البداينه، 48:2001) إلى "أن الاتجاه Direction بالأصل هو مصطلح هندسي وجغرافي استعير استخدامه في مختلـف العلـوم الاجتماعيـة، والنفـسية، والاقتصادية، والإدارية، والجغرافية، والإحصائية، ومختاف الفنون للدلالة على أكثر من معنى، وتستخدم بعض الدراسات الاجتماعية والنفسية مصطلح اتجـاه بمعنـى Attitude أي الموقف، وربطه باستجابة الفرد إيجاباً أم سلباً نحو موضـوع معـين، وفسره آخرون بموقف الفرد من القيم والمعايير الـسائدة فـي مجتمعـه أو الآراء والممارسات الراسخة في المجتمع، في حين ربطه آخرون بإمكانية التنبؤ بما سيكون عليه سلوك الفرد في مواقف معينه، أما في الدراسات الإحصائية وكذلك الاقتصادية فإن مفهوم الاتجاهات يقابل المصطلح Trend أي متوقع مـسار ظـاهره معينـه أو مشكله أو مجموعه كميه، مثل اتجاه الأسعار أو اتجاه عدد السكان أو عدد الطلبـة، والاتجاهات طريقه تعتمد على جمع البيانات الأولية عن ظاهرة ما يمكن أن تقـاس كمياً، وحسب تصنيفها يمكن أن تطبق عليها قواعد البحث العلمي للوصول إلى نتائج موضوعيه في دراسة ظاهره معينه" وهذه الدراسة تأخذ بالمفهوم Attitude لبحـث اتجاهات المواطنين نحو السجناء المفرج عنهم في منطقة تبوك.

حيث عرفها كل من أورجـن وباتمـان(Organ & Batman, 1991:15) "إن مفهوم الاتجاه قد تجاوز المفهوم المرتبط بالجانب النفسي، والاجتمـاعي، أو حتـى التنظيمي، بل تعداه إلى الاقتصاد والسياسة، حيث زاد الاهتمام باتجاهات المستهلكين

والناخبين، وحتى المواطنين العاديين بشكل عام، وذلك من منطلق الافتراض أن للاتجاه أثراً على السلوك" أما جرنجتون (Cherrington, 1994:268) فيرى "أن الاتجاهات وسيلة للتنبؤ بالسلوك الإنساني، فهي تساعد على تحفيز استجابة الأفراد الايجابية لموضوع ما، كما أن تغير السلوك يفرض تغير الاتجاه أولاً وفي تعريف آخر (لجواد، 164:2000) "أنها استجابة الفرد لعناصر البيئة المحيطة به ومنها الأفراد والجماعات، والمواد" أما (خيري وآخرون، 24:1988) فيعرض لرأي بوجاردس (Bogardos) "إن الاتجاه عبارة عن نزعه للعمل نحو أو ضد بعض العوامل البيئية، وتصبح هذه النزعة ذات قيمه ايجابيه أو سلبيه، والاتجاه يجعل الفرد يسلك بطريقه معينه، فنحن لنا اتجاهات نحو الأشخاص والأنظمة (الأصدقاء، الشيوعية، الديمقراطية) وليس بالضرورة أن يتكون الاتجاه نتيجة الخبرة كما يذكر (البورت) بل إن الفرد قد يتأثر به من الوالدين أو المدرسة أو المجتمع"

أهمية دراسة الاتجاهات Importance of Attitudes Study

كان لدراسة توماس وزنانيكي W.I.Thomas&F.Znaniecki في العام1918 " الفلاح البولندي في أوربا وأمريكا الأهمية البالغة في تقديم هذا الاصطلاح بصورة قويه أدت إلى اعتراف الباحثين به، وليكون منطلقاً للعديد من الدراسات، ويضيف (خليفة وآخرون، د.ت) "أنه يرجع ذيوع مفهوم وأهمية الاتجاه وكثرة استخدامه إلى عدة أسباب منها:

1- تتسم الاتجاهات بالثبات النسبي، فأحكام الفرد من الموضوعات والقضايا التي تهمه ثابتة نسبياً. ونظراً لاتسام الاتجاهات بدرجة معقولة من الثبات فإنه يمكن دراستها، واستخدامها في التنبؤ بالسلوك.

2- إنها متعلمة ومكتسبه، وبالتالي يمكن تغييرها وتطويرها عبر برامج لتدعيم الاتجاهات المرغوبة.

3- بيان الاتجاهات النفسية لحدود التنظيمات الاجتماعية بقدر شيوع هذه الاتجاهات بين الأفراد أو عدم شيوعها ومن ثم الوقوف على حدود المجاراة والاستقلالية بين الأفراد.

4- إمكانية التنبؤ من خلال العلاقة باتجاهات الأفراد النفسية بسلوكهم في المواقـف المختلفة، وبالتالي إمكانية وقوف الاتجاهات كمنبئات بظواهر نفسيه لها أهميتهـا الخاصة.

5- الوقوف على مدى دلالة الأطر الاجتماعية والجماعات المرجعية التـي يهتـدي الأفراد بها، وخاصة إذا ما تسنى الربط بين الاتجاهات النفسية والاحتكـام إلـى اطر نوعية بذاتها.

6- القدرة على الارتقاء بالمنحى الارتقائي إلى دائرة الظواهر النفسية الاجتماعية إذا ما أمكن دراسة الاتجاهات عبر المراحل العمرية المختلفة، والربط بـين هـذه الاتجاهات ومصادر التأثير التي يمثلها المنشئون المختلفون على امتـداد هـذه المرحلة العمرية.

7- تتمثل أهمية الاتجاهات أيضاً في أنه تعكس إدراك الفرد للعـالم المحـيط بـه، واستخدامه أو معالجته للمعلومات عن هذا العالم.

8- تحدد الاتجاهات الكيفية التي يستجيب بها الأفراد لمواقف الخبرة التي يمـرون بها، ومن ثم قدرة هذا المفهوم على بيان حدود الاتفاق أو الاختلاف من حيـث انتظام استجاباتهم أو عدم انتظامها في دائرة التوقعات الاجتماعية.

9- إمكانية هذا المفهوم في رسم حدود الصلة بين قيم المجتمع العامـة وتوجهـات الأفراد النوعية، ومن ثم الوقوف على مدى كفاءة الآليات الواصلة بين هذه القيم والاتجاهات.

وبذلك يمكن اعتبار أن الاتجاهات تشكل أثراً كبيراً ومتميزاً في توجيه سلوك الأفراد لذا فهي تكون محددات موجهه ضابطه للسلوك الاجتماعي، وهـي إحـدى نواتج تفاعلات اجتماعيه مختلفة كأنماط مكتسبه ومتعلمة من الاستجابات الرمزيـة للأشياء والأشخاص والمواقف. وتشكل دراسة الاتجاهات السائدة في المجتمع أهمية بالغه في التنبؤ بالسلوك والتغيير إلى الأفضل الذي قد يجد معارضة مـن الإطـار المرجعي والقيم والمعتقدات والتراث الثقافي مما يوجب التطوير المـستمر لطـرق القياس المتبعة، وفي إشارة (للعتيبي، 19:2004) "أن دراسة الاتجاهـات لهـا دوراً بارزاً في الكثير من دراسات الشخصية وديناميات الجماعة، وفي كثير من الدراسات

التطبيقية كالتربية وتنمية المجتمع، والإرشاد الديني، وتوجيه الرأي العام، والإعلام التثقيفي، والصحي وغيرها، كما وأن معرفة اتجاهات المجتمع تساعد في معرفة الاتجاهات الايجابية والعمل على تعزيزها، ومعرفة الاتجاهات السلبية والعمل على تغيرها أو تعديلها، أما أهمية الاتجاهات من الناحية الوظيفية فهي تساعد على التكيف الاجتماعي عن طريق اندماج وتكيف الفرد وقبوله لاتجاهات الجماعة مما يفعل المشاركة والتجانس معهم".

تفسير الاتجاهات النفسية:

الاتجاه النفسي كل مركب، وهو تركيب عقلي نفسي تحدثه الخبرة الحادة المتكررة، وبذلك فهو مكتسب ومشتق من تفاعل الفرد مع عناصر البيئة الخارجية، سواء كانت ماديه أو معنوية أو بشريه، وبهذا فالاتجاه لابد وأن يتميز بالديناميه والتجدد رغم أنه يتميز أيضاً بالثبات والاستقرار النسبي.

وفيما يلي بعض التفسيرات التي يمكن أن تساعد على فهم طبيعة ووظيفة الاتجاه النفسي:

التفسير الدينامكي للاتجاهات:

يرى كريش وآخرون (**Krech & et al, 1984:213**) "إن الاتجاه النفسي ما هو إلا وسيط حركي يساعد على إتمام الرابطة أو التفاعل بين العمليات السيكولوجية الأساسية وبين الفعل أو الأداء الذي يقوم به الفرد. حيث يمكن القول بأن الاتجاه يهدف إلى تنظيم الدوافع والإدراك وبقية العوامل النفسية تنظيماً متكاملاً بحيث يؤدي هذا التنظيم إلى نمط متكامل من سلوك الفرد في موقف ما، ويتناسب هذا النمط مع قدر هذا التنظيم من حيث درجة التوافق والإتقان، كما يمكن القول أيضا وفي إطار ما سبق أن الاتجاه النفسي يعمل على تخفيف حدة التوتر وخاصة في مواقف الإحباط والفشل، بل قد يساعد أيضاً على التكيف لمواقف التحدي والصراع".

ومن هنا يمكن تلخيص وظيفة الاتجاه النفسي من وجهة النظر هذه كما يلي:

1- تنظيم الإدراك عند الفرد أثناء تفاعله النشط مع البيئة.
2- إيجاد الوسيلة المناسبة لتواصل الفرد بمثيرات هذه البيئة.
3- مساعدة الفرد في محاولاته لتحقيق أهدافه.

وبهذا تكون الاتجاهات ذات طبيعة ديناميكيه تدفع الفرد إلى تحقيـق أهدافـه والتكيف مع مفردات وعناصر مواقف حياته أليوميه".

التفسير الإدراكي للاتجاهات:

يشير كانترل (**Cantril, 1932:178**) موثق في (الجهني، 1994) في دراسته لعمق الاتجاهات وشدتها" أن الإدراك عمليه هادفة غرضيه ترمي إلى تحقيق بعض أهداف الكائن الحي، بمعنى إن الفرد يدرك الحدث الذي يتـصل بأهدافـه اتـصالاً مباشراً سواء كانت هذه الأهداف حاليه قائمه أو مستقبليه ما زالـت فـي مرحلـة المعالجة الذهنية، وبذلك يتفهم أو يدرك الفرد عناصر البيئة ومقوماتها فـي ضـوء أهدافه وما يرمي إليه وذلك من اجل أن يتكيف لها تكيفاً صحيحاً وأن يتفاعل معهـا بأسلوب سلوكي سوي، وفي أثناء عملية التفهم هذه تتكون اتجاهات الفرد ثم تنمـو وتتطور متأثرة بادراك الفرد للإحداث، وبذلك يمكن تفسير الاتجاه عن طريق عملية الإدراك".

التفسير البنائي للاتجاهات: (السيد، وآخرون، 1999 :260)

تشير معظم نتائج الدراسات التي أجريت من أجل قياس اتجاهـات الـشعوب على أن الاتجاه وحده من وحدات بناء الشخصية الإنسانية، كما تشير هـذه النتـائج إلى علاقة الاتجاه النفسي بالقيمة التي يكونها الفرد في مواقف المفاضلة والاختيار، أيضاً تشير إلى ارتباط الاتجاهات النفسية بحاجات الفرد ودوافعه سواء كانت أوليـه أساسيه أو ثانوية.

وعلى ذلك يصبح الاتجاه وحده بنائيه في الشخصية الإنـسانية حـضارياً وثقافيـاً وتصبح وظيفة الاتجاه النفسي وفق ذلك هي:

1- التكيف لعناصر البيئة ومكوناتها.
2- التكيف الاجتماعي داخل إطار الجماعة.
3- الدفاع عن (الأنا).

الفرق بين مفهوم الاتجاه والمفاهيم المرتبطة به:

هناك بعض المفاهيم المرتبطة بالاتجاه، وذات صله أحياناً مما قد يسبب التباساً في المفهوم قد ينتج عنه توظيف خاطئ في غير ما اوجد له، فتحدث ازدواجية فـي

المعطيات، وبالتالي إلى نتائج مغايره، وقد تكون عكسية فيما تحدثه من فـروق أو تباينات في مجمل نتائج المعالجة الإحصائية، لذا تعمد الدراسة الحالية إلى إيـضاح بعضاً من هذه المفاهيم واختلافها مع مفهوم الاتجاهات:

1- الاتجاه والسمة: ويتمثل الفرق بينهما في أن السمة أكثر عمومية من الاتجاه، هذا بالإضافة إلى أن الاتجاه يتضمن عادة تقييما من جانب الفرد للموضـوع الـذي يتجه إليه بينما السمات ليست كذلك.

2- الاتجاه والاهتمام: والفرق بينهما أن الاهتمامات غالباً موجبـه، فـي حـين أن الاتجاهات قد تكون موجبه أو سالبه أو محايدة، هذا وتعـد الاهتمامـات أكثـر تحديداً وخصوصية من الاتجاهات.

3- الاتجاه والقوالب النمطية: وهي المعتقدات التي توجد عند أعضاء قومية أو ديانة معينة أو جماعة عنصرية، حيث يوجد عدد مـن التـصورات أو الإدراكـات والتوقعات النمطية المسبقة عن الأشياء أو الأشخاص كأعضاء الفئات الاجتماعية المختلفة من حيث الملامح الجسمية، والقدرات العقليـة والـسمات الشخـصية، وتعميمها على الجماعة بدل استخدام هذه الخصائص فـي وصـف الفـرد، أي بتفسير مجمل الأحداث التي قد لا يعلم عنها أكثر من الجزئيات. وبذلك يـشكل الجمود ولدرجة التعصب أحياناً في القوالب النمطية فرقاً عن الاتجاهـات التـي هي عرضه للتغير عبر عوامل سيرد ذكرها لاحقاً. (خليفة، 1997: 19).

3- المعتقد والاتجاه: فيتلخص الفرق بينهما في أن المعتقدات تنتمي إلـى الجانـب المعرفي وتتمثل في درجات من الترجيح الذاتي، في حين أن الاتجاهات تتمثـل في الجانب الوجداني أو التقويمي.

4- الاتجاه والأيدلوجية: وبينهما فرق في مستوى العمومية، حيث تشتمل الأيدلوجية على مجموعه كبيره من الاتجاهات المترابطة، لذا فهـي أكثـر عموميـه مـن الاتجاه.

وفي تصنيف آخر لبعض من هذه المفاهيم واختلافاتها عن مفهـوم الاتجاهـات يذكر (الغامدي، 44:2000) الآتي:

1- "الاتجاه والقيم: وهنا تتركز العلاقة في الموافقة أو المعارضة لموضوع الاتجاه وخضوع ذلك للقيم والمعايير السائدة، فالسبب في معارضة موضوع الاتجاه لأنه يتعارض مع القيم السائدة، والموافقة عليه لأنه يتوافق مع هذه القيم في المجتمع، وأن توماس 1947 **Thomas** فرق بين القيمة والاتجاه والمعيار فهو يـرى أن الاتجاه هو موقف الفرد تجاه إحدى القيم الاجتماعية أو المعايير السائدة في البيئة الخارجية للفرد إذ أن موقفه من القيم التالية مثلا الصدق، والأمانة، والـشجاعة وغيرها هي في الواقع اتجاه وكذلك موقفه من المعايير مثل الحلال والحرام فهو في الواقع اتجاه.

2- الاتجاه والسلوك: عندما يعبر الفرد عن اتجاهه باللفظ الصريح أو الضمني في حديثه فإن ذلك يسمى الاتجاه اللفظي، وعندما يطبق ذلك وبـشكل عملـي فـي سلوكه فإنه يصبح اتجاهاً عملياً، ومن المعلوم أن الاتجاه ليس هو السلوك، لكنه قد يدفع إلى السلوك، وقد لا يدل السلوك الظاهري على اتجاه الفـرد الحقيقـي وذلك لما للعوامل الاجتماعية من تأثير على إحجام الفرد عن التعبير الـصحيح عن اتجاهه الحقيقي نحو بعض الموضوعات، أيضاً مـن الممكـن ألا يتطـابق الاتجاه اللفظي مع اتجاهه العملي".

3-الاتجاه والرأي العام:

أ- تتشكل اتجاهات الأفراد وفقاً للمعلومات التي يتعرضون لها، فـإذا كـان الناس لا يعرفون شيئا عن نوع معين من الجرائم فلا يتوقـع أن تكـون لديهم اتجاهات نحو هذه الجرائم. وهنا يكون قيام إحدى وسائل الإعـلام بنشر المعلومات عن حقائق وأبعاد هذه الجرائم وسيله لتكوين اتجاهـات مضادة لها، ومن البديهي أن عدد مصادر المعلومات لدى الشخص يرتبط بالتعليم والدخل، كما يميل الناس الأعلى من المتوسط في المعرفة والدخل إلى أن يعتمدوا المجلات والصحف كمصدر للمعلومات، وفي المقابل يميل الناس الأقل معرفة إلى الثقة في الإذاعة أكثر من الصحف.

ب- تشكل اتجاهات الأفراد وفقاً لضغوط الجماعة الأولية التي تسعى للمحافظة على التجانس بين أفرادها عبر جذب الذين يتفقون معهاً في الاتجاهـات،

كما يميل أعضاء الجماعة إلى التعرض لنفس المعلومات لأن كل عـضو فيها هو مصدر هام للمعلومات بالنسبة للآخرين، أيضاً الـشخص الـذي يسعى لعضوية جماعه جديدة يحاول أن يـتقمص اتجاهاتهـا. (خيـري وآخرون، 27:1988).

إما فيما يتعلق بأوجه الاختلاف بين الرأي العام والاتجاه فيـذكر (المعايطـة، 169:2000) أن هناك أربعة اختلافات بين المفهومين:.

1- فيما يتناول اتجاه المواد التقيمية، والأمور الذوقية، فإن الرأي يتنـاول الأمـور الواقعية، والمواد الإخبارية.

2- الرأي عبارة عن اعتقاد يعالج توقعات الشخص أو تنبؤاته من الأحداث، بينمـا يتناول الاتجاه رغبات الشخص وإيمانه بالأحداث.

3- يمثل الرأي اعتقاد لا تصاحبه واقعيـه أو ديناميكيـه، فيمـا الاتجـاه يتـصف بالديناميكية ويصاحبه التوجه نحو الهدف.

4- إن الرأي بمثابة تعبير صريح عن اتجاه خفي.

التمييز بين الاتجاه والغريزة:

هناك ميل بالتحدث عن الغريزة إلى الاعتقاد بوجود قـوه تتبـدى تحـت أي ظرف، أما الاتجاه فإن مفهومه يرتبط بالموقف، فـيمكن إدراك نفـس الموضـوع بطرق جد مختلفة وبحسب الموقف الذي نلقاه فيه، والاتجاهات تنشأ عن محـددات ثقافيه لا تحسب الغرائز لها حساباً، والاتجاه يمكن أن يترجم إلى سلوك، كما يحتمل أن يبقى في حالة سكون، ومن وظائفه أنه يفيد في معرفة التنبؤات التي توضع على أساسه. (حمزة، 207:1979).

وترى الدراسة أنه وبالاطلاع على العديد من الآراء بهذا الخصوص، تتبـين أهمية متنامية في ضرورة توفر المعلومة كعامل محفز لتكوين الاتجاهات خاصة في الجانب المعرفي منها الذي يشكل العامل الأهم في بلورتها.

خصائص الاتجاهات:

ترتبط الاتجاهات بموضوع أو فكره أو مفهوم أو شخص أو أي شي يتفاعـل معه الفرد في بيئته الفيزيقية أو الاجتماعية، لذا فإن للاتجاه ما يميزه من خـصائص

عن غيره من المتغيرات أو الظواهر النفسية الأخرى التي تحدد معالمه بدقه، ومنها: أن الاتجاه النفسي مكتسب وليس فطري، أي يكتسبه الفرد خلال حياته كنتيجة لمـا يتعرض له من خبرات عديدة.

1- إنه يمثل علاقة بين ذات الشخص وموضوعات محدده، فلـيس هنـاك اتجـاه يتكون في فراغ، وإنما يتكون الاتجاه نحو موضوعات متجسدة في أشـخاص، أو أشياء أو نظم معينه.
2- إن الاتجاهات تتسم بالثبات النسبي، ومن ثـم يـستحيل تغييرهـا أو تعـديلها بسرعة، وبخاصة الاتجاهات التي تشبع حاجة نفسيه لدى الأفراد.
3- تتعدد الاتجاهات وتختلف تبعا لتعدد الموضوعات واختلافها.
4- إن الاتجاه النفسي لا يتكون بالنسبة للحقائق الثابتة المقررة بل يكون دائما حول موضوعات مثيره للجدل أو النقاش أو موضع خلاف في الرأي.
5- إنه ليس عابراً أو عارضاً، وإنما يتصف بالاستمرار النسبي فهو يستقر بعد أن يتكون.
6- إنه دينامكي، أي قابل للتغيير، وإن يكن ذلك ممكناً بجهد مقصود، ويـستغرق فتره طويلة.
7- إن الاتساق والاتفاق فيما بين استجابات الفرد لمواقف وموضوعات محـدده يسمح بالتنبؤ بنوعية الاستجابة في مواقف غير محدده.

إن الاتجاهات قد تتسع مجالات انتشارها فتحتوي موضوعات عالميه أو فنيه أو تاريخيه ونحو ذلك، وقد يضيق مجال انتشارها فتتضمن موضـوعات محـدودة بالنسبة للفرد، بيد أن الاتساع أو الانحسار لا يؤثر على خصائص الاتجاهات. (عبد الفتاح وآخرون، 1996 :139).

العوامل الأساسية المؤثرة في الاتجاهات:

1- تشكل الوراثة أثراً طفيفاً في عملية تكوين الاتجاهات، وذلك من خلال الفـروق الفردية الموروثة كبعض السمات الجسدية والذكاء، ولكن العامل الأهـم فـي تكوين الاتجاه هو البيئة بمفهومها الواسع، ومن خلال التفاعل مع عناصرها.

2- تعد التنشئة الاجتماعية للطفل عبر الوالدين عاملاً أساسياً لإكسابه الاتجاهات الفردية والاجتماعية، وذلك بحكم سيطرتهم على العوامل الأساسية التالية في تكوين الاتجاهات:

أ- الثواب والعقاب، كالقبول عبر المكافآت التعزيزية للسلوك السوي والمرغوب، والرفض عبر العبوس والحرمان من المكافآت.

ب- الإعلام والمعلومات التي تصل في مراحل النمو الأولى، كالطفل عندما يسعى إلى والديه للإجابة عن كل أسئلته وتساؤلاته اليومية الحياتية التي تشكل أساساً للاتجاهات والمعتقدات والقيم والمفاهيم (الخير، والشر، والجميل، والقبيح، والحق، والباطل، والحلال، والحرام، والمقبول، والمرفوض).

3- المجتمع يعد من أوسع وأشد العوامل المؤثرة في تكوين الاتجاهات وذلك عبر العادات، والتقاليد، والقيم الدارجة.

وتشكل الاتجاهات المكتسبة في بدايات النمو فئة الاتجاهات القوية التي تقاوم التغيير.

4- تعتبر المدرسة أساساً في تطوير وتكوين الاتجاهات لدى المتعلمين من خلال التفاعل مع الأنداد والمعلمين، ويعتبر الأنداد **(Peers)** أهم مرجعيه للطفل، إضافة إلى العناصر التي يبدأ التواصل والتفاعل معها بصور مختلفة (الشرطي، والبائع، وعامل التنظيف، وعامل البريد). **(Secord & et al, 1972:132).**

عوامل وشروط تكوين الاتجاهات:

1- التكامل: وذلك عند تكامل الخبرات الفردية المتشابهة في وحدة كليه، تنحو إلى تعميم هذه الخبرات، وبذلك تصبح هذه الوحدة إطاراً ومقياساً تصدر عنه إحكامنا واستجاباتنا للمواقف الشبيهة بمواقف تلك الخبرات الماضية.

2- التمايز: يؤدي تعميم الخبرات الفردية المتتالية إلى تحديد الاتجاه تحديداً واضحاً قوياً، وهذا خليق بأن ينحو بالاتجاه نحو النضج واكتمال النمو، فينفصل ويتمايز عن بقية الاتجاهات الأخرى، ويكتسب بذلك ذاتيته التي تؤكد معالمه.

3- الانفعالات الحادة: ولها أثر قوي في تكوين الاتجاهات فعطف الفرد على أي شعب من شعوب الأرض، وحبه له يمثل اتجاهاً، وقد ينقلب هذا الاتجاه إلى

آخر مضاد، لو أن الفرد في حياته مر بخبره انفعاليه قاسيه تنفره مـن ذلـك الشعب.

4- التقليد: وهو عامل قوي في تكوين الاتجاهات، فالطفل يكتسب أغلب اتجاهاتـه من أسرته التي نشأ بها، والأسرة هي الجماعة الأولى التي تنشئ وتحدد معايير الطفل الاجتماعية التي قد ترافقه عنـد انتـسابه إلـى الجماعـات الثانويـة. (العيسوي، 2006ب:21).

المكونات الأساسية للاتجاهات:

هناك أربعة عناصر أساسيه تتفاعل مع بعضها البعض لتعطي الـشكل العـام للاتجاه، مع افتراض وجودها لتعطي توضيحاً متكاملاً لتسلسل العمليات التي ينـتج عنها في النهاية اتجاها ما:

1- المكون المعرفي **Cognitive Comp** ، وهو مجموعة المعلومـات والخبـرات والمعارف التي تتصل بموضوع الاتجاه التي انتقلت إلى الفرد عـن طريـق التلقين أو عن طريق الممارسة المباشرة، ذلك إضافة إلى رصـيد المعتقـدات والتوقعات. وعلى ذلك فإن قنوات التواصل الثقافية والحضارية تكون مصدراً رئيسياً في تحديد هذا المكون المعرفي بجانب مصدر هام آخر هو مؤسـسات التربية والتنشئة التي يتعرض لها الفرد للخبـرات المباشـرة (ومثـال ذلـك المعلومات التي يتلقاها الفرد عن خصائص شعب من الشعوب)

2- المكون الإدراكي: **Perceptual component**، وهـو عبـارة عـن مجموعـة المثيرات التي تساعد الفرد على إدراك الموقف الاجتماعي أو بمعنـى آخـر الصيغة الإدراكية التي يحدد الفرد رد فعله من هذا الموقف أو ذاك.

وقد يكون الإدراك حسيا عندما تتكون الاتجاهات نحو الماديات أما مـا هـو ملموس مثل (رائحة طعام ما) وقد يكون الإدراك اجتماعياً -وهـو الـصيغة الغالية- عندما تتكون الاتجاهات نحو المثيرات الاجتماعية والأمور المعنويـة الأخرى (مثل إدراك الفرد الآخر في موقف صداقة) ولذلك وبناء على مفاهيم الإدراك الاجتماعي تتداخل مجموعة كبيره من المتغيرات في هـذا المكـون

الإدراكي مثل صورة الذات ومفهوم الفرد عـن الآخـرين وأبعـاد التـشابه والتطابق والتميز.

3- المكون الانفعالي **Emotional component**، المكون الانفعالي للاتجاه النفـسي هو الصفة المميزة له التي تفرق بينه وبـين الـرأي، إذ أن شـحنة الانفعـال المصاحبة للاتجاه هي ذلك اللون الذي بناءاً على عمقه ودرجة كثافته يتميـز الاتجاه القوي من الاتجاه الضعيف كما يتميز الاتجاه عمومـاً عـن المفـاهيم الأخرى مثل الرأي والعقيدة والميل والاهتمام.

4- المكون السلوكي **Behavioral component**، وهـو عبـارة عـن مجموعـة التعبيرات والاستجابات الواضحة التي يقدمها الفرد في موقف ما بعد إدراكـه ومعرفته وانفعاله في هذا الموقف. إذ عندما تتكامل جوانب الإدراك بالإضافة إلى رصيد الخبرة والمعرفة التي تساعد على تكوين الانفعال وتوجيهـه يقـوم الفرد بتقديم الاستجابة التي تتناسب مع هذا الانفعـال وهـذه الخبـرة وهـذا الإدراك. (الزهار، 96:1996).

أهم النظريات المفسرة لتكوين الاتجاهات

هناك العديد من النظريات التي تناولت تفسير تكّون الاتجاهات، ومـن أهمهـا وفيما يتناسب مع موضوع الدراسة النظريات التالية:

1- هايدر **Heider** 1939 والتوازن المعرفي **Cognitive Balance Theory**

التي تضمنت تساؤلا عن الاختلاف في مسائل معينه، وأنه يوجد ميل للتوازن في هذا الاختلاف عبر التلاؤم بين الأشياء وليس عن طريق الضغط، ويتشكل هـذا الانسجام بادراك عنصر له تقييم ايجابي يرتبط بمعنى من المعاني، كتصوير لإدراك الشخص لتفاعله مع العلاقات الفعلية بين العناصر، وهنا تكون البيئة هي المحـددة للتلاؤم الذي في حالة نقصه يشعر الفرد بالتوتر الذي يحاول تجاوزه بتغيير المشاعر المصاحبة لاستعادة حالة من التوازن (لازيرسفيلد، 170:1973).

2- روزنبـرج **Rosenberg 1937** والاتـساق المعرفـي الوجـداني **Affective cognitive consistency**، "وهنا جمع روزنبرج بـين المكونـات المعرفيـة (المعتقدات)، والمكونات الوجدانية (المشاعر) كتطبيق لمبادئ هايدر لرؤيتـه

للاتجاهات في بنائها وتغييرها مؤيداً أكثر التعريفات شيوعاً والقائل "أنه شعور مع أو ضد شيء ملموس أو مجرد" ومثال على ذلك الشعور السلبي للطبيب نحو التامين الصحي، حيث يرى روزنبرج أن الاقتصار على هذا التعريف للاتجاه يشكل نصف الفهم لطبيعة الاتجاه، فالطبيب لديه شعور معين تجاه التامين الصحي ولديه اعتقادات معينه حول الموضوع نفسه كأن يعتقد أن التامين الصحي يقلل من شأن مهنة الطب ويحد من مبادرة الحرية المهنية للطبيب" (الغامدي، 50:2000).

3- فيستنجر **Festenger 1953** والتنافر المعرفي **Cognitive Dissonance**

وتعتمد هذه النظرية على فكرة المعرفة الطاردة، أي أن معلومة تتوفر فتعمل على إبطال معلومة سابقه، وتأخذ بمبدأ المكون المعرفي للاتجاهات، خاصة من مصادر متعددة، كمقدمه لتعديل المكون الانفعالي ثم السلوكي. وهذا متبع في الدعاية والإعلان، من منطلق أن الدعاية تعرف على أنها عملية لتعديل الاتجاهات، حيث توفر المعلومة المؤدية لإشباع الحاجات النفسية والاجتماعية كصفه من صفات المعلومات الطاردة مع اعتبار رغبات أفراد الجماعة وتطلعاتهم التي بقدر قوتها الإقناعية بقدر ما يتم طرد المعلومة الحالية لتحل محلها وتحدث التعديل المطلوب في المكون المعرفي للاتجاهات مع ضرورة أن تكون قريبه من القيم والمعايير والعادات والتقاليد الممارسة اجتماعياً. (السيد وآخرون، 262:1999).

ويرى بعض العلماء أن للامتثال تأثيراً على مسار وطبيعة الاتجاهات حيث يشير (مكلفين وآخرون، 2002 :19) "انه لمعرفة تفسير ظاهرة الامتثال هناك مفهومين أساسيين أسهما في تعميق فهمنا لضغط الجماعة وذلك بالتمييز بين نوعين من التأثير: التأثير الاجتماعي الإعلامي **(Informational social influence)**، والتأثير الاجتماعي المعياري**(Normative social influence)**.

التأثير الاجتماعي الإعلامي:

ترى نظرية المقارنة الاجتماعية **(social comparison theory)** لفستنجر أن الناس يمتلكون حاجه أساسيه لتقييم أفكارهم واتجاهاتهم والتأكد من صحة هذه الأفكار والاتجاهات بناء على ذلك، فهذا التأكيد يطمئنهم على كفاءتهم وقدرتهم على التحكم

بالعالم المحيط وتعمل أفكار الآخرين وسلوكياتهم في المواقف الجديـدة والغامـضة على تعريف الفرد بالواقع الاجتماعي **Social Reality** ،وتوضيح معالمـه فعنـدما نجد أنفسنا في موقف غير مألوف ننظر إلى الآخرين للاسترشاد بهم ونمتثل لسلوكهم (ونفعل ما يفعلون)، وطبقاً لملاحظة - تيرنر- كلما قل اعتمادنـا علـى إدراكنـا المباشر للعالم المحيط زادت قابلية التأثر بالآخرين.

التأثير الاجتماعي المعياري:

ويتمثل في حاجتنا إلى قبول الآخرين لنا ورغبتنا في أن نترك انطباعاً ايجابياً لديهم، فقد نمتثل لنكسب القبول لاجتماعي **(Social Approval)** ولنتجنب النبذ، وقـد نوافق الآخرين لقدرتهم على مكافأتنا أو عقابنا

التذويب والانصياع Internalization and Compliance

ويتصل بالتأثيرين الاجتماعيين الإعلامي والمعياري نوعـان مـن الامتثـال، أولهما التذويب **(Internalization)** ويحدث عندما يتحول الاعتقاد أو الرأي العـام إلى اعتقاد أو رأي خاص(ويصبح جزءاً من الذات) حيث يتسق ما نقوله ومقبـول لدى الآخرين مع ما نضمره ويمكن اعتباره تواصلا يعـرف بالامتثـال الحقيقـي، ويمكن النظر إليه كتحول حقيقي لتبني وجهات نظر الآخرين، وحيث أن هناك أناس يوجهون صراعاً قوياً بين ما يرونه ويراه آخرون فقد يصلون إلى حل وسط يتمثـل بالانصياع **(Compliance)** لوجهة نظر الجماعة في العلانية، والحفاظ على وجهـة النظر الخاصة في السر، لذا فإننا في حالة الانصياع نقول ما لا نؤمن به، ولا نقول ما نؤمن به في قرار أنفسنا. (انسكو، 1993 :3و4).

طرق قياس الاتجاهات :

تتمثل أهمية قياس الاتجاهات في إمكانية التنبؤ بالسلوك، وتقيـيم الدراسـات النظرية، إضافة إلى أنها تثري الأبحاث في ميادين تجريبية مختلفة، بحيـث تـزداد معرفة العوامل المؤثرة في نشأة الاتجاه وتكونه، وبنسب استقراره وتحوله وثبوتـه وتطوره السريع أو المتدرج. وفيما يلـي إيـضاح لأشـهر المقـاييس المـستخدمة للاتجاهات:

1- طريقة بوجاردوس **Bogardus 1932**، مقياس البعد الاجتماعي: وقد اقترحها لتحديد البعد الاجتماعي أو المسافة الاجتماعية بين الجماعات القومية أو العنصرية المختلفة، وتتم مقارنة هذا البعد الاجتماعي بأخذ أحكام المبحوثين حسب التعليمات الآتية:

علاقة وثيقة بالزواج – عضوية في نادي – جار في الشارع – التوظيف في الشركة – كمواطن في البلاد – كزائر- استبعاد كلية من البلد.

إلا أن هذا المقياس يصعب استخدامه إلا في قياس الاتجاه نحو الجماعات القومية، إلا أن ترياندس **Triandis** ادخل عليه تعديلات جوهريه ليمكن تطبيقه على جماعات مختلفة وذلك بتقسيمه إلى خمس درجات فقط هي:

احترام الشخص، والإعجاب بأفكاره – القبول بالزواج، الحب – قبول الصداقة، وتناول الطعام معه – وجود مسافة اجتماعيه بإبعاده من الخبرة – التعالي عليه، والحكم على هذا الشخص.

2- طريقة ثرستون **Thurstone 1935**، مقياس الفترات المتساوية البعد: والتي حاول فيها أن يتلافى ما وجد في طريقة بوجاردوس من عيوب من حيث أن النقاط السبع لا تفصلها عن بعضها أبعاد متساوية، حيث اعتمد طريقه على أساس وضع عبارات تتدرج من منتهى القبول إلى منتهى الرفض، وهذه العبارات متساوية البعد عن بعضها، فهي تحدد بالضبط مدى الاختلاف بين اتجاه كل فرد وآخر، وذلك بأن يعد الباحث عدداً كبيراً من العبارات المتعلقة بالاتجاه المراد قياسه سواء بالموافقة أو الرفض أو الحياد، ثم تفرد كل عبارة على بطاقة مستقلة وتعرض على محكمين، يطلب منهم وضع كل عبارة على إحدى درجات ميزان مكون من 11 درجه وتكون الأكثر ايجابيه منها في الدرجة رقم 1، والعبارات الدالة على منتهى الرفض في الدرجة رقم 11، والمتوسطة أو المحايدة في الدرجة رقم 6 ، ثم تفرز البطاقات ويستبعد الغامض منها غير المتفق عليها، وتعطى لكل عبارة قيمه عدديه (هي متوسط تقديرات الحكام)، وهذه القيمة هي الوزن الذي يعطى لهذه العبارة، ومن ثم تختار انسب هذه العبارات بحيث يكون البعد متساوياً بين كل واحده وأخرى،

أما عند إعداد المقياس بصورته النهائية فإن العبارات تعد في المقياس بصورة عشوائية، وهنا يدل الوزن العالي على الاتجاه السلبي، والوزن المنخفض على الاتجاه الموجب ويتكون المقياس عادة من 30 – 50 عبارة، هذه ويكون تقدير الشخص للاتجاه هو متوسط قيم أو أوزان العبارات التي اختارها.

3- طريقة ليكرت **1951 Likert** التقديرات الجمعية **Summated Rating** واقترح فيها ليكرت عدم الرجوع إلى تقديرات الحكام كما هو متبع في طريقة ثرستون وأظهرت درجه عاليه من الثبات وبينت مدى استجابة الفرد المفحوص علـى كل عنصر سواء بالرفض أو القبول، ولا تكتفي بالحصول على استجابة "نعـم – أم لا" ليتم جمع أكبر عدد من الموضوع المراد قياس الاتجاه نحوه بالسماح أن تكون الإجابة على مقياس تقدير من خمس نقاط، وتعتبر طريقة ليكرت من أكثر الطرق انتشاراً، وقد أدخلت عليها بعض التعديلات مثل حذف فئة غيـر محدد – أو محايد، وبهذا يلزم الاختيار بـين الاسـتجابة الموافقـة أو غيـر الموافقة.

4- طريقة جوتمان **1947 Gouttman**، المقياس التحليلي المتـدرج **Scalogram analysis**: وقد تأثر جوتمان بفكرة التدريج التراكمي للاستجابات حيث يمكن معرفة الاتجاهات في حدود 10% من الخطأ متجاوزاً عيوب طريقتي ثرستون وليكرت اللتين فيهما تقدير اتجاه المفحوص لا يدل على معنـى واحـد أي أن التقدير يمكن للفرد الحصول عليه بعدة طرق، مثلاً يستطيع الفـرد الحـصول على تقدير متوسط بأن تكون أغلب إجابته "غير محدد" أو بان تكون "موافـق جدا" ويعادلها من الجهة الأخرى "غير موافق نهائياً أو أن تكون إجابته "موافق" أو غير "موافق" لذا عمد جوتمان إلى طريقه تكون بها التقديرات محدده بـان تكون أنماط الاستجابات متجمعة **Cumulative** أي تكون مرتبه بطريقه تجعل من يجيب عن احدها بالموافقة يجيب أيضاً عن جميع العبارات الأدنـى منهـا بالموافقة، وعلى العبارات التي تعلوها بعدم الموافقة، لتتحدد درجة المفحوص على أساس النقطة التي تفصل بين العبارات التي وافق عليها والعبارات التـي لم يوافق عليها، ومع ذلك يجب فحص باقي الإجابات لاكتشاف نمط الإجابات

غير المتصلة، وإذا وجدت مثل هذه الحالة تعتبر خطأ الاستجابة **Response Error** مقبولاً في حدود الـ 10% (خيري وآخرون، 1988 :30،29).

10.2 جرائم العود Recidivism crime :

اعتبار أن العود إلى الجريمة يشكل المتغير المستهدف بالدراسة وفق ما هو متوقع من أثر الاتجاهات المجتمعية نحو السجناء المفرج عنهم، لذا ولمزيد من الإيضاح ستعمد الدراسة إلى التعريف بمفهوم العود إلى الجريمة، وتعدد الرؤى تجاهه بما يندرج في سياق الدراسة الحالية.

تعريف العود:

يعرف العود لغة: أنه العود إلى فعل ما، أي بمعنى فعله مرة أخرى، ويكفي الرجوع إلى الشيء مرة واحده ليسمى الفعل عودا. (ابن منظور، 315:1977).

أما من ناحية المنظور العلمي فيختلف باختلاف الرؤية البحثية التي تحقق المضمون المناسب لها، ويشير (الغريب، 25:2006)" إن مفهوم العود عند علماء الجريمة يعني أن الفاعل أو المنحرف الذي حكم عليه بعقوبة، ونفذت فيه، ولم يرتدع ولم يقلع عن الغي، فأصبح بذلك يشكل خطراً كبيراً على المجتمع، كما يصنف العود في مجال الجريمة إلى: عود خاص لجرائم محدده، كالعائد إلى المخدرات أو للجرائم الأخلاقية، وهناك العود للجريمة بغض النظر عن نوعها، كما وأن هناك تصنيف حسب عدد الجرائم السابقة على الجريمة الجديدة، ليكون هناك عود بسيط وعود متكرر، وحسب التوقيت الزمني بين الجريمتين السابقة والجديدة، أيضاً هناك عود مؤبد وعود مؤقت للجريمة والاختلاف بينهما يكون في الحكم القضائي للجريمة، والمنبثق عن أنظمة العدالة الجنائية المتبعة."

إلا انه بشكل عام توجد اختلافات جوهريه بين التعريفات التي تناولت مفهوم العود وهي المنظور: العقابي، والمنظور القانوني، ومنظور علم الإجرام، التي عرفها (عبد السلام، 19:1989) بالآتي:

أولاً: التعريف العقابي للعود:

حيث المجرم العائد هو السجين الذي سبق إيداعه في السجن من قبل بـسبب الحكم عليه في جريمة، ومن الشائع تصنيف النزلاء إلى مجرمين لأول مره وإلـى عائدين، وعادة يعامل مجرمو أول مره معامله أقل صرامة مـن أولئـك العائـدين للجريمة، كما إن مجرمي أول مره تتاح لهم فرص أكبر من التأهيل والإصلاح.

ثانيا: التعريف القانوني للعود:

وهنا يعرف العود أنه حالة خاصة بالجاني الذي سبق الحكم عليه بحكم بـات في جريمة وارتكب بعد ذلك جريمة أخرى، وفق شروط القانون المحـددة لماهيـة الجرم، ويختلف التعريف القانوني عن العقابي للعود في العديد من الأوجه، فبينمـا يشترط تنفيذ الحكم الأول وأن تكون العقوبة سالبه للحرية، نجد أن القانونيين يكتفون بصدور الحكم دون اشتراط تنفيذه، كما أن العود القانوني قد يترتب على سبق الحكم بعقوبة غرامه أو خلافه، كذلك فإن التعريف العقابي يأخذ في الاعتبار الإيداع السابق في مؤسسه عقابيه، وبذا فإن التعريف العقابي يوضح أهمية الإيداع في السجن عنـد دراسة مشكلة العود إلى الجريمة، إلا إنه لا يصلح لسد المتطلبات القانونية، إذ قد لا يكون في سبق الإيداع ما يبرر تشديد العقوبة، كذلك فإن الاعتماد على عامل واحـد وهو سبق الإيداع في مؤسسه عقابيه قد يغفل أهمية الحكم السابق وضرورة الاهتمام بالجريمة الجديدة وهذا ما لا يمكن أن يتجاهله القانونيون.

ثالثا: التعريف لدى علم الإجرام:

وهنا تعريف العود أنه الظرف الموضوعي الذي بموجبه يعتبر الشخص يمثل حاله خطره بعد الحكم عليه في جريمة، ويقدر العود بمقدار الحقيقة الواقعـة التـي عليها الجاني وكافة الظروف المحيطة به، والمؤثرة على سلوكه وليس على المعايير الشكلية سواء كانت عقابيه أم قانونيه لأنه في عرف بعض العلماء أنـه قـد يوجـد إجرام فعلي دون أن يكون هناك إجرام من وجهة النظر القانونية. وعليه فإن تعريف العود ينصب على عملية تكرار وارتكاب الجرائم ويكون المجرم العائد هو المتسبب فيما يوجب الحكم عليه ثم ارتكب جريمة أخرى سواء ثبتت هـذه الجريمـة أم لا. والعبرة في ذلك من وجهة نظر علماء الإجرام يشكل ضماناً أكبـر لحمايـة أمـن

ألجماعه، لاعتبار الشخص عائداً في مرحلة مبكرة ليمكن التدخل بداية في الإصلاح بعد الجريمة الأولى، حيث الخطوة الأساسية لمكافحة العود تبدأ منه بتقديم الخـدمات الطبية والنفسية والاجتماعية المناسبة".

الشروط الخاصة لحالات العود: (نصيب، 1996: 77).

هناك بعض الشروط الخاصة لحالات العود متى تحققت جـاز للقاضـي أن يشدد العقوبة على العائد ومثال ذلك:

1- العود العام المؤبد لجناية أو جنحه بعد الحكم عليه بعقوبة جناية:
وهي من الحالات الشائعة التي نص عليها أغلب القوانين الحديثة لأهميتها فـي مكافحة الجرائم الجسيمة لأن من يحكم عليه بعقوبة جناية ثم يعود إلى ارتكاب جناية أخرى أو جنحة لا تقل عنها في الجسامة يعد فعله اعتداء خطيـر علـى مصلحة المجتمع وإفراده ويجب أن يتدخل القانون لعقابه بعقوبة أشد مما يحكم على المبتدئ حتى لا يعتاد هذه الأفعال.

2- العود لجريمة خاصة في مده معينه بعد تنفيذ الحكم وبعقوبة جنحه مـن نفـس النوع، أي إنه إذا ما سبق الحكم على المتهم بعقوبة جنحه لارتكابـه جريمـة معينه كالسرقة أو النصب أو الاحتيال أو خيانة الأمانة أو الشروع في إحـدى هذه الجرائم، وثبت ارتكابه خلال مده معينه لجريمة مماثله قد يحددها المشرع بثلاث سنوات أو خمس من تاريخ الحكم المذكور لجريمة من الجرائم الـسابقة أو الشروع في أحدها، وبهذا يشدد المشرع في العقوبة حتى يردع المجرم عن عودته إلى ارتكاب جريمته الثانية.

3- العودة لجنحة خاصة في مدة معينه بعد الحكم بعقوبة نفس الجنحة، وهذه تعتبر من حالات العود الخاص التي تنص على أنه من حكم عليه بجنايـة أو جنحـه بالحبس مدة أقل من سنة واحدة أو بالغرامة وثبت أنه ارتكب جنحـه مماثلـه للجريمة الأولى قبل مضي خمس سنوات من تاريخ الحكم المذكور ما لم يـرد اعتباره.

4- العود لجنحه خاصة بعد الحكم بعقوبة نفس الجنحة دون اشتراط مـده معينـه، ويشترط في ذلك من حكم عليه بالحبس مدة سنه أو أكثر وثبت ارتكابه جنحـه

قبل مضي مدة خمس سنوات من تاريخ انقضاء هذه العقوبـة أو مـن تـاريخ سقوطها بمضي المدة.

5- العود الخاص بارتكاب جناية أو جنحة بعد الحكم بعقوبة جنايـة دون اشـتراط المدة ، كذلك العود لارتكاب جناية أو جنحة بعد الحكم على الشخص بعقوبـة جناية ما لـم يـرد له اعتباره وفق المتبع.

الصور المختلفة للعود:

أولا: تقسيم العود طبقاً للوظيفة التي يؤديها السلوك الإجرامي للعائـد، وفـي الغالب توجد فئتين كبيرتين من المجرمين العائدين هما:

أ- العود للسلوك الإجرامي باعتباره مهنة أو تجاره ويندرج تحـت ذلـك الأنـواع التالية:

1- المجرمون العائدون العاديون الذين يرتكبون مزيجاً مـن جـرائم الأمـوال المختلفة، ويرجع هذا السلوك إلى البيئة الفاسدة ونقص الحاجات ألاقتـصاديه والمادية، والتأثر بالرفقة السيئة، وعدم الرعاية اللاحقة الفاعلة.

2- العود بقصد الاتجار بأشياء ممنوعة.

3- مجرمون منظمون في جماعات إجرامية.

4- مجرمون محترفون مثل المزيفين، والمزورين، ولصوص المجوهرات.

5- مرتكبو الجرائم بحكم مناصبهم، كالرشوة، والتهرب من الضرائب ومستغلي النفوذ.

6- ذوو العاهات.

ب- عود ترتبط فيه الأفعال الإجرامية المتكررة لعدم قدرة الجاني علـى الـسيطرة على أعماله. ويندرج تحت ذلك الفئات التالية:

1- الأشخاص الذين يتكرر سلوكهم الإجرامي مع رفضهم لتحمل الالتزامات الاجتماعية والاقتصادية ومعظمهم في العادة من المدمنين.

2- المجرمون العصبيون.

3- المجرمون الذين يرجع سلوكهم لظروف مرضيه مثل مرض الـصرع، ومصابي المخ، والمعانين من أمراض تناسليه.

4- المجرمون ذوو الاضطرابات العقلية.

ثانيا: تقسيم فئة العود طبقا للتكوين الإجرامي للعائد، وهنا ينقسم العائدون إلى الأصناف الآتية:

1- مجرمون يفتقدون إلى ملكتي الاستنتاج والنقد.

2- مجرمين سريعو الانسياق وراء الفكرة المتسلطة التي تراودهم وتلح عليهم.

3- مجرمين لديهم اعتداد شاذ لذاتهم، ويحملون مشاعر بالاضطهاد والحقد.

4- مجرمين منطوين على ذاتهم، ويتميزون بالعدائية الاجتماعية.

5 مجرمين يعانون من نوبات دوريه ما بين الهوس والاكتئاب.

6- مجرمين لا يطيقون المثابرة للأوضاع الثابتة أو الالتزام بأي عمل.

ثالثا: تصنيف العود طبقا لمدرسة التحليل النفسي.

وينقسم العائدون إلى الجريمة طبقا لمدرسة التحليل النفسي إلى خمسة أصناف رئيسيه هي:

1- مجرمون لديهم استعداد إجرامي مكتسب ناتج عن تعرضهم لضغوط اقتصاديه أو اجتماعيه أو نفسيه متصلة أو أن لديهم استعداد عصابي.

2- مجرمون عائدون تعطلت لديهم الأنا بسبب قصور أو اضطراب عضوي عصبي نتيجة الإدمان أو أورام الدماغ أو الصرع.

3- مجرمون تعطلت لديهم الأنا نتيجة اضطراب ذهاني.

4- مجرمون سيكوباتيون.

5- مجرمون نشئوا في بيئة إجرامية فتواطأت الأنا لديهم مع ضمير خلقي منحرف مضاد للمجتمع.

رابعا: تصنيف العود إلى درجة الانحراف في الشخصية وهنا تتبين أنواع ثلاثة هي:

1- مجرمون غير منحرفين.

2- مجرمون منحرفون عدوانيون نشيطون.

3- مجرمون منحرفون خاملون سلب.

احتمالية العود:

يشير (عريم، 362:1977)" إن الدراسات أثبتت على مستوى العالم أن مـا نسبته بين النصف إلى الثلثين من الرجال والنساء الذين أصبحوا جانحين في حداثتهم استمروا في سلوكهم الإجرامي، ويعتبر العود ظاهره عالميه تـشمل كـل البلـدان، وبنسب مختلفة وفق الضوابط والإجراءات المتبعة إصلاحاً وتـأهيلاً ولهـا الـدور الايجابي في الحد من ذلك".

العوامل الراجعة إلى العود:

أولا: عوامل الحياة المبكرة حيث أن آثار التجارب الاجتماعية تترك طابعـاً معيناً على الشخصية وتؤثر على السلوك مدى الحياة إذا لم يتم تغليب تجارب ايجابيه بديله، وقد تكون جذورها الانحرافية منذ مرحلة الطفولة، وتكون كامنة في التكـوين النفسي والعاطفي وأهم العوامل في هذه المرحلة:

1- ضعف الضبط لدى الوالدين وإهمالهم.
2- الأمراض العقلية.
3- التشرد وسوء السلوك في المدرسة.
4- عدم الاستقرار العاطفي والنفسي في دور المراهقة.
5- جنوح أشخاص داخل العائلة، والتفكك العائلي، وانشغال الوالـدين أو احـدهما، ويكون ذا تأثير.
6- المشاكل ألعائليه وتفضيل بعض الأبناء.

ثانيا: التجارب اللاحقة في المجتمع بعد الإفراج، وهذه لها كبير الأثـر فـي احتواء المفرج عنهم بعد إنفاذ العقوبة، وهذا من محـاور الدراسـة الحاليـة، إذ أن مستوى القبول الاجتماعي والاتجاهات الايجابية للمجتمع تـشكل محـدداً لمـسيرة المفرج عنه بعدم كسر قاعدة ما بناه من توقعات من استقبال حسن، ومعاملة طيبـه عطفاً على ما رسمه لحياته المستقبلية القادمة من توبة صادقه ورغبـة أكيـده فـي الاندماج من جديد في مجتمعه كعضو فاعل وبمشاركات ايجابيه تعينه لتحقيق الذات، ولما للرعاية اللاحقة من أثر فعال على مسار سلوك المفرج عنه، واعتبارها مقياساً

لنجاح أو فشل البرامج الإصلاحية، سيتم إيضاح بعضاً من جوانبها بما يتمشى مع سياق هذه الدراسة. (العمري، 81:2002)

الرعاية اللاحقة ودورها في العدول عن العود إلى لجريمة والانحراف:

المفهوم العام: تعتبر الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم من المسجونين عمليه تربويه واجتماعيه واقتصاديه وحضاريه تهدف إلى إعادة التأهيل المهني والاجتماعي والاقتصادي للمفرج عنهم من السجناء ليتمكنوا من العيش وممارسة حياة جديدة يتم فيها تجاوز الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية السابقة التي دفعتهم لارتكاب الفعل الإجرامي، لأن المعضلة الأساسية تكمن في أن المذنب في عودته إلى بيئته الأصلية سيجد العديد من المتغيرات المعقدة التي يعود بعضها إلى ما اكتسبه في السجن أثناء إقامته وبعضها الآخر إلى بيئته المباشرة وغير المباشرة، ولاشك أن المفرج عنه إذا ترك بمفرده يواجه تبعات ما اقترف فسوف يعود لا محالة إلى الرفقة السيئة، والعزلة عن الجماعات الخيرة، فيكون من البديهي عودته إلى الجريمة والانحراف، وعلى ضوء ما تقدم فقد عرف (الصادي، 95:1986) الرعاية اللاحقة كما يلي:" إنها مجموعة من الجهود العلمية والعملية تقوم بها أجهزه متخصصة حكوميه وأهليه بحيث تتضافر الجهود لتوفير أوجه الرعاية للمسجون وأسرته خلال فترة العقوبة وقبل الإفراج وبعده، بهدف تحقيق التكيف الاجتماعي والتوافق النفسي للمفرج عنه مع المجتمع، وكذلك تقبل المجتمع له بعد الإفراج عنه لكي يصبح فرداً منتجاً سوياً، بحيث لا تدفعه الصعوبات التي قد تواجهه للعود إلى ارتكاب الجريمة". وينوه (خليفة، 21:1997) إلى الاهتمام الدولي بالسجين، وبعد الإفراج عنه" إن الدول قد أدركت أهمية ذلك في موافقتها وتأييدها لقواعد الحد الأدنى لمعاملة المسجونين في المؤتمرات الدولية التي عقدتها الأمم المتحدة لهذا الغرض فأشارت إلى:

ا- إن واجب المجتمع لا ينتهي بالإفراج عن السجين، ولذلك يجب أن توجد هيئات حكوميه أو خاصة قادرة على مد المسجون المفرج عنه برعاية لاحقه فعاله تهدف إلى تقليل التحامل عليه، والى تأهيله اجتماعيا (القاعدة 64 من القواعد).

ب- يجب أن توجه العناية اعتباراً من بدء تنفيذ العقوبة إلى مستقبل المسجون عقب الإفراج عنه، كما يجب أن يشجع ويساعد على المحافظة على صلاته بالأشخاص والهيئات الخارجية التي يمكنها رعايته وتأهيله، (القاعدة 80).

ج- يجب على المصالح والهيئات الحكومية وغير الحكومية التي تعني بمساعدة المسجونين المفرج عنهم، لإعادة استقرارهم واندماجهم في المجتمع أن تزودهم بمستندات وأوراق إثبات الشخصية، وتامين المسكن والعمل لهم، وتامين الوسائل اللازمة لوصولهم إلى حيث يرغبون الإقامة، وتهيئة معيشتهم لما بعد الإفراج مباشره، (القاعدة 81 من القواعد)".

مظاهر وصور الرعاية اللاحقة للمفرج عنهم:

تقوم مؤسسات الرعاية اللاحقة كجمعيات رعاية المسجونين بتقديم كافة المساعدات والخدمات للمفرج عنهم وتتخذ هذه المساعدات والخدمات مظهرين واضحين هما:

1- منح المساعدات المادية والعينية في صورة ملابس ونقود، ومأوى، وعمل، ووثائق، وأدوات ونحو ذلك.

2- توفير المعونة النفسية والأدبية للتغلب على المشاكل التي قد يتعرض لها المفرج عنه بعد إطلاقه، وخلال الفترة اللاحقة عبر الإرشاد والإشراف والتوجيه.

فأما الإرشاد فهو يعتبر عمليه تهدف إلى معاونة الشخص المفرج عنه ليفهم رغباته الشخصية وعلاقاته بالبيئة ومدى تكيفه بها.

وتعتمد هذه العملية على العلاقة المباشرة بين الشخص وأخصائي الرعاية اللاحقة، بالمقابلات الإرشادية التي تهدف إلى تفعيل التوجيه الذاتي السليم ليستطيع أن يضع خططه، ويغير من عاداته، ويحل مشاكله. أما عن الإشراف والتوجيه فإنه يبدأ قبل الإفراج، حيث أنه كلما ازدادت فرص دراسة ظروف المفرج عنه والمشاكل التي تواجهه كان قادراً على استعادة ثقته بنفسه والتهيؤ لحياته الجديدة، وكل ذلك يتم عبر نوعين من الرعاية اللاحقة:

1- رعاية لاحقه إجبارية: وهي التي تلحق الإفراج المشروط، كنظام البارول، كالملازمة له سواء كان الإفراج انتقائياً أو تلقائياً.

2- رعاية لاحقه اختياريه: وهي التي تمنح للمفرج عنهم الذين يلتمسونها التي يكون لهم مطلق الحرية في قبولها أو رفضها، ولا يوجد فرق في الهدف بين الرعاية اللاحقة الإجبارية أو الاختيارية من ناحية الهدف، لكن الفرق في الامتثال لكل منهما، فحين ترتبط الرعاية اللاحقة الإجبارية عادة بالإشراف الدقيق، والرقابة، والتهديد بالإعادة إلى السجن في حال الإخلال بشروطها، نجد أن الرعاية اللاحقة الاختيارية ترتبط برغبة طالبها ومشيئته. رمضان، (220:1985).

11.2 الدراسات السابقة:

اعتبار أن تطور العلم يعتمد على التراكم المعرفي الذي عبره تتكامل العلوم في شتى المجالات، وحتى تكون هذه الدراسة في نسق الدراسات والخبرات البحثية السابقة، فإنه من الأهمية بمكان أن يتم الاطلاع على بعض دراسات السابقين والنتائج التي توصلوا إليها، ليعمل بالتالي على الإثبات أو الإضافة أو حتى تعديل بعض المفاهيم وفق ما يتوصل إليه من نتائج تقوم على معطيات تعتمد المنهج العلمي المناسب، لذا سيتم خلال هذه الدراسة، عرض ما تم التوصل إليه من دراسات ذات علاقة بموضوع البحث محل الدراسة، فهناك مجموعة من الدراسات على المستوى المحلي السعودي، والإقليمي العربي، والدولي، والتي تناولت هذا الموضوع.

ومن الدراسات المحلية دراسة (الغريب، 2008) التي تناولت موضوع القبول الاجتماعي للمفرج عنهم، ودراسة (الشهراني، 1999) التي هدفت إلى بحث عوامل العود إلى الجريمة في المجتمع السعودي، أما دراسة (الجهني، 1994) فقد بحثت في العوامل الاجتماعية المؤثرة في الاتجاهات نحو المفرج عنهم، وتناولت دراسة (الفالح، 2002) تحليل اتجاهات الطلاب نحو نمط الجريمة، ورصد (الرويلي، 2008) مظاهر الوصم الاجتماعي للمفرج عنهم وعلاقتها بالعودة إلى الجريمة، أما دراسة (الشهراني، 2007) فقد بحثت في تأثير النبذ الاجتماعي على تكيف المسجونين.

ومن الدراسات العربية: فقد بحثت (حمدان، 2001) العود إلى الجريمة في المجتمع الأردني، كما قام (الوريكات، 1995) بدراسة اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو مدى خطورة الجريمة في الأردن، وتم بحث أثر عوامل المتغيرات الاجتماعية والشخصية للعائدين إلى الجريمة، كما بحثت دراسة (نصيب، 1996) في عوامل منع المفرج عنهم من التكيف والتوافق مع المجتمع.

أما الدراسات الدولية فقد بحثت دراسة **(**2003**،** Minor &et al **)** مدى تقبل المفرج عنهم للضوابط الرقابية، وعدم العود إلى الجريمة، أما دراسة (Donnelley 1985**)** فقد بحثت في عوامل التنبؤ بالعود إلى الجريمة، ثم دراسة (Gordon & Weldon, 2003**)** التي بحثت في أثر البرامج التأهيلية وعلاقتها بالعودة إلى الجريمة، أما دراسة (Smith & et al, 2002**)** فقد بحثت العلاقة بين درجة العقوبة والعودة إلى الجريمة، وقام (Virkunen,1976) ببحث العلاقة بين الحرمان من الوالدين والعودة إلى الجريمة، وفيما يلي عرض لهذه الدراسات:

الدراسات المحلية السعودية :

بينت دراسة (الغريب، 2008) والموسومة بالقبول الاجتماعي للمدمن المتعافي، التي هدفت إلى معرفة آراء عينه من أفراد المجتمع بمدينة الرياض نحو القبول الاجتماعي للمدمنين المتعافين، وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي تطبيقاً على عينه قوامها 185 مبحوثاً من أفراد المجتمع مختلفي الخصائص الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، وكان من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

1. أن آراء أكثر من نصف العينة يرون أن من واجب المجتمع تقبل المدمنين بعد تعافيهم، وأن الشخص المدمن بحاجة ماسه إلى رعاية المجتمع، وأنه مريض يحتاج إلى علاج.
2. إن آراء عينة الدراسة نحو المدمن المتعافي تميل إلى الايجابية.
3. إن أكثر من نصف العينة يرون أنه يمكن للمدمن المتعافي تحمل مسئولية الزواج.

4. هناك ارتفاع في درجة الايجابية في إجابات عينة الدراسـة نحـو الارتبـاط بعلاقة عمل مع المدمن المتعافي.
5. توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين متغيرات المبحوثين والاتجاه المجتمعي نحو القبول الاجتماعي للمدمن المتعافي.
6. وجود علاقة ذات دلاله إحصائية بين متغير العمر، ومتغير الحالة التعليميـة، ومتغير الحالة الاجتماعية، ومتغير الوضع الوظيفي مع القبول الاجتماعي في الارتباط بعلاقة زواجيه بالمدمن المتعافي.
7. وجود علاقة بين متغير الحالة الاجتماعية والقبول الاجتماعي في علاقة عمل بالمدمن المتعافي.
8. وجود علاقة بين متغير العمر ومتغير الحالة الاجتماعية، ومتغيـر الوضـع الوظيفي، مع متغير القبول الاجتماعي للارتباط بعلاقة جوار مـع المـدمن المتعافي.
9. وجود علاقة بين متغير العمر، ومتغير الحالة الاجتماعية، ومتغير الوضـع الوظيفي، ومتغير الدخل الشهري، ومتغير القبول الاجتماعي للارتباط بعلاقة صداقه بالمدمن المتعافي.

وتشكل هذه الدراسة علاقة بموضوع البحث الحالي، حيث أن المخدرات تمثل أحد الأبعاد المدروسة، إضافة إلى عدم الاحتقار الاجتماعي ووجود دلالات إحصائية بين بعض العوامل الديموغرافية ومتغير القبول الاجتماعي للارتباط بعلاقة صداقه، وجوار، وعمل، وزواج، بالمدمن المتعافي.

وفي دراسة (الرويلي، 2008) المعنونة "الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود إلى الجريمة" التي هدفت إلى: رصد مظاهر الوصم الاجتماعي الـذي يمارسـه أفـراد المجتمع والأسرة تجاه المفرج عنهم، إيضاح رد الفعل للمفرج عنهم جراء الوصـم من قبل المجتمع ومؤسساته وهيئاته وإفراده، كذلك التعرف على العلاقة بين المكانة الاجتماعية والاقتصادية للمفرج عنهم وعملية الوصم، أيضا العلاقة بـين الوصـم والعودة إلى الجريمة. وقد اتبع البحث المنهج الوصفي بأسلوب المسح الاجتمـاعي

على عينه عشوائية قوامها 117 من السجناء العائدين للجريمـة بمنطقـة الحـدود الشمالية بالسعودية، وعينه عددها 100 من غير العائدين، وكان من ابرز النتائج:

1. تبين أن من أهم مظاهر الوصم الاجتماعي تجاه المفرج عنهم صـحيفة السوابق، وعدم القبـول بالعمـل أو التعامـل معهـم أو مـصاهرتهم وإقصاؤهم وتحقيرهم من قبل أفراد المجتمع.
2. إن مظاهر الوصم الاجتماعي الذي تمارسه الأسرة تجاه المفرج عنهم، مقاطعتهم من قبل الأسرة والأقارب.
3. اتضح اتفاق العائدين وغير العائـدين علـى أن المكانـة الاجتماعيـة والاقتصادية لها علاقة عكسية في تأثير الوصم، فكلما كانت مرتفعه قل تأثير الوصم الاجتماعي.
4. إن نوعية الجريمة تحدد درجة ونوع التقبـل الاجتمـاعي أو الـرفض والتعامل مع المفرج عنهم.

كما توصل (الشهراني، 2007) في دراسـته المعنونـة فـي "تـأثير النبـذ الاجتماعي على تكيف المسجونين: دراسة ميدانيه على العائدين إلى الجريمـة فـي المجتمع السعودي"، التي هدفت إلى بحث ممارسـة المجتمـع للنبـذ الاجتمـاعي (الرسمي وغير الرسمي) ضد السجين العائد وأثره على العودة إلى الجريمة، وعمد الباحث إلى المنهج الوصفي الارتباطي للتحقق من النتائج التي كان أبرزها:

1. أن السجناء العائدين للجريمة وأسرهم يعانون من مستوى معيشي واقتصادي غير مناسب، إضافة إلى كبر حجم الأسرة.
2. إن الجريمة المرتكبة من قبل العائد هي نتاج لوصمه من قبل المجتمع وأسرته والجيران بالانحراف.
3. هناك علاقة بين نبذ المجتمع للسجين وعدم حصوله على عمل ومع العـودة إلى الجريمة، وذلك لأن النبذ الاجتماعي يتعاظم مع التكرار.
4. هناك علاقة بين النبذ من وجهة النظر المجتمعية والفكـرة الراسـخة بـأن السجين العائد للجريمة لا يرجى صلاحه وفاقد للقدرة على إصلاح ذاته وبين العودة إلى ارتكاب الجريمة.

أما دراسة (الفالح، 2002) المعنونة باتجاهات طلاب المرحلة الثانوية نحو المخدرات، التي هدفت إلى: معرفة اتجاهات طلاب الثانوية نحو المخدرات، والتعرف أيضا إلى اتجاهاتهم نحو متعاطي المخدرات، إضافة إلى معرفة اتجاهاتهم نحو الترويج للمخدرات، والتعرف على الفروق في اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية الطلقاء، واتجاهات الموقوفين في قضايا مخدرات. وقد اعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي باستخدام المسح الاجتماعي على عينه قوامها 678 من الطلاب الطلقاء، و40 من الطلاب الموقوفين في قضايا مخدرات. وكان من ابرز النتائج:

1. تبين وجود فروق بين اتجاهات الطلبة على مقاعد الدراسة وزملاؤهم الموقوفين في قضايا مخدرات.
2. أوضحت الدراسة وجود علاقة بين اتجاهات الطلبة نحو المخدرات، والحالة الاجتماعية، ومستوى المؤهل التعليمي للام، وكذلك عدد أفراد الأسرة.
3. ظهر أن هناك فروق في اتجاهات الطلبة نحو مروجي المخدرات، تعزى لمستوى تعليم الأب، وأيضاً نوع الحي.

وفي دراسة (الشهراني، 1999) المعنونة بعوامل العود إلى الجريمة، التي هدفت إلى التعرف على حجم ظاهرة العود في المجتمع السعودي ومدى خطورتها، كذلك تحديد بعض العوامل التي تؤدى لمعاودة الإجرام، وكان من ابرز نتائجها:

1. إن غالبية العائدين للإجرام في المجتمع السعودي هم من فئة الشباب الذين ارتكبوا سابقه أو سابقتين، وأن نسبة العود تقل مع التقدم في العمر.
2. تبين من الدراسة إن أكثر العائدين هم من ذوي التعليم المتدني، وأن هناك علاقة بين العود وارتفاع نسبة الأمية بين آباء وأمهات العائدين.
3. كشفت الدراسة عن وجود علاقة بين العود إلى الجريمة والمستوى الاقتصادي المتدني لآباء العائدين.
4. أوضحت الدراسة عن وجود علاقة بين العود إلى الجريمة وعدم تفريد النزلاء، حيث يتعلم الجديد منهم ثقافة السجن التصادمية مع المجتمع، وتبني أفكار جديدة عن الجريمة.

5. اتضح أن هناك علاقة بين وجود البرامج التدريبية والتأهيلية داخـل الـسجن وبين العود إلى الجريمة.
6. أظهرت الدراسة أن العود إلى الجريمة أكثر في المدن، بينما تقل نسبة العود من سكان القرى وأهل البادية.
7. تبين وجود علاقة ارتباط بين العود وعلاقة العائد بإدارة السجن، وعزوا ذلك إلى أن العلاقة الجيدة مع إدارة السجن قد تشجع على العودة إليه، فـي ظـل عدم الاحتواء الاجتماعي.

وتتمثل علاقة هذه الدراسة بالدراسة الحالية، كون العود إلى الجريمـة هـو المتغير التابع، ومن الأهمية العرض لظاهرة العود ومسبباتها، واعتبار ذلـك مـن العوامل المتأثرة باتجاهات المجتمع السلبية نحو المفرج عنهم الـذين لا يجـدوا إلا السجن الذي تآلفوا معه في حال انعدام البديل.

وتوصلت دراسة (الجهني، 1994) والمعنونة باتجاهات المجتمع السعودي نحو المفرج عنهم، التي هدفت إلى تحديد أثـر العوامـل الاجتماعيـة التـي تتـضمنها خصوصيات المجتمع السعودي على النظرة التي ينظر بها إلـى المفـرج عـنهم، ومعرفة دور الإعلام في تغيير الانطباع السلبي لهذه الاتجاهات، وفق نوع الجريمة.

واعتمد الباحث المنهج الوصفي مستخدما المسح الاجتماعي، ومنهج دراسـة الحالة، وكان من ابرز النتائج:

1. تبين أن ما نسبته **73.9%** من المبحوثين لديهم اتجاهات عامه سـلبيه نحـو السجناء المفرج عنهم.
2. أوضحت الدراسة أن هذه الاتجاهات السلبية، لم تكن مطلقه في مجملها، حيث أن هناك اختلاف نسبي في هذه الاتجاهات يخضع لاختلاف أنماط معينه من الجرائم.
3. غالبية المبحوثين وبنسبة **95.5%** تحددت اتجاهاتهم نحو المفرج عنهم حسب نمط الجريمة ووقعها الاجتماعي المؤثر عبر قيم المجتمع السعودي، وعاداته وتقاليده برفض الجريمة، وعدم الثقة في السجين المفرج عنه، والخوف مـن

التأثير على الآخرين، ولما يترتب عليه من التأثر بانتقادات المجتمع وإقصاؤه لهذه الفئة.

4. فقط **1.8%** كانت اتجاهاتهم السلبية نحو السجناء المفرج عنهم بشكل مطلـق، ولم تتأثر اتجاهاتهم باختلاف نمط الجريمة.

الدراسات العربية:

وبينت دراسة (حمدان، 2001) وعنوانها" العـود للجريمـة فـي المجتمـع الأردني" التي هدفت إلى التعرف على أهم الخصائص الديموغرافيـة والأيكلوجيـة والاقتصادية والاجتماعية للعائدين إلى ارتكاب الجرائم، ومعرفة أنماطها المتكـررة، أيضا لاستجلاء الظروف والدوافع المسببة للانتهاك، وقد كان قوام الدراسـة عينـه عشوائية شملت 350 من مكرري ارتكاب الجريمة، وباستخدام الإحصاء الوصـفي لتحقيق أهدافها فقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

1. إن ظاهرة العود إلى الجريمة تتضح بين صـفوف الـشباب وذوي التعلـيم المنخفض.
2. إن أعلى نسبة للعود إلى الجريمة تظهر في صفوف الشباب العزاب.
3. هناك علاقة بين التفكك الأسري وعدد مرات العود إلى الجريمة.
4. هناك علاقة بين الوضع المادي الأسري وعدد مرات العودة إلى الجريمة.
5. وجود علاقة بين عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم وعدد مرات العـود إلـى الجريمة.
6. هناك علاقة بين المخالطة الإجرامية داخل السجن وخارجه وعـدد مـرات العود للجريمة.

وتوصلت دراسة (نصيب، 1996) المعنونة "عوامل عدم التكيف الاجتمـاعي للمفرج عنهم وعلاقتها بالعود للجريمـة: دراسـة ميدانيـه للعائـدين بالمؤسـسة الإصلاحية بدولة قطر"، التي هدفت إلى التعرف على العوامل التي تمنـع الـسجين المفرج عنه من التكيف والتوافق مع المجتمع، وفي حالة حدوثها ما مدى اعتبارهـا من مسببات العود إلى الجريمة؟، أيضا تبيان مدى التكامل بين موقع المفرج عنـه

الأول (السجن) وبين متطلب إعداده وتهيئته لحياته اللاحقة خارجه. وكان من ابرز النتائج:

1. وجود عوامل مرتبطة بالسجن مثل: ضعف التهذيب الديني والأخلاقي، وبالتالي ضعف الوازع الديني، انخفاض المستوى التعليمي، وانخفـاض معـدل الـدخل الشهري، وعدم وجود فرص عمل مناسبة.
2. عوامل مرتبطة بالأسرة مثل: عدم المعاملة الجيدة، وتقدير واحترام السجين بعد الإفراج عنه، وملازمة وصمه السلبي.
3. عوامل مرتبطة بالأقارب مثل: عدم الزيارة ، وعدم الرغبـة فـي المـصاهرة، وعدم الرغبة في إقامة علاقات جيده معه.
4. عوامل محيطه بالبيئة المحيطة به مثل: نوعية الأصـدقاء، ونوعيـة الـسكن، ومستوى الحي الذي يسكن فيه.
5. عوامل مرتبطة بجهات العمل: وتتمثل في رفض رجوعه إلى عملـه الأول، أو انخفاض مستحقاته الوظيفية، والنظرة الدونية من زملائه بالعمل، وعدم وجـود تشريع ملزم بتشغيل المفرج عنهم.
6. عوامل مرتبطة بالإعداد المهني للسجن مثل: عدم الإعـداد والتـدريب لحرفـة يحتاجها المجتمع، وبالتالي تعود بالنفع على المفرج عنه، والقصور المتمثل فـي عدم استحداث البرامج المناسبة في السجون.

أما دراسة (الوريكات، 1995) المعنونة "اتجاهات طلبـة جامعـة مؤتـة نحـو الجريمة" التي هدفت إلى التعرف على اتجاهات الطلبة الجامعيين نحو مدى خطورة الجريمة في المجتمع الأردني، ومعرفـة أثـر المتغيـرات الديموغرافيـه، علـى الاستجابة، وتمثلت العينة من371 مبحوثاً ومبحوثـة، واسـتخدم الباحـث المـنهج الوصفي، عبر المسح الاجتماعي بواسطة لاستبانه، وقد خلصت الدراسة إلى نتـائج من أبرزها:

1. أن الجرائم الأخلاقية تقع ضمن درجة الخطورة الأولى من وجهة نظـر المبحوثين.
2. العنف والمخدرات والسرقة جاءت في المرتبة الثانية من ناحية الخطورة.

3. كان للمتغيرات المستقلة الديموغرافية (الجنس، والدخل الشهري للأسرة، والمستوى التعليمي للوالدين) أثراً على المتغير التابع (إجابة المبحوثين)

وبينت دراسة (عبد السلام، 1989) المعنونة "العود للجريمة من منظور نفسي اجتماعي" التي هدفت إلى إيضاح أهم السمات النفسية التي تميز المجـرمين، ومـا مستويات الذكاء السائدة لدى المجرمين، كذلك أهم المتغيرات الاجتماعية والشخصية التي تميز مجرمين العود. واشتملت عينة الدراسة على 101 سجيناً صومالياً، و99 سجيناً أردنياً، و97 سجيناً سعودياً، بمجموع 297 سجيناً من الـذكور المحكـومين بالسجن المدون عليهم سوابق قبل الجريمة الحالية. وكان من ابرز النتائج:

1. أن أكثر المتغيرات النفسية أشارت إلى وجود عدم الـسواء وبـصوره كبيـره وبأشكال متعددة لدى المجرمين العائدين.
2. أظهرت النتائج أن أفراد العينة ينتمون من حيث القدرة العقلية إلى مستويات دون المتوسط بكثير، ولا يستطيعون بحكم قدراتهم المحدودة حـسن التعامـل وإدارة شئون حياتهم بصوره فاعله ومتوافقة، وبالتالي يتورطـون بارتكـاب الجريمـة كوسيلة للتخلص من مشاكلهم، إضافة إلى إنهم يعجزون عن تقدير الأمور بشكل متوازن، مما يزيد من انغماسهم في المشاكل وسوء حالهم.

الدراسات الأجنبية:

سيتم عرض بعض الدراسات التي تمثل ارتباط مع موضوع الدراسة الحالية في بعض جوانبها، ومنها:

دراسة مينور وآخرون (Minor & et al , 2003) عن المراقبين من الـسجناء المفرج عنهم ومدى التزامهم في عدم العود إلى الجريمة التي هدفت إلى فحص مدى تقبل المفرج عنهم للضوابط الرقابية لما بعد الإفراج، وبالتالي معرفة أثر الإصـلاح بالسجن على التزامهم داخل المجتمع معتمدة على عينة قوامها من 200 سجناء مـن ولاية كنتا كي الأمريكية الذين تم الإفراج عنهم في الأول من كانون الثـاني 1996، وتم إخضاعهم للمراقبة حتى حزيران 1999، وكان من ابرز نتائجها:

1. أن 5.69% من السجناء المفرج عنهم لم يعودوا إلى السجن خلال أول سنتين من إخضاعهم لبرنامج رقابي، ولم تصدر عنهم أي مخالفـه تخـل بـشروط ألمراقبه، ولم يحصل منهم انتهاك بأي جريمة أخرى.
2. إن 5.31% من السجناء المفرج عنهم عادوا لارتكاب الجرائم خلال الـسنتين الأوليتين من فترة البرنامج الرقابي.

وتمثل علاقة هذه الدراسة بالدراسة الحالية أنها أوضحت تحسناً طـرأ علـى مسار المفرج عنهم سلوكياً بعد نفاذ محكوميتهم، وفي هذا دلالـة علـى الاعتبـار بالسجن، والرغبة في الحياة السوية التي يساعدهم عليها تقبل المجتمع لهم، وإعـادة اندماجهم فيه، للحد من عودتهم إلى الجريمة، حيث يشكل ذلك متغيراً تابعاً في هـذه الدراسة.

دراسة جوردن ووبلدون (Gordon & Weldon ,2003) التـي هـدفت إلـى معرفة أثر البرامج التأهيلية على النزلاء وعلاقتها بالعودة إلى الجريمة بعد الإفراج عنهم، وذلك في مركز هوتسفيلد للإصلاح في ولاية فرجينيا الغربية للفترة 1999 - 2000، وتم التطبيق على النزلاء الذين استفادوا من برامج التعليم وبرامج التـدريب المهني، وكان من ابرز النتائج:

1. وجود تأثير ايجابي في تخفيض معدل العود إلى الجريمة بالنسبة للنزلاء الذين اشتركوا في برامج التعليم وبنسبة 6.71**%**.
2. نسبة 8.75**%** سجلت كانخفاض في معدل العود إلى الجريمة للنـزلاء الـذين استفادوا من برامج التأهيل المهني.
3. كانت نسبة انخفاض معدل العودة إلى الجريمة 2.6**%** بالنسبة للذين لم يشاركوا في أي من هذه البرامج.

وخلصت الدراسة إلى نتيجة عامه مفادها أن التأهيل عبر البرامج التعليميـة، والبرامج المهنية يهيئ المفرج عنه لحياة مغايره لوضعه السابق، ويحد من عودتـه إلى الجريمة.

وتمثل هذه الدراسة علاقة مع الدراسة الحالية، كون المفرج عنه يكتسب ما يحتاجه من خبرات لتحسين وضعه، وما يحتاجه من المجتمع هو القبول والاحتواء ليعود مساهما في هذا المجتمع.

دراسة سميث وآخرون (Smith & et al ,2002) التي هدفت إلى بحث العلاقة بين مستوى العقوبة والعود إلى الجريمة وذلك بإجراء تحليل على 111 مخطوط من الدراسات الكندية التي مثلتها عينات مكونه من 442 مذنباً بالغاً وحدثاً، من الجنسين، وكان من ابرز النتائج:

1. أن نسبة العودة إلى الجريمة سجلت ارتفاعا مقداره 3% وذلك نتيجة العقوبات القاسية التي لا تراعى فيها الجوانب الإنسانية، وتكون العقوبة لمجرد العقوبة.
2. أن عقوبة سلب الحرية التي تتجاوز مدتها السنتين يصاحبها زيادة في معدل العودة إلى الجريمة معدل 7%.
3. العقوبات السالبة للحرية قصيرة الأجل التي لا تزيد على ستة أشهر لم تسجل أي نسبة تأثير على معدل جرائم العود.

ويتضح من هذه الدراسة أهمية ما يشير إلى ضرورة التعجيل في احتواء المفرج عنه وأن البداية تكون أسهل بعد المدة القصيرة وقبل التورط في مدة طويلة تشكل نسبه معتدلة في التأثر بثقافة السجن، وبالتالي احتمال أكبر في العود إلى الجريمة.

دراسة دوناللي **(**Donnelly,1985**)** بعنوان" العود إلى الجريمة من منظور اجتماعي" التي هدفت إلى دراسة العوامل الاجتماعية التي تنبئ بمعاودة ارتكاب الجريمة في نيويورك، على عينه من 90 مجرماً عائداً، مستخدماً استبياناً مستقلا شمل العديد من المتغيرات المستقلة منها: المكانة الاجتماعية، ونوع الجريمة، ونوع العمل، والمهارات الاجتماعية، وتعاطي المخدرات، ومدة البقاء في السجن. إما المتغيرات التابعة فكانت العود إلى الجريمة باعتباره متصلا من عود لجرائم صغرى إلى والعود لجرائم كبرى. ومن من ابرز النتائج:

1. تبين أن العامل الوحيد ذا الدلالة للتنبؤ بالعود إلى الإجرام هو مدة البقاء في السجن، أي إنه كلما طال بقاء الفرد في السجن زاد احتمال عودته إلى الجريمة.

2. إن الأفراد الذين مكثوا مدة طويلة في السجن يميلون إلى العزلـة الاجتماعيـة، ولديهم إحساس بعدم القدرة على السيطرة على أنفسهم، وغيـر قـادرين عـن الإقلاع عن المخدرات بإشكالها.

وتتمثل علاقة هذه الدراسة بالدراسة الحالية، أن الاتجاهات السلبية التي تواجه المفرج عنه قد تشكل تعزيزاً لعزلته المتولدة عن سجنه وبعده عن مجتمعه الأصـلي التي يحتاج إلى رعاية خاصة ووضع مغاير للخروج منها.

دراسة فيركونين (Virkunen,1976) التي تناولت "العلاقـة بـين الحرمـان للوالدين والعود إلى الجريمة" في بريطانيا، حيث قام بدراسة مجموعتين متبـاينتين الأولى من 65 شخصا كانوا عائدين للجريمة، والأخرى من 53 ارتكابهم للجريمة لأول مره، واعتبار الفقدان الوالدين هو المتغير الأساس على العود إلـى الجـرائم، وكان من ابرز النتائج:

1. وجود علاقة ارتباطيه موجبه بين الحرمان للوالدين والعود إلى الجريمة.
2. إن وفاة الأب بالذات لها كبير الأثر في احتمال العودة إلى الجريمة من قبل الذين في كنفه.
3. إن عدم تقبل الأسرة للفرد المفرج عنه من المؤسسة الإصلاحية يشكل نوعاً من الحرمان للوالدين، إن لم يكن أشد وقعاً عليه لأنه حرمان مسبب بنـوع الجـرم المرتكب، وليس حرماناً قدرياً سببه إما المـوت أو الانفـصال أو الطـلاق، أو لظروف قاهره. وهذا يؤدي بالتالي إلى العود.

وتتميز الدراسة الحالية بأنها بحثت العلاقة بين العـود إلـى لجريمـة وبـين الاتجاهات المجتمعية وبين اتجاهات السجناء المفرج عنهم نحو أنفسهم.

الفصل الثالث

المنهجية والتصميم

سيتناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية الدراسة من حيث وصف خصائص العينة، وعدد المفردات، وإجراءاتها، وأداة الدراسة، وأسلوب معالجة البيانات.

1.3 منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بطريقة المقابلة الشخصية بطريقة الاستبانة والمنهج الوصفي التحليلي لاكتشاف العلاقات والارتباطات بين المتغيرات، ويعد المسح الاجتماعي أكثر أنماط البحوث الوصفية التي تهدف إلى الوصول إلى صورة متكاملة لجوانب مجتمع العينة (Saslow, 1982) الذي تضمن مسحاً مكتبياً بالرجوع إلى العديد من المصادر والمراجع الجاهزة لبناء الإطار النظري للدراسة، ومن ثم الاستطلاع الميداني لجمع البيانات عن طريق أداة الدراسة وإجابة تساؤلات الدراسة بعد التحليل الإحصائي المناسب.

2.3 مجتمع الدراسة :

تكون مجتمع الدراسة الإحصائي المستهدف من جميع ساكني منطقة تبوك من السعوديين القادرين على التعبير عن اتجاهاتهم، البالغ عددهم وفق آخر إحصاء لمصلحة الإحصاءات العامة السعودية لعام 2006 بما مجموعه حوالي 594271 نسمه، والموزعين على مدن تبوك وفق الجدول التالي:

الجدول (1)

توزيع مجتمع الدراسة حسب المحافظات

المدينة	ذكور	إناث	المجموع	الأهمية النسبية للمنطقة	حجم العينة المسحوب
تبوك	218281	199620	417901	%70	844
الوجه	16880	16836	33716	%6	68
ضباء	19330	19479	38809	%7	78
تيماء	14970	15616	30586	%5	62
املج	23612	24651	48263	%8	97
حقل	12602	12394	24996	%4	50
المجموع	305675	288596	594271	%100	1200

3.3 عينة الدراسة :

تم اخذ عينه عشوائية بسيطة تناسبية عنقودية حجمها 1200 وحدة معاينة من أصل 1500 إستبانة تم توزيعها على جميع مدن منطقة تبوك وزعت حسب الأهمية النسبية بين المدن، مستهدف وحدة المعاينة المكونة من كل شخص بالغ عاقل قادر على التعبير عن اتجاهاته نحو أهداف الدراسة المتعلقة بالسجناء المفرج عنهم، وقد تم التوخي على أن تمثل العينة المجتمع الأصلي للدراسة، بتوزيع جغرافي وفق الجدول 1.

كما تم الاعتماد على عينة أخرى من النزلاء في سجون منطقة تبوك بلغت 108 سجناء، من أصل 978 سجين، اختيروا بطريقه عشوائية من بين السجلات الخاصة بهم في سجون تبوك، بهدف التعرف على اتجاهات السجناء نحو أنفسهم، ونحو اتجاهاتهم لنظرة الناس في الخارج إليهم بعد الخروج من السجن وأثرها على عودتهم إلى الجريمة.

4.3 أداة الدراسة :

تم تصميم استبانتين رئيسيتين مغلقتين من قبل الباحث، حيث تكونت أداة الدراسة الأولى من استبانة تخص المواطنين السعوديين في منطقة تبوك، والثانية تخص النزلاء في سجون منطقة تبوك كالتالي:

الاستبيان الأول: وهو: استبيان قياس اتجاهات المواطنين من الجنسين نحو السجناء المفرج عنهم، وقد شمل ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: ويشمل على البيانات والمعلومات الشخصية لأفراد عينة الدراسة (النوع، والعمر، والمهنة، والحالة الاجتماعية، ومكان الإقامة، والمستوى العلمي، والدخل الشهري).

الجزء الثاني: وأشتمل على 51 فقره شملت مقاييس تمثل معايير **Normative assimilation** منها خمس فقرات (1-5) تدور حول صحيفة السوابق للمفرج عنه، أما مقياس الاحتقار الاجتماعي فقد أشتمل على سبعة فقرات (6-12)، ومقياس عدم الجوار عبر ثمانية فقرات (13-20)، وتأتي خمسة فقرات (21-25) لقياس عدم

المشاركة التجارية، كذلك ستة فقرات (26-31) لعدم المصاهرة، إما عدم المشاركة الاجتماعية فقد تم قياسها عبر خمسة فقرات (32-36)، وهناك عدم الكفالة والضمان التي قيست بالفقرات (37-41)، وعدم الأمانة فقد قيست بالفقرات (42-47)، أمـا الأربع فقرات الأخيرة (48-51) فقد كانت لقياس عدم النزاهة.

الجزء الثالث: وقد أشتمل على 46 فقره شملت مقاييس للاتجاهات وفق متغير نمط الجريمة، منها أربعة فقرات (52-55) لقياس القتل العمد، أمـا القتـل الخطـأ فالفقرات الأربع (56-59)، أيضا أربعة فقرات (60-63) لقياس الاعتداء الجسدي، والانتهاك البيئي (64-68)، والاغتصاب من خلال أربعة فقرات (69-72)، وثلاثة فقرات للشذوذ الجنسي(73-75)، أما اختطاف الأشخاص فتقيـسه الفقـرات (76-79)، والمخدرات (80-83)، والمسكرات (84-87)، ولقياس الاختلاس استخدمت أربعة فقرات (88-91)، أيضاً النصب (92-94)، والثلاثة فقرات الأخيـرة (95-97) فكانت لقياس التزوير.

الاستبيان الثاني: وهو: استبيان قياس رأي النزلاء الذكور فـي إصـلاحيات منطقة تبوك، وقد شملت ثلاثة أجزاء:

الجزء الأول: ويشمل البيانات والمعلومـات الخاصـة بـالنزلاء (العمـر، والمستوى العلمي، ومكان الإقامة، ونوعية الحي السكني، وعدد أفراد الأسرة المقيم معهم المبحوث، وعدد غرف المسكن، إضافة إلى الدخل الشهري بالريال السعودي، كذلك المهنة والسجل العدلي، وفاعلية الإصلاح والتأهيل وتقييمها، وتحديـد نوعيـة المعاملة بعد الإفراج التي كان لها تأثير على العودة إلى الجريمة.

الجزء الثاني: أشتمل على 43 فقرة قياس نحو متغيرات أزمة الإفـراج مـن وجهة نظر العائدين إلى الجريمة، ومدى أثرها على تكرارهم، وكانت على التوالي: الفقرات (1-5) لقياس علاقة صحيفة السوابق، والفقرات (6-11) لقيـاس علاقـة الاحتقار الاجتماعي بالعودة إلى الجريمة، أما عدم الجوار فتقيـسه الفقـرات (12-16)، وعدم المشاركة التجارية (17-21)، ومن (22-26) لعدم المـصاهرة، أمـا قياس عدم المشاركة الاجتماعية (27-31)، وكذلك عدم الكفالة والضمان بـالفقرات (32-35)، وعدم الأمانة (36-39)، وأخيرا عدم النزاهة (40-43).

وقد تم تدريج مقاييس الدراسة للجزء الثاني والثالث في الاستبيان الأول والثاني في الاستبيان الثاني حسب معيار لكيرت الخماسي إلى (1-لا أوافق بشده، 2-لا أوافق، 3-محايد، 4- أوافق، 5-أوافق بشدة). كما تم الاعتماد على مقياس الوسط الحسابي للتدرج كالتالي: من 1 إلى 1.49 لا أوافق بشده، ومن 1.5 إلى 2.49 باعتبارها لا أوافق، ومن 2.5 إلى 3.49 باعتبارها محايد، ومن 3.5 إلى 4.49 باعتباره أوافق، وأكثر من 4.49 باعتبارها أوافق بشدة. وحسب درجة الاتجاه العام للعنصر تم تحويل التدرج إلى ثلاثي لكي يعطي تصور أقرب وأوضح للواقع كما يلي: من 1 إلى 1.67 اتجاه عام ضعيف، من 1.68 إلى 3.34 اتجاه عام متوسط، من 3.35 إلى 5 اتجاه عام مرتفع أو قوي. مع العلم أنه تم معالجة جميع الفقرات لجميع العناصر لتتناسق مع تدرج واحد، وذلك بقلب تدرج الفقرات الايجابية إلى سلبية للحصول على الاتجاه العام السلبي نحو السجناء المفرج عنهم.

5.3 صدق أداة الدراسة:

بعد اكتمال المحتوى تم عرض الاستبيانين بشكلها الأولي على عشرة محكمين من الأساتذة المتخصصين في العلوم الاجتماعية، والنفسية، والإدارية، في جامعة مؤتة، الذين قاموا مشكورين بوضع ملاحظاتهم فيما يتعلق ببعض المفاهيم، وإعادة صياغة بعض الأسئلة والفقرات، حيث تم الأخذ بآرائهم والقيام بالتعديلات المقترحة بما يتناسب مع العلاقة بين المتغيرات محل البحث.

6.3 ثبات أداة الدراسة:

تم التأكد من ثبات أداة الدراسة، من خلال عرضها مبدئياً، وتوزيعها على عينة استطلاعية تجريبية بلغت 30 مبحوثاً لكل عينة، وتم تعديل الاستمارتين بناءاً على أراء عينة الدراسة الاستطلاعية، وبعد تعديل الاستبانتين تم استخراج معامل ثباتهما باستخدام معادلة كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha) لفقرات كل مجال على حدة وللأداة ككل، ليتم التحقق من مدى درجة اتساق كل فقرة من فقراتها بعضها

البعض، وبالتالي ثبات الأداة ككل. وكانت النتائج كما هي موضحة في الجدولين 2- أ ، و2 – ب الآتي:

الجدول رقم 2- أ

قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير (مستقل وتابع) وبجميع الأبعاد المتعلق باستبيان عينة المجتمع المحلي لمنطقة تبوك (الاستبيان الأول).

معامل الثبات (كرونباخ ألفا)	اسم المتغير والبعد	رقم الفقرة في الاستمارة
%72.5	صحيفة السوابق	1 ـ 5
%64.1	الاحتقار الاجتماعي	6 ـ 12
%67.5	عدم الجوار	13 ـ 20
%61.5	عدم المشاركة التجارية	20 ـ 25
%79.6	عدم المصاهرة	26 ـ 31
%65.4	عدم المشاركة الاجتماعية	32 - 36
%66.8	عدم الكفالة	37 - 41
%77.2	عدم الأمانة	42 ـ 47
%61.3	عدم النزاهة	48 ـ 51
%69.8	القتل العمد	52 ـ 55
%85.4	القتل الخطأ	56 - 59
%86.8	الاعتداء الجسدي	60 - 63
%67.5	الانتهاك البيئي	64 ـ 68
%61.0	الاغتصاب	69 ـ 72
%69.8	الشذوذ الجنسي	73 ـ 75
%78.4	اختطاف الأشخاص	76 - 79
%87.8	المخدرات	80 - 83
%72.5	المسكرات	84 ـ 87
%87.4	الاختلاس	88 ـ 91
%86.8	النصب	92 - 94
%67.5	التزوير	95 - 97
%80.5	الكلي للاستمارة	جميع الفقرات

الجدول رقم 2-ب

قيمة معامل الثبات للاتساق الداخلي لكل متغير (مستقل وتابع) وبجميع الأبعاد المتعلق باستبيان عينة نزلاء السجون في منطقة تبوك (الاستبيان االثاني).

معامل الثبات (كرونباخ ألفا)	اسم المتغير والبعد	رقم الفقرة في الاستمارة
%80.8	صحيفة السوابق	1 ـ 5
%82.4	الاحتقار الاجتماعي	6 ـ 11
%77.5	عدم الجوار	12 ـ 16
%87.2	عدم المشاركة التجارية	17 ـ 21
%86.1	عدم المصاهرة	22 ـ 26
%83.7	عدم المشاركة الاجتماعية	27 - 31
%66.8	عدم الضمان والكفالة	32 - 35
%76.7	عدم الأمانة	36 ـ 39
%75.1	عدم النزاهة	40 ـ 43
%86.7	الكلي للاستمارة	جميع الفقرات

يتبين من نتائج الجدولين 2-أ ، و2 – ب أن معامل الثبات لجميع متغيـرات وأبعاد الدراسة مقبول لإجراء الدراسة بمصداقية، حيث بلغت قيمة معامـل الثبـات الكلي المتعلقة باستبيان المجتمع المحلي حوالي 80%، والآخر المتعلـق بـالنزلاء حوالي 87، وهي نسب ثبات مرتفعة ومقبولة لأغراض التحليل الإحصائي والبحـث العلمي.

7.3 المعالجة الإحصائية:

لغرض الإجابة عن أسئلة الدراسة وفحص فرضياتها، فقد اعتمدت الدراسـة على الرزمة الإحصائية (SPSS) في التحليـل، مـن خـلال اسـتخدام الأسـاليب الإحصائية التالية:

1. مقياس الإحصاء الوصفي(Descriptive Statistic Measures) وذلـك لوصـف خصائص عينة الدراسة، اعتماداً على التكرارات والنسب المئوية، ومن أجـل

الإجابة عن أسئلة الدراسة، ومعرفة الأهمية النسبية باستخدام المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية.

2. تحليل الانحدار المتعدد المتدرج (Regression Analysis Stepwise Multiple) لاختبار دخول المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ بالمتغير التابع وهو الاتجاهات العامة نحو النزلاء الذكور في إصلاحيات منطقة تبوك، بهدف اختبار صلاحية نموذج الدراسة وتأثير المتغيرات المستقلة وهي: متغيرات أزمة الإفراج من وجهة نظر العائدين إلى الجريمة، ومدى أثرها على تكرارهم، وكانت على التوالي: صحيفة السوابق للمفرج عنه، الاحتقار الاجتماعي، وعدم الجوار، وعدم المشاركة التجارية، وعدم المصاهرة، وعدم المشاركة الاجتماعية، وعدم الكفالة والضمان، وعدم الأمانة، وعدم النزاهة.

وبين المتغيرات المستقلة في معادلة التنبؤ بالمتغير التابع وهو الاتجاهات العامة نحو النزلاء الذكور في إصلاحيات منطقة تبوك، بهدف اختبار صلاحية نموذج الدراسة وتأثير المتغيرات المستقلة المتعلقة في متغير نمط الجريمة وهي: القتل العمد، والقتل الخطأ، والاعتداء الجسدي، والانتهاك البيئي، والاغتصاب، والشذوذ الجنسي، واختطاف الأشخاص، والمخدرات، والنصب، والتزوير، والمسكرات.

بموجب هذه الطريقة، فإنه يتم بالتدريج إدخال المؤشرات بمعادلة الانحدار(**يتم اختيار المتغير من بين المتغيرات الباقية لادخاله في معادلة الانحدار، وفق معيار تعظيم مربع معامل الارتباط الكلي R^2، بمعنى إن المتغير الذي يدخل في المعادلة هو ذلك المتغير الذي تؤدي اضافته إلى جعل معامل ارتباط المتغيرات بما فيها المتغير المضاف مع المتغير التابع اكبر ما يمكن).**

طالما أدى ذلك إلى زيادة في معامل التحديد R^2، ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة الإحصائية المختار سلفاً (0.05)، وقد استخدمت هذه الطريقة لجميع عينة الدراسة. ولتحديد أهمية المؤشرات المتنبئة النسبية في التنبؤ قورنت قيم معاملاتها الانحدارية المعيارية. كما تم تحويل بيانات الاتجاهات العامة لعناصر الدراسة، وللاتجاه العام من معيار لكيرت الخماسي إلى الثلاثي بناءاً على التدرج

حسب مقياس الوسط الحسابي له وذلك بتوزيعه حسب درجة الأهمية للاتجاه كالتالي: من 1 إلى 1.67 اتجاه ضعيف، ومن 1.68 إلى 3.34 اتجاه متوسط، ومـن 3.35 إلى 5.0 اتجاه قوي. كما تم التعامل مع الفقرات العكسية وذلك بعكس الاتجاه حيـث أصبح (5-لا أوافق بشده، 4-لا أوافق، 3-محايد، 2- أوافق، 1-أوافق بشدة) ليتفق مع الاتجاه العام ودرجته الكلية نحو النزلاء الذكور في إصلاحيات منطقة تبوك.

3 . معامل الارتباط الاسمي لإجراء فحص العلاقات الارتباطيـة بـين متغيـرات الدراسة بمختلف أبعادها المستقلة المتعلقة بالعناصر الاقتصادية مع المتغير والتابعة وهو الاتجاه العام لجميع العناصر.

4. استخدام تحليل التباين الأحادي (One way ANOVA) وتحليل ت (T-Test) للفرق بين متوسطين لدراسة الفرق بين المتوسطات، أما الجانب الإحصائي لاستخراج المقارنات البعدية فقد تم الاعتماد علـى اختبـار أقـل الفـروق المعنوية LSD.

5. التحليل العاملي Factor Analyses لتحديد العوامل المؤثرة في مستوى العـود للسجن من قبل السجناء المفرج عنهم.

جدول 3

خصائص المجتمع المحلي المدروس في الاستبيان الأول في ضوء المتغيرات الديموغرافية.

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية (%)
النوع الاجتماعي	ذكر	701	58.7
	أنثى	494	41.3
المؤهل العلمي	أمي	76	6.4
	يقرأ ويكتب	60	5.1
	إعدادي	118	10.0
	ثانوي	272	23.0
	بكالوريوس	657	55.5
	دراسات عليا	1	0.1
الحالة الاجتماعية	أعزب / عزباء	318	27.1
	متزوج / متزوجة	767	65.3
	مطلق / مطلقة	67	5.7
	أرمل / أرمله	23	2.0
الفئة العمرية (سنة)	18 - 25	203	16.9
	26 – 33	334	27.9
	34 - 41	348	29.0
	42 - 49	205	17.1
	50 فأكثر	110	9.2
المهنة	موظف قطاع حكومي	728	62.4
	موظف قطاع خاص	115	9.6
	متقاعد	58	5.0
	القطاع مهني	55	4.7
	القطاع صناعي	30	2.6
	عاطل عن العمل	180	15.0
الدخل الشهري (ريال سعودي)	3000 فما دون	324	29.0
	3001 - 4000	91	8.2
	4001 - 5000	99	8.9
	5001 فأكثر	602	53.9
مكان الإقامة	بادية	178	15.5
	ريف	169	14.7
	حضر	805	69.9

- ملاحظة: بلغ حجم العينة الكلية 1200 مبحوث، ولكن نظراً لوجود بعض البيانات المفقودة ربما لا تساوي بعض الفقرات لهذا العدد، حيث تم حساب الأهمية النسبية بعد استبعاد البيانات المفقودة.

وحول البيانات الاجتماعية والديموغرافية لمجتمع عينة الدراسة المستهدفة بإعطاء اتجاهاتهم حول السجناء والمتعلقة بالاستبيان الأول، تبين النتائج في الجدول 3 أن 58.7% من عينة الدراسة كانوا من الذكور مقابل 41.3% من الإناث. ويتضح أن المستوى التعليمي لدى عينة الدراسة يعد مرتفعاً نوعاً ما حيث بلغت نسبة الحاصلين على مؤهل جامعي 55.6%، والثانوي 23%، بينما لم تتجاوز نسبة الأمية بين عناصر العينة عن 6.4%.

كما كانت الحالة الاجتماعية عند 65.3% من عينة الدراسة من المتزوجين، مقابل حوالي 27% من العزاب، أما الأرامل والمنفصلين والمطلقين فلم يتعدوا 7.7% من عدد الأشخاص في عينة الدراسة.

وكان توزيع الأعمار يقع ضمن الفئة المتوسطة العمر حيث بلغت نسبة الذين تقع أعمارهم بين 34 و41 سنة 29% من عدد أفراد العينة، والذين تقع أعمارهم من 26 إلى 33 سنة حوالي 28%، أما الذين تزيد أعمارهم عن 50 سنة فلم يتعدوا 9.2% من عدد أفراد العينة.

ومن الملاحظ أن 62.4% من أفراد عينة الدراسة كانوا من العاملين في القطاع العام، مقابل 15% كانوا عاطلين عن العمل. وعليه بلغت نسبة الذين تزيد دخولهم الشهرية عن 5000 ريال سعودي حوالي 54%، والذين تقل دخولهم عن 3000 ريال 29% من أفراد العينة المستهدفة. وبخصوص مكان الإقامة تبين أن حوالي 70% من العينة المستهدفة كانوا من الحضر مقابل 15.5% من البادية، و14.7% من الريف.

جدول 4

خصائص نزلاء السجون في الاستبيان الثانية في ضوء المتغيرات الديموغرافية.

المتغير	فئات المتغير	العدد	النسبة المئوية (%)
حجم الأسرة (فرد)	3 فأقل	12	11.4
	4 - 6	41	39.0
	7 - 9	29	27.6
	10 فأكثر	23	21.9
الفئة العمرية (سنة)	18 - 22	14	13.0
	23 - 27	21	19.4
	28 - 32	34	31.5
	33 - 37	15	13.9
	38 - 42	11	10.2
	43 فأكثر	13	12.0
المستوى التعليمي	أمي	12	11.2
	يقرأ ويكتب	10	9.3
	ابتدائي	31	29.0
	إعدادي	26	24.3
	ثانوي	26	24.3
	جامعي	2	1.9
الحالة الاجتماعية	أعزب	67	62.0
	متزوج	36	33.3
	مطلق	4	3.7
	أرمل	1	0.9
المهنة قبل دخول السجن	موظف قطاع حكومي	21	19.6
	موظف قطاع خاص	11	10.3
	تاجر	7	6.5
	طالب	18	16.8
	مزارع	7	6.5
	عامل	9	8.4
	عاطل عن العمل	31	29.0
	أخرى	3	2.8

الدخل الشهري (ريال سعودي)	1000 فما دون	36	34.6
	2000 - 1000	24	23.1
	3000 - 2001	19	18.3
	4000 – 3001	5	4.8
	5000 - 4001	8	7.7
	5001 فأكثر	12	11.5
مكان الإقامة	بادية	11	10.5
	ريف	29	27.9
	حضر	65	61.9
مستوى الحي الذي يسكن فيه	راقي	9	8.5
	متوسط	51	48.1
	شعبي	46	43.4
عدد غرف المسكن (غرفة)	1	4	3.8
	2	12	11.3
	3	29	27.9
	4	23	21.7
	5 فأكثر	38	35.8

- ملاحظة: بلغ حجم العينة الكلية 108 مبحوث، ولكن نظراً لوجود بعض البيانات المفقودة ربما لا تساوي بعض الفقرات لهذا العدد، حيث تم حساب الأهمية النسبية بعد استبعاد البيانات المفقودة.

وحول الخصائص الديموغرافية لنزلاء السجون في منطقة تبوك، تبين النتائج في الجدول 4 أن متوسط حجم الأسرة لديهم بلغ 6.05 فرداً، حيث تبين أن الذين تقع فئة حجم الأسرة لديهم من 4 إلى 6 أفراد 39%، مقابل 27.6% من النزلاء تقع فئة حجم الأسرة لديهم من 7 إلى 9 أفراد، بينما لم تتعدى نسبة الذين تقل حجم أسـرهم عن 4 أفراد 11.4%.

ومن الملاحظ أن 31.5% من النزلاء تقع أعمارهم ضمن الفئة العمرية مـن 28 إلى 32 سنة، و19.4% ضمن الفئة العمرية من 23 إلى 27 سنة، والذين تقـع

أعمارهم من 33 إلى 37 سنة حوالي 14%، بينما لم تتجاوز نسبة الذين تزيد أعمارهم عن 38 سنة 22.2%.

ومن الملاحظ أن نسبة النزلاء الحاصلين على الدرجة العلمية الجامعية لم يتجاوزوا 2%، في المقابل كانت نسبة الأمية بينهم 11.2%، كما بلغت نسبة الحاصلين على الابتدائية والذين يستطيعون القراءة والكتابة 38.3%، والحاصلين على الدرجة التعليمية الإعدادية والثانوية 48.6%، ومن هذه النتائج وبعد مقارنتها مع النتائج للمستوى العام في الجدول 3 نجد أن المستوى التعليمي لدى النزلاء أقل من المستوى العام بشكل واضح.

وتبين النتائج أن 62% من النزلاء من العزاب مقابل 33.3% من المتزوجين، وهذه النتيجة تختلف عن النتيجة للمستوى العام في الجدول 3.

وحول المهنة الرئيسة للنزلاء قبل دخول السجن فقد كان 19.6% يعملون في القطاع العام، و 10.3% يعملون في القطاع الخاص، و16.8% من الطلاب. ونلاحظ أن هذه النتائج أيضاً تختلف مع نتائج الجدول 3.

وتبين النتائج أن 76% من النزلاء تقل دخولهم عن 3000 ريال سعودي شهرياً، مقابل فقط 11.5% ممن تزين مستويات دخولهم عن 5000 ريال سعودي شهرياً. كما نلاحظ أن حوالي 62% من النزلاء من أصل حضري، و 27.9 من أصل ريفي، و10.5% من أصل بدوي. يسكن 48.1% من النزلاء قبل دخول السجن في أحياء متوسطة، و 43.4% في أحياء شعبية، مقابل 8.5% في أحياء راقية. كان حوالي 36% منهم يسن مساكن بحجم خمس غرف فأكثر، وحوالي 28 في غرفتين، و21.7% في ثلاث غرف، بينما لم يتعدى ممن يسكنون في غرفة واحدة فقط 3.8% من عدد النزلاء في السجون في منطقة تبوك.

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها والتوصيات

1.4 اتجاهات سكان منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم

سيتم الإجابة عن أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها اعتماداً على ما ظهر من نتائج المعالجة الإحصائية والفروق الحاصلة في العلاقة بين المتغيرات المبحوثة، والاعتماد على تحويل بيانات اتجاهات فقرات الدراسة إلى مقياس لكيرت الخماسي، بينما سيتم تحويل الاتجاه العام لعناصر الدراسة والاتجاهات العامة للدراسة إلى مقياس لكيرت الثلاثي بناءً على التدرج حسب مقياس الوسط الحسابي له، وذلك بتوزيعه حسب درجة الأهمية للاتجاه، وذلك لإعطاء تصور واضح للاتجاه العام ولعناصر الدراسة.

ولاختبار فرضية الدراسة الأولى "**لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة** $(P \leq 0.05)$ **بين اتجاهات مواطني منطقة تبوك في المملكة العربية السعودية نحو السجناء المفرج عنهم تعود إلى متغيرات: صحيفة السوابق، والاحتقار الاجتماعي، وعدم الجيرة، وعدم الشراكة، وعدم المصاهرة، وعدم المشاركة الاجتماعية، وعدم الضمان والكفالة، وعدم الأمانة، وعدم النزاهة**". تم اختبار الفرضية بناءً على الإجابة عن الأسئلة المتفرعة منها وحسب المتغيرات المذكورة كالتالي:

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بصحيفة السوابق لديهم؟

يتبين من خلال النتائج في الجدول 5 بأن الاتجاه العام السلبي(**سمي اتجاه سلبي لأن جميع فقرات العانصر كانت سلبية، وغير السلبية حولت عند جمع الاتجاه العامر للعنصر إلى سلبية وذلك بقلب التدرج لها ليتم حسابها بالطريقة السليمة والحصول على الوسط الحسابي لها، راجع أداة الدراسة**). للمبحوثين نحو السجناء المفرج عنهم الخاصة بصحيفة السوابق لديهم كان مرتفع، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.59 بانحراف معياري 0.719.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 5 أن درجة الاتجاه كانت بالموافقة على أن: الشعور المبالغ فيه في وصف المفرج عنهم باعتبارهم أصحاب سوابق يشكل ظلما لهم، والاعتقاد بأن السجل الجنائي يحدد كيفية التعامل مع المفرج عنه، وأن تعدد السوابق مؤشر للعودة إلى الجريمة لاحقاً، وأن صحيفة السوابق تعد بمثابة إنذار للمجتمع من صاحبها. بينما كان الاتجاه محايد نحو اعتبار أن صحيفة السوابق قد تشكل هوية مستحقة لكل مجرم.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.23 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 5

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بصحيفة السوابق لديهم.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
أشعر أن المبالغة في الوصف كصاحب سوابق يشكل ظلما للمفرج عنه*.	3.69	1.225	1	أوافق
اعتقد أن السجل الجنائي يحدد كيفية التعامل مع المفرج عنه.	3.66	1.148	2	أوافق
أشعر أن تعدد السوابق مؤشر للعودة إلى الجريمة لاحقاً	3.60	1.267	3	أوافق
أرى أن صحيفة السوابق بمثابة إنذار للمجتمع من صاحبها	3.50	1.213	4	أوافق
اعتبر صحيفة السوابق تشكل هوية مستحقة لكل مجرم.	3.45	1.258	5	محايد
الاتجاه العام لأثر عنصر صحيفة السوابق	3.59	0.719	-	مرتفع

*تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبين في منهجية التحليل

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بالاحتقار الاجتماعي؟

توصلت النتائج في الجدول 6 أن الاتجاه العام السلبي للمبحوثين نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بالاحتقار الاجتماعي لهم كان متوسط الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 2.92 بانحراف معياري 0.682.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 6 أن درجة الاتجاه كانت بالموافقة على: الرغبة في رد الاعتبار الاجتماعي لمن اخطأ ويحاول العودة إلى الصواب، والحفاظ على القانون وقيم المجتمع تشكلان مقياساً مناسباً للمكانة الاجتماعية، وعدم التأييد للتصرفات السلبية من بعض أفراد المجتمع نحو السجين السابق، والشعور بأن المجرم بصفه عامه هو ضحية لفشل المؤسسات الاجتماعية. بينما كان الاتجاه محايد نحو أن التهميش الاجتماعي للمفرج عنه يعتبر حماية إضافية للمجتمع، وأن السجين المفرج عنه لا يستحق أي اعتبار، والنظرة نحو السجين المفرج عنه تتسم بالدونية والاحتقار.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.29 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 6

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بالاحتقار الاجتماعي لهم.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
أحبذ رد الاعتبار الاجتماعي لمن اخطأ ويحاول العودة إلى الصواب	4.26	0.936	1	أوافق
أرى أن الحفاظ على القانون وقيم المجتمع تشكل مقياسا مناسبا للمكانة الاجتماعية	4.21	0.841	2	أوافق
لا أؤيد التصرفات السلبية من بعض أفراد المجتمع نحو السجين السابق.*	3.93	1.136	3	أوافق
أرى أن المجرم بصفه عامه ضحية لفشل المؤسسات الاجتماعية.*	3.46	1.274	4	أوافق
أرى أن التهميش الاجتماعي للمفرج عنه يعتبر حماية إضافية للمجتمع	2.61	1.272	5	محايد
اشعر أن السجين المفرج عنه لا يستحق أي اعتبار	2.36	1.272	6	محايد
نظرتي نحو السجين المفرج عنه تتسم بالدونية والاحتقار	2.36	1.288	7	محايد
الاتجاه العام لأثر عنصر الاحتقار الاجتماعي	2.92	0.682		متوسط

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين فـي منهجية التحليل

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو الـسجناء المفـرج عنهم المتعلقة بعدم الجوار؟

بينت النتائج في الجدول 7 أن الاتجاه العام السلبي للمبحوثين نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعدم الجوار لهم كان متوسط الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 2.92 بانحراف معياري 0.682.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 7 أن درجة الاتجاه كانت بالموافقة على عدم الشعور بالخطر من مجاورة عائلة سجين مفرج عنه. بينما كان

الاتجاه محايد نحو إن القبول بالسكن بجوار من سبق سجنه قد يعد بمثابة رد اعتبار له، والخوف على العائلة من مخالطة أفراد عائلة سجين سابق، والشعور ببعض الحرج في السكن بجوار سجين سابق، والشعور في أن مجاورة سجين سابق قد يؤدي إلى عدم استقرار ساكني الحي، والتأييد في تحامل سكان الحي لنبذ ذوي السوابق، وعدم الشعور بأن حقوق الجار تنطبق على من أفرج عنه جراء جريمة.

الجدول 7

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعدم الجوار لهم.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
لا أرى ضرورة انعكاس صفات المجرم السابق على أبنائه*	3.52	1.246	1	أوافق
لا اشعر بالخطر من مجاورة عائلة سجين مفرج عنه*	3.51	1.177	2	أوافق
إن قبولي بالسكن بجوار من سبق سجنه بمثابة رد اعتبار له*	3.42	1.094	3	محايد
أخشى على عائلتي من مخالطة أفراد عائلة سجين سابق	2.97	2.007	4	محايد
اشعر ببعض الحرج في السكن بجوار سجين سابق	2.93	1.999	5	محايد
أرى في مجاورة سجين سابق عدم استقرار لساكني الحي	2.76	1.261	6	محايد
أؤيد تحامل سكان الحي لنبذ ذوي السوابق	2.56	1.257	7	محايد
لا أرى أن حقوق الجار تنطبق على من أفرج عنه جراء جريمة	2.56	1.422	8	محايد
الاتجاه العام لأثر عنصر عدم الجوار	2.66	0.895		متوسط

* تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبين في منهجية التحليل

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعدم المشاركة التجارية ؟

توصلت النتائج في الجدول 8 أن الاتجاه العام السلبي للمبحوثين نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعدم المشاركة التجارية معهم كان متوسط الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.00 بانحراف معياري 0.820.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 8 أن درجة الاتجاه كان محايد نحو: القبول بسجين سابق كشريك تجاري وتعتبر مساعده ضمنيه له، وإن مجرد انتهاء محكوميه السجين السابق والإفراج عنه تعني إمكانية الوثوق به، وأن من خالف أنظمة المجتمع وقوانينه سيكرر مخالفته لأي تعاقد مستقبلي معه، وإن مجرد انتهاء محكوميه السجين السابق والإفراج عنه تعني إمكانية الوثوق به، وأن الإيراد من مشاركه مع ذوي السوابق تشكل ربحاً مشبوهاً.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.27 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 8

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعدم المشاركة التجارية معهم.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
أقبل سجين سابق كشريك تجاري وتعتبر مساعده ضمنيه له*	3.16	1.118	1	محايد
أرى أن من خالف أنظمة المجتمع وقوانينه سيكرر مخالفته لأي تعاقد مستقبلي معه.	3.12	1.268	2	محايد
اعتقد إن مجرد انتهاء محكوميه السجين السابق والإفراج عنه تعني إمكانية الوثوق به.*	3.08	1.123	3	محايد
اعتقد إن مجرد انتهاء محكوميه السجين السابق والإفراج عنه تعني إمكانية الوثوق به	3.07	1.138	4	محايد
اعتقد أن الإيراد من مشاركه مع ذوي السوابق، تشكل ربحا مشبوها	3.05	1.204	5	محايد
الاتجاه العام لأثر عنصر عدم المشاركة التجارية لهم	3.00	0.820		متوسط

* تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين فـي منهجية التحليل.

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو الـسجناء المفـرج عنهم المتعلقة بعدم مصاهرتهم ؟

بينت النتائج في الجدول 9 أن الاتجاه العام السلبي للمبحوثين نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعدم مصاهرتهم كان متوسط الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.25 بانحراف معياري 0.995.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 9 أن درجة الاتجاه كانت بالموافقة على أن نظرة المجتمع السلبية نحو المفرج عنه هي الدافع لعدم زواجه، وأن القيم الأسرية تمنع من مجرد التفكير في مصاهرة سجين سابق. في المقابل كان الاتجاه العام محايد نحو قبول المصاهرة مع السجين المفرج عنه إذا لمس منه

الهداية، وأن مصاهرة سجين سابق تقلل من المكانة الاجتماعية، وتكون نتيجة زواج سجين مفرج عنه أبناء منحرفين.

الجدول 9

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعدم مصاهرتهم.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
أرى إن نظرة المجتمع السلبية نحو المفرج عنه هي الدافع لعدم زواجه	4.02	1.974	1	موافق
أعتقد أن القيم الأسرية تمنعني من مجرد التفكير في مصاهرة سجين سابق	3.51	1.149	2	موافق
أقبل المصاهرة مع السجين المفرج عنه إذا لمست منه الهداية*	3.32	1.299	3	محايد
اشعر بالحرج من مصاهرة من أفرج عنه بعد جريمة	3.27	1.239	4	محايد
أتوقع أن مصاهرة سجين سابق تقلل من مكانتي الاجتماعية	3.17	1.943	5	محايد
أخشى أن تكون نتيجة زواج سجين مفرج عنه، أبناء منحرفين.	2.81	1.292	6	محايد
الاتجاه العام لأثر عنصر عدم المصاهرة	3.25	0.995		متوسط

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبين في منهجية التحليل.

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بالمشاركة الاجتماعية ؟

توصلت النتائج في الجدول 10 أن الاتجاه العام السلبي للمبحوثين نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعدم المشاركة الاجتماعية معهم كان متوسط الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 2.90 بانحراف معياري 0.757.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 10 أن درجة الاتجاه كان بالموافقة على أن: ضمانة الحقوق لدى السجين مفرج عنه تزرع فيه الثقة من جديد، والقبول بكفالة وضمان المفرج عنه هي امتداد لرعاية لاحقه كواجب اجتماعي مطلوب، وضرورة إتاحة الفرصة للموافقة على كفالة وضمان المفرج عنه. وكان الاتجاه العام بالحياد نحو: أن كفالة من أفرج عنه تشكل مخاطرة غير محسوبة النتائج، إلا أن أواصر القرابة تجبر الشخص للثقة في سجين سابق من عائلته.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.19 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 10

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعدم المشاركة الاجتماعية معهم.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
اعتقد أن توجيه دعوة خاصة إلى من أفرج عنـه إلى مناسبة اجتماعيه، هـو تـسامح مجتمعـي حميد.*	3.99	1.135	1	موافق
أرى أن قبول المجتمع لمشاركة المفرج عنه فـي المناسبات العامة، يعتبر تغاضي عن ماضيه.	3.54	1.187	2	موافق
أعتقد أن نظرة المجتمـع لأهميـة أي مؤسـسة اجتماعيه تقل بوجود عضوية ذوي السوابق.	3.10	1.156	3	محايد
أرى تجنب ذوي الـسوابق فـي الـدعوة إلـى مناسباتي الخاصة.	2.99	1.297	4	محايد
أشعر أن قبولي لمشاركة سجين مفرج عنه فـي فعالية اجتماعيه تقلل من حضور الآخرين.	2.87	1.217	5	محايد
الاتجاه العام لأثـر عنـصر عـدم المـشاركة الاجتماعية	2.90	0.757		متوسط

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين في منهجية التحليل

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو الـسجناء المفـرج عنهم المتعلقة بعدم الكفالة والضمان ؟

توصلت النتائج في الجدول 11 أن الاتجاه العام الـسلبي للمبحـوثين نحـو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعدم الكفالة والضمان لهم كان متوسط الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 2.70 بانحراف معياري 0.742.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 11 أن درجة الاتجاه كـان بالموافقة على أن: ضمانة الحقوق لدى سجين مفرج عنه تزرع فيه الثقة من جديـد، والقبول بكفالة وضمان المفرج عنه هي امتداد لرعاية لاحقـه كواجـب اجتمـاعي

مطلوب، ويجب إتاحة الفرصة للموافقة على كفالة وضمان المفرج عنه. وكان الاتجاه العام بالحياد نحو: أن كفالة من أفرج عنه تشكل مخاطرة غير محسوبة النتائج، وأن أواصر القرابة قد تجبر الفرد على الثقة في سجين سابق من العائلة.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.19 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 11

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعدم الكفالة والضمان لهم.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
اعتقد أن ضمانة حقوق لدى سجين مفرج عنه، تزرع فيه الثقة من جديد*	3.89	.967	1	موافق
أرى أن القبول بكفالة وضمان المفرج عنه هي امتداد لرعاية لاحقه كواجب اجتماعي مطلوب*	3.72	1.069	2	موافق
يدفعني مبدأ إتاحة الفرصة للموافقة على كفالة وضمان المفرج عنه*	3.50	1.052	3	موافق
أرى أن كفالة من أفرج عنه تشكل مخاطرة غير محسوبة النتائج.	3.37	1.180	4	محايد
أرى أنه تضطرني أواصر القرابة للثقة في سجين سابق من عائلتي.	3.28	.980	5	محايد
الاتجاه العام لأثر عنصر عدم الكفالة والضمان	2.70	0.742		متوسط

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبين في منهجية التحليل

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعدم الأمانة ؟

بينت النتائج في الجدول 12 أن الاتجاه العام السلبي للمبحوثين نحو الـسجناء المفرج عنهم المتعلقة بعدم الأمانة معهم كان متوسط الدرجة، حيث بلـغ المتوسـط العام لهذا الاتجاه 3.00 بانحراف معياري 0.653.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 12 أن درجة الاتجاه كانت بالموافقة على أن منح الثقة للمفرج عنه ترغبه فـي الخيـر والـصلاح، و ومـن المفروض توقع الأمانة من المفرج عنه لكن بحذر. في المقابل كان الاتجاه محايـد نحو أن الثقة المفرطة في أمانة السجين السابق تعني التفـريط فـي حقـوق الفـرد والمجتمع، وإن عدم الثقة في أمانة المفرج عنه تعني انتفاء طبيعة الأخلاق الكريمـة عنه، وأن الأمانة صفه نسبيه وتتأثر سلباً بمدة العقوبة التي قضاها المفرج عنه.

الجدول 12

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعدم الأمانة معهم.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
أرى أن منح الثقة للمفرج عنه ترغبه في الخير والصلاح*	4.12	.9370	1	موافق
أرى توقع الأمانة من المفرج عنه لكن أتعامل معه بحذر	3.77	1.545	2	موافق
اعتقد أن الثقة المفرطة في أمانة الـسجين الـسابق تعنـي التفريط في حقوق الفرد والمجتمع.	3.43	1.422	3	محايد
أشعر إن عدم الثقة في أمانة المفرج عنه تعني انتفاء طبيعة الأخلاق الكريمة عنه*	3.40	1.120	4	محايد
افترض أن مفهوم الأمانة يعني عدم ارتكاب أي خطا سابق	3.17	1.404	5	محايد
اعتبر أن الأمانة صفه نسبيه وتتأثر سلبا بمدة العقوبة التـي قضاها المفرج عنه.	3.11	1.324	6	محايد
الاتجاه العام لأثر عنصر عدم الأمانة	3.00	0.653		متوسط

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين في منهجية التحليل

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعدم النزاهة؟

توصلت النتائج في الجدول 13 أن الاتجاه العام الـسلبي للمبحـوثين نحـو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعدم النزاهة لديهم كان متوسط الدرجة، حيـث بلـغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 2.87 بانحراف معياري 0.919.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 13 أن درجة الاتجاه كان موافق على التردد في قبول ضمان بالتزامات مؤجله لأي سجين سابق. بينما كان الاتجاه محايد نحو: أن سمة النزاهة لا تنتفي عن كل من سبق دخوله السجن، و لا يوجد مبرر لعدم اتسام سجين سابق بالنزاهة، وأنه يمكن قبول شهادة سجين أطلق سراحه قد يترتب عليها حقوق لآخرين.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانـت أقل من 1.7 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صـدق ومعنويـة بيانـات الدراسـة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 13

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعدم النزاهة لديهم.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
أتردد في قبول ضمان بالتزامات مؤجله لأي سجين سابق	3.52	1.102	1	موافق
أرى أن سمة النزاهة لا تنتفي عن كـل مـن سـبق دخوله السجن*	3.46	1.204	2	محايد
لا أرى مبرراً لعدم اتسام سجين سابق بالنزاهة*	3.35	1.196	3	محايد
أعتقد أنه يمكنني قبول شهادة سجين أطلق سـراحه يترتب عليها حقوق لآخرين*	3.28	1.653	4	محايد
الاتجاه العام لأثر عنصر عدم النزاهة	2.87	0.919		متوسط

* تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين فـي منهجية التحليل

ومن خلال التحليل السابق لاتجاهات المواطنين تبين عدم وجود فـروق ذات دلالة إحصائية لجميع متغيرات الدراسة التي جاءت باتجاه عام "متوسط "وبذلك نقبل الفرضية التي تدعـي انه:" لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (P ≤ 0.05) بين اتجاهات مواطني منطقة تبوك في المملكة العربيـة الـسعودية نحـو السجناء المفرج عنهم تعود إلى متغيرات (صحيفة السوابق، والاحتقار الاجتماعي، وعدم الجيرة، وعدم الشراكة، وعدم المصاهرة، وعدم المشاركة الاجتماعية، وعـدم الضمان والكفالة، وعدم الأمانة، وعدم النزاهة)."

2.4 اتجاهات مواطني منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم تبعاً لنوع الجريمة

ولاختبار فرضية الدراسة الثانية "**لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عنـد مستوى دلالة** (P ≤ 0.05) **بين اتجاهات مواطني منطقة تبـوك بالمملكـة العربيـة السعودية نحو السجناء المفرج عنهم يعود إلى متغير نوع الجريمة (القتل العمد، والقتل الخطأ، والاعتداء، والانتهاك البيئـي، والاغتـصاب، والـشذوذ الجنـسي، الاختطاف، والمخدرات، والاختلاس، والنصب، التزوير، والمسكرات)** ". تم اختبـار الفرضية بناءً على الإجابة عن الأسئلة المتفرعة منها وحسب متغير نوع الجريمـة كالتالي:

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو الـسجناء المفـرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة القتل العمد سابقاً؟

توصلت النتائج في الجدول 14 أن الاتجاه العام الـسلبي للمبحـوثين نحـو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة القتل العمـد سـابقاً كـان متوسـط الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.16 بانحراف معياري 0.806.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 14 أن درجة الاتجاه كـان موافق على أن الموقف يتحدد حسب الظروف المسببة للجريمـة، وانـه لا يمكـن التعامل مع القاتل المتعمد. بينما كان الاتجاه محايد نحو: أنه من الممكن التماس عذر للقاتل العمد، ولا يوجد إمكانية لإعطاء القاتل أية فرصه.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانـت أقل من 1.38 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنويـة بيانـات الدراسـة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 14

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة القتل العمد سابقاً.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
اشعر أن موقفي يتحدد حسب الظروف المـسببة للجريمة	3.77	1.232	1	موافق
أعتقد أنني ارفض التعامل تمامـا مـع القاتـل المتعمد	3.55	1.376	2	موافق
أرى أنه من الممكن أن التمس له عذراً*	3.24	1.250	3	محايد
لا أرى إمكانية إعطاء أية فرصه للمرتكب	2.78	1.251	4	محايد
الاتجاه العام لأثر عنصر مرتكبي جريمة القتـل العمد	3.16	.8060		متوسط

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين في منهجية التحليل

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو الـسجناء المفـرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة القتل الخطأ سابقاً ؟

توصلت النتائج في الجدول 15 أن الاتجاه العام الـسلبي للمبحـوثين نحـو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة القتل الخطأ سـابقاً كـان متوسـط الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 2.80 بانحراف معياري 0.663.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 15 أن درجة الاتجاه كـان موافق على أن هذا الخطأ قد يقع فيه أي شخص، وبأن الموقف يتحدد وفـق نـسبة الخطأ المؤدي للقتل. بينما كان الاتجاه محايد نحو: أن الموقف يتحدد حـسب الأداة

المستخدمة في الجريمة، وأنه لا يوجد مبرراً للتعاطف مع القاتل بأي حال من الأحوال.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.70 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 15

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة القتل الخطأ سابقاً.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
اعتقد أن هذا الخطأ قد يقع فيه أي شخص*	4.29	.9800	1	موافق
أشعر بأن موقفي يتحدد وفق نسبة الخطأ المؤدي للقتل.	3.86	1.049	2	موافق
قد يتحدد موقفي حسب الأداة المستخدمة في الجريمة.	3.23	1.219	3	محايد
لا أرى مبرراً للتعاطف معه بأي حال من الأحوال	2.40	1.694	4	محايد
الاتجاه العام لأثر عنصر مرتكبي جريمة القتل الخطأ	2.80	.6630		متوسط

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبين في منهجية التحليل

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة الاعتداء الجسدي سابقاً ؟

تبين من خلال النتائج في الجدول 16 أن الاتجاه العام السلبي للمبحوثين نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة الاعتداء الجسدي سابقاً كان مرتفع الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.36 بانحراف معياري 0.625.

وقد تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول 16 أن درجة الاتجاه كان بالموافقة على أن الاعتداء يعد جريمة في كل الأحوال. بينما كان الاتجاه محايد نحو: أنه يعتمد سبب الاعتداء، فقد يكون سبب الاعتداء مبرراً، وعليه قد أتعاطف مع المعتدي والتمس له عذراً.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.70 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 16

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة الاعتداء الجسدي سابقاً.

المتغير	الوسط	الانحراف	الترتيب	الدرجة
أرى الاعتداء جريمة في كل الأحوال	4.10	1.087	1	موافق
أعتقد أن تقديري يعتمد على سبب الاعتداء	3.45	1.270	2	محايد
في تقديري قد يكون سبب الاعتداء مبررا*	3.16	1.695	3	محايد
قد أتعاطف مع المعتدي والتمس له عذرا.*	3.04	1.227	4	محايد
الاتجاه العام لأثر عنصر مرتكبي جريمة	3.36	0.625		قوي

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبين في منهجية التحليل

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة الانتهاك البيئي سابقاً ؟

توصلت النتائج في الجدول 17 أن الاتجاه العام السلبي للمبحوثين نحو السجناء الذين ارتكبوا جريمة الانتهاك البيئي سابقاً كان متوسط الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.21 بانحراف معياري 0.582.

وقد لوحظ من خلال البيانات الواردة في الجدول 17 أن درجة الاتجاه كان بالموافقة على أن الوسط البيئي ملك للجميع، وأن الإضرار بالبيئة جريمة بحق المجتمع. في المقابل كان الاتجاه العام بالحياد نحو الاعتقاد بأن: الاستفادة من كل المكونات البيئية ليست جريمة، مع عدم تبني موقف سلبي من منتهكي البيئة، ووجود علاقة بين الإضرار بالبيئة والإضرار بالمجتمع.

الجدول 17

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة الانتهاك البيئي سابقاً.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
اعتبر الوسط البيئي ملك للجميع	3.95	1.215	1	موافق
اعتبر الإضرار بالبيئة جريمة بحق المجتمع	3.78	1.421	2	موافق
أعتقد إن الاستفادة من كل المكونات البيئيـة ليـست جريمة*	3.29	1.297	3	محايد
لا اعتقد باني أتبنى موقفا سلبيا من منتهكي البيئة.*	3.09	1.376	4	محايد
لا أرى علاقة بين الإضـرار بالبيئـة والإضـرار بالمجتمع*	2.65	2.116	5	محايد
الاتجاه العام لأثر عنصر مرتكبي جريمة الانتهـاك البيئي	3.21	0.582		متوسط

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين في منهجية التحليل

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو الـسجناء المفـرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة الاغتصاب سابقاً ؟

تبين من خلال النتائج في الجدول 18 أن الاتجاه العام السلبي للمبحوثين نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة الاغتصاب سابقاً كان مرتفع الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.82 بانحراف معياري 0.772.

وقد تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول 18 أن درجة الاتجاه كان بالموافقة على أن: هذه الجريمة من الجرائم الكبيرة المستوجبة لأشد العقاب، وعدم وجوب الحكم المخفف على مرتكبيها نظراً لتعرض الضحية لآثار نفسيه سيئة. في المقابل كان الاتجاه محايد نحو: عدم الرغبة في مسئولية المغتصب وتجريمه إذا كان مصاباً بعلة نفسيه أو خلل في الشخصية، وأن المغتصب يستحق بعض التعاطف إذا وجد استفزازاً فاضحاً من قبل الضحية. ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات

المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.37 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 18

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة الاغتصاب سابقاً.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
اعتبره من الجرائم الكبيرة المستوجبة لأشد العقاب	4.62	.7300	1	موافق
لا أرى موجبا لحكم مخفف نظرا لتعرض الضحية لآثار نفسيه سيئة	4.09	1.237	2	موافق
لا أحبذ مسئولية المغتصب وتجريمه إذا كان مصابا بعلة نفسيه أو خلل في الشخصية*	2.87	1.360	3	محايد
اعتقد أن المغتصب إذا وجد استفزازا فاضحا من الضحية فإنه يستحق بعض التعاطف*	2.56	1.306	4	محايد
الاتجاه العام لأثر عنصر مرتكبي جريمة الاغتصاب	3.82	0.772		قوي

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبين في منهجية التحليل.

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة الشذوذ الجنسي سابقاً ؟

توصلت النتائج في الجدول 19 أن الاتجاه العام السلبي للمبحوثين نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة الشذوذ الجنسي سابقاً كان مرتفع الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.66 بانحراف معياري 0.937.

وقد تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول 19 أن درجة الاتجاه كان بالموافقة على أن: مرتكب هذا الجرم خارج عن الطبيعة الإنسانية السوية ولا يجب التعامل معه. في المقابل كان الاتجاه محايد نحو وجوب عزل مرتكب هذا الجرم عن المجتمع.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانـت أقل من 1.50 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنويـة بيانـات الدراسـة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 19

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة الشذوذ الجنسي سابقاً.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
أرى مرتكب هذا الجرم خارج عن الطبيعة الإنسانية السوية ولا أتعامل معه	4.28	1.053	1	موافق
اعتقد ان المتورط في هذه الممارسة يستحق الشفقة	4.02	1.002	2	موافق
في اعتقادي أن ممارسه يستوجب العزل عن المجتمع *	3.30	1.490	3	محايد
الاتجاه العام لأثر عنصر مرتكبي جريمـة الـشذوذ الجنسي	3.66	0.937		قوي

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين في منهجية التحليل.

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو الـسجناء المفـرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة اختطاف الأشخاص سابقاً ؟

توصلت النتائج في الجدول 20 أن الاتجاه العام السلبي للمبحوثين نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة اختطاف الأشخاص سابقاً كان مرتفع الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 4.45 بانحراف معياري 0.687.

وقد تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول 20 أن درجة الاتجاه كان بالموافقة بشدة على إنه استحواذ غير شرعي على ما لا يملكه الشخص والحذر التعامل معه. وبالموافقة على أنه: أكراه وتعدي على حرية الغير وإرغام غير مبرر، و إرهاباً إذا ما مس بصوره مباشره أمن المجتمع، وإنه ابتزاز إذا ما ارتبط بمطالب غير مستحقه.

الجدول 20

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة اختطاف الأشخاص سابقاً.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
أرى إنه استحواذ غير شرعي على ما لا يملكه الشخص واحذر التعامل معه	4.51	1.645	1	موافق بشدة
اعتبره أكراه وتعدي على حرية الغير وإرغام غير مبرر	4.51	.6740	2	موافق
اعتبره إرهابا إذا ما مس بصوره مباشره أمن المجتمع	4.44	.7900	3	موافق
أرى إنه ابتزاز إذا ما ارتبط بمطالب غير مستحقه	4.36	.7850	4	موافق
الاتجاه العام لأثر عنصر جريمة اختطاف الأشخاص	4.45	0.687		قوي

• تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبين في منهجية التحليل.

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة المخدرات سابقاً ؟

توصلت النتائج في الجدول 21 أن الاتجاه العام السلبي للمبحوثين نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة المخدرات سابقاً كان مرتفع الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.63 بانحراف معياري 0.65.

وقد تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول 21 أن درجة الاتجاه كان بالموافقة بشدة على أن متعاطي المخدرات يشكل خطراً على المجتمع، وبالموافقة على أن: مستخدم المخدرات يشكل بداية لجرائم أخرى، وأن مدمنها ضحية ويستحق العلاج، وأنه عند ارتباط التعاطي مع الترويج يجب إقصاء المرتكب عن المجتمع تماماً.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.24 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 21

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة المخدرات سابقاً.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
أرى أن متعاطيها يشكل خطرا على المجتمع	4.53	.7650	1	موافق بشدة
أرى أن مستخدمها يشكل بداية لجرائم أخرى	4.38	.9200	2	موافق
اعتقد أن مدمنها ضحية ويستحق العلاج*	4.28	.9200	3	موافق
في رأيي أنه عند ارتباط التعاطي مع الترويج يجـب إقصاء المرتكب عن المجتمع تماما	3.92	1.239	4	موافق
الاتجاه العام لأثر عنصر مرتكبي جريمة المخدرات	3.63	0.65		قوي

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين في منهجية التحليل

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة المسكرات سابقاً ؟

توصلت النتائج في الجدول 22 أن الاتجاه العام السلبي للمبحوثين نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة المسكرات سابقاً كان مرتفع الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.59 بانحراف معياري 0.986.

وقد تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول 22 أن درجة الاتجاه كان بالموافقة على أن تعاطيها هو عمل منافي للأخلاق، ويمكن التعاطف مع متعاطي المسكرات إذا كان تعاطيه لها يعد هروبا من واقع اليم، وأن ضررها محدود وينتهي بانتهاء مفعول المسكر.

الجدول 22

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة المسكرات سابقاً.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
أتوقع كل عمل منافي للأخلاق من جراء تعاطيها	4.30	1.004	1	موافق
اشعر بالتعاطف معه إذا كان تعاطيه هروبا من واقع اليم*	2.72	1.244	2	موافق
لا أعتقد ان كل متعاطي يشكل خطراً على المجتمع	3.52	1.134	3	محايد
أرى أن ضررها محدود وينتهـي بانتهـاء مفعـول المسكر*	2.57	1.928	4	موافق
الاتجاه العام لأثر عنصر مرتكبي جريمة المسكرات	3.59	0.986		قوي

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين في منهجية التحليل

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو الـسجناء المفـرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة لاختلاس سابقاً ؟

تبين من خلال النتائج في الجدول 23 أن الاتجاه العام السلبي للمبحوثين نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة لاختلاس سابقاً كان مرتفع الدرجـة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 4.43 بانحراف معياري 0.554.

وقد تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول 23 أن درجة الاتجـاه كـان بالموافقة بشدة على أن هذا الجرم تعدي على مقدرات المجتمع الماليـة. وبـالموافق على أن نتائجه تستفحل وضاره على المدى البعيد، وأنه يشكل خلـلاً فـي التنميـة الوطنية، ولا يجب التعامل مع مرتكب هذا الجرم.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانـت أقل من 0.96 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنويـة بيانـات الدراسـة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 23

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة الاختلاس سابقاً.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
أرى انه تعدي على مقدرات المجتمع المالية	4.51	.6960	1	موافق بشدة
أعتقد أن نتائجه تستفحل وضاره على المدى البعيد	4.49	.6510	2	موافق
أتوقع انه يشكل خللا في التنمية الوطنية.	4.44	.7040	3	موافق
لا أحبذ التعامل مع مرتكب هذا الجرم	4.24	.9550	4	موافق
الاتجاه العام لأثر عنصر مرتكبي جريمة الاختلاس	4.43	0.552		قوي

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين في منهجية التحليل.

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو الـسجناء المفـرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة النصب سابقاً ؟

تبين من خلال النتائج في الجدول 24 أن الاتجاه العام السلبي للمبحوثين نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة النصب سابقاً كان مرتفع الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 4.37 بانحراف معياري 0.649.

وقد تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول 24 أن درجة الاتجاه كان بالموافقة على أنه إضراراً مباشراً بحقوق ومقتنيات الغير، وأن مرتكبه ضيق الأفق ولا يقدر العواقب، ولا يوجد فرق بينه وبين السرقة.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.03 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 24

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة النصب سابقاً.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
اعتبره إضرارا مباشرا بحقوق ومقتنيات الغير	4.47	.6800	1	موافق
أرى أن مرتكبه ضيق الأفق ولا يقدر العواقب	4.38	.8160	2	موافق
لا أرى فرقا بينه وبين السرقة	4.26	1.022	3	موافق
الاتجاه العام لأثر عنصر مرتكبي جريمة النصب	4.37	0.649		قوي

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبين في منهجية التحليل.

ما اتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة التزوير سابقاً ؟

تبين من خلال النتائج في الجدول 25 أن الاتجاه العام السلبي للمبحوثين نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة النصب سابقاً كان مرتفع الدرجة، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 4.09 بانحراف معياري 0.673.

وقد تبين من خلال البيانات الواردة في الجدول 25 أن درجة الاتجاه كان بالموافقة بشدة على أن فائدته غير مشروعه وجرماً يستوجب عليه العقاب، وموافق على اعتباره جرماً تراكمياً وعبر تبعاته ألسلبيه يشكل خطورة أمنيه في أكثر من منحى، ولكن يجب التعاطف مع مرتكبه إذا كان لجلب منفعة عامه أعاقها الروتين.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.37 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 25

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات المواطنين السعوديين في منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بمرتكبي جريمة التزوير سابقاً.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
أرى أن فائدته غير مشروعه وجرما يستوجب العقاب	4.62	.6720	1	موافق بشدة
اعتبره جرما تراكميا ,وعبر تبعاته الـسلبيه يـشكل خطورة أمنيه في أكثر من منحى	4.30	.8730	2	موافق
أحبذ ألتعاطف معه إذا كان لجاب منفعة عامه أعاقها الروتين*	2.65	1.369	3	موافق
الاتجاه العام لأثر عنصر مرتكبي جريمة التزوير	4.09	0.673		قوي

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين في منهجية التحليل.

الأهمية النسبية للاتجاه العام السلبي نحو السجناء المفـرج عـنهم حـسب انطباع المجتمع ونوع الجريمة.

توصل التحليل إلى أن الاتجاه العام للمواطنين السعوديين في منطقـة تبـوك لجميع العناصر في الدراسة كان مرتفع حيث بلغ المتوسط العـام 3.38 بـانحراف معياري 0.403.

وتبين أن أعلى مستوى اتجاه سلبي كان لصحيفة السوابق، ثم جاء بالترتيـب حسب الأهمية للاتجاه المصاهرة مع المجرم لسابق، والمشاركة التجارية، والمشاركة الاجتماعية، وعدم النزاهة، وعدم الكفالة، وعدم الجوار، وعدم الأمانة، والاحتقـار الاجتماعي.

وفيما يتعلق بالاتجاه العام لعناصر الدراسة المتعلقة بنوع الجريمة المرتكبـة فقد كانت موزعة على الترتيب حسب الأهمية علـى أنـواع الجـرائم: اختطـاف الأشخاص، ولاختلاس، والنصب، والتزوير، والاغتـصاب، والـشذوذ الجنـسي، والمخدرات، والمسكرات، والاعتداء الجسدي، والاعتداء على البيئة، والقتل الخطأ، والقتل العمد.

ومن الملاحظ من خلال النتائج السابقة أن جريمة القتل العمد كان لها أدنـى مستويات الاتجاه السلبي نحو مرتكبيها بالرغم من أنها أشد الجرائم المرتكبـة ضـد الإنسانية.

الجدول 26

الوسط الحسابي والانحراف المعياري للاتجاهات العامة للمواطنين السعوديين في منطقة تبوك لعناصر الدراسة نحو السجناء المفرج عنهم.

رمز المتغير	الاتجاه العام	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الاتجاه
X11	صحيفة السوابق	3.59	0.719	قوي
X12	المصاهرة مع المجرم لسابق	3.25	.9950	متوسط
X13	المشاركة التجارية	3.00	.8200	متوسط
X14	المشاركة الاجتماعية مع المجرم لسابق	2.90	.7570	متوسط
X15	عدم النزاهة بالمجرم لسابق	2.87	.9190	متوسط
X16	عدم الكفالة مع المجرم لسابق	2.70	.7420	متوسط
X17	عدم الجوار	2.66	.8950	متوسط
X18	عدم الأمانة بالمجرم لسابق	3.00	.6530	متوسط
X19	الاحتقار الاجتماعي	2.92	.6820	متوسط
X_2	**الاتجاه العام حسب نمط أو نوع الجريمة**			
X21	جريمة اختطاف الأشخاص	4.45	.6880	قوي
X22	جريمة الاختلاس	4.43	.5520	قوي
X23	جريمة النصب	4.37	.6490	قوي
X24	جريمة التزوير	4.09	.6730	قوي
X25	جريمة الاغتصاب	3.82	.7720	قوي
X26	جريمة الشذوذ الجنسي	3.66	.9370	قوي
X27	جريمة المخدرات	3.63	.6500	قوي
X28	جريمة المسكرات	3.60	.9860	قوي
X29	الاعتداء الجسدي	3.36	.6250	قوي
X210	الاعتداء على البيئة	3.21	.5820	متوسط
X211	القتل الخطأ	3.16	.8060	متوسط
X212	القتل العمد	2.80	.6630	متوسط
Y	الاتجاه العام	3.38	.4030	قوي

ما العلاقة بين اتجاهات المواطنين نحو السجناء المفرج عنهم تبعاً لمتغير نوع الجريمة؟

تبين من خلال نتائج تحليل الارتباط المبينة في الجدول 27 وجـود علاقـة ارتباط طردية متوسط ومعنوية إحصائياً عند مستوى $(P \leq 0.05)$ بين الاتجاه العام السلبي نحو السجناء المفرج عنهم مع جميع عناصر الاتجاهات الاجتماعية، وجميع عناصر الاتجاه المتعلقة بنوع الجرم المرتكب باستثناء جريمة الاعتداء على البيئـة حيث جاءت بعلاقة سلبية مع الاتجاه العام مما يقلل من أثرها السلبي تجاه المجرمين المفرج عنهم.

وتبين وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً $(P \leq 0.05)$ بين الاتجـاه العـام السلبي نحو صحيفة السوابق مع جميع الاتجاهات نحو الجرائم المختلفة لمرتكبيهـا، باستثناء جريمة الاعتداء على البيئة حيث جاءت بعلاقة سـلبية، أي أنـه إذا كـان الشخص مرتكب لهذه الجرائم فإن الاتجاه السلبي المتعلق بصحيفة السوابق سـتكون مرتفعة، باستثناء الاتجاه نحو مرتكبي جريمة الاعتداء علـى البيئـة. كمـا تبـين وجـود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً عند مستوى $(P \leq 0.05)$ بين الاتجاه العـام لكل من الاحتقار الاجتماعي، والمشاركة التجارية، وعدم الكفالة مع المجرم الـسابق المفرج عنه مع الاتجاه نحو جميع أنواع الجرائم المرتكبة باسـتثناء الاتجـاه نحـو جريمة اختطاف الأشخاص حيث لم تكن ذات معنوية، وجريمة الاعتداء على البيئـة حيث جاءت بعلاقة سلبية.

وبخصوص الاتجاه العام نحو عدم جوار المفرج عنهم من مرتكبي الجـرائم فقد جاءت بعلاقة طردية ومعنوية إحصائياً عند مـستوى $(P \leq 0.05)$ مـع جميـع الاتجاهات المتعلقة بنوع الجريمة باستثناء الاتجاه نحو جريمتي اختطاف الأشخاص والتزوير حيث لم تكن ذات معنوية، و جريمة الاعتداء على البيئـة حيـث جـاءت بعلاقة سلبية.

كما تبين وجود علاقة طردية ومعنوية إحصائياً عنـد مـستوى $(P \leq 0.05)$ بين الاتجاه العام للمصاهرة مع المجرم السابق مع جميع الاتجاهات نحو جميع أنواع

الجرائم باستثناء جريمتي الاعتداء الجسدي والتزوير حيث لم تكن ذات أثر معنـوي إحصائياً، وجريمة الاعتداء على البيئة حيث جاءت بعلاقة سلبية.

وفيما يتعلق بالاتجاه العام نحو المشاركة الاجتماعية مع المجرم السابق فقـد جاء بعلاقة علاقة طردية ومعنوية إحصائياً عند مستوى $(P \leq 0.05)$ مـع الاتجـاه العام نحو جميع أنواع .

الجرائم باستثناء الاتجاه نحو جرائم الاعتداء الجسدي، والاختطاف، والتزوير حيـث لم تكن ذا أثر معنوي من الناحية الإحصائية، وجريمة الاعتداء على البيئـة حيـث جاءت بعلاقة سلبية.

وقد جاء الاتجاه العام نحو عدم الأمانة بـالمجرم الـسابق بعلاقـة طرديـة ومعنوية إحصائياً عند مستوى $(P \leq 0.05)$ مع جميع الاتجاهات نحو جميع أنـواع الجرائم المرتكبة، وجريمة الاعتداء على البيئة حيث جاءت بعلاقة سلبية.

أما الاتجاه العام نحو عدم النزاهة بالمجرم السابق فقد جاء بعلاقة طردية ومعنوية إحصائياً عند مستوى $(P \leq 0.05)$ مع جميع الاتجاهات نحو جميع أنـواع الجـرائم المرتكبة، باستثناء الاتجاه نحو جـرائم القتـل، والاعتـداء الجـسدي واختطـاف الأشخاص، والاختلاس فقد جاءت بعلاقات غير معنوية إحصائياً، وجريمة الاعتداء على البيئة حيث جاءت بعلاقة سلبية.

ونستنتج من التحليل السابق أن جميع أنواع الجرائم المرتكبة تقريباً من قبـل السجناء المفرج عنهم تشكل اتجاهات سلبيه نحوهم، بـاختلاف مرتكبـي جريمـة الاعتداء على البيئة حيث لم تكن ذات اهتمام عند الـسكان فـي الاتجـاه الـسلبي لمرتكبيها. وبذلك ومن خلال التحليل السابق لاتجاهات المواطنين تبين عدم وجـود فروق ذات دلالة إحصائية لمتغير نوع الجريمة التي جاءت باتجاه عـام " قـوي " وبذلك نقبل الفرضية التي تدعي انه " لا يوجد فروق ذات دلالـة إحـصائية عنـد مستوى دلالة $(P \leq 0.05)$ بين اتجاهات مواطني منطقة تبـوك بالمملكـة العربيـة السعودية نحو السجناء المفرج عنهم تعود إلى متغير نوع الجريمة (القتل العمـد، والقتل الخطأ، والاعتداء، والانتهاك البيئـي، والاغتـصاب، والـشذوذ الجنـسي، الاختطاف، والمخدرات، والاختلاس، والنصب، التزوير، والمسكرات)".

الجدول 27

درجة الارتباط للعلاقة بين الاتجاهات العامة للمواطنين السعوديين في منطقة تبوك لعناصر الدراسة نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بنوع الجريمة.

	الاتجاه العام	صحيفة السوابق	الاحتقار الاجتماعي	عدم الجوار	المشاركة التجارية	المصاهرة مع المجرم لسابق	المشاركة الاجتماعية مع المجرم لسابق	عدم الكفالة مع المجرم السابق	عدم الأمانة بالمجرم السابق	عدم النزاهة بالمجرم السابق
نوع الجريمة	1	.518**	.575**	.610**	.619**	.640**	.563**	.568**	.477**	.537**
القتل العمد	.199**	.090**	.110**	.127**	.093**	.148**	.198**	.094**	.122**	.054
القتل الخطأ	.226**	.065*	.097**	.100**	.079**	.169**	.243**	.059*	.094**	.005
الاعتداء الجسدي	.143**	.091**	.040	.059*	.100**	.034	.029	.099**	.079**	.024
الاعتداء على البيئة	- .081**	.-073*	- .192**	- .188**	- .129**	- .176**	- .141**	- .22**	- .134**	- .216**
جريمة الاغتصاب	.419**	.323**	.317**	.262**	.301**	.342**	.214**	.285**	.289**	.335**
جريمة الشذوذ الجنسي	.452**	.285**	.260**	.297**	.350**	.309**	.220**	.328**	.334**	.324**
جريمة اختطاف الأشخاص	.237**	.094**	.033	.042	.074*	.088**	.015	.036	.082**	.018
جريمة المخدرات	.385**	.344**	.226**	.321**	.375**	.262**	.179**	.322**	.368**	.300**
جريمة المسكرات	.395**	.313**	.224**	.272**	.333**	.329**	.147**	.282**	.289**	.334**
جريمة الاختلاس	.301**	.174**	.096**	.083**	.125**	.149**	.083**	.089**	.103**	.043
جريمة النصب	.371**	.222**	.166**	.156**	.210**	.192**	.134**	.146**	.212**	.147**
جريمة التزوير	.239**	.143**	.083**	.040	.132**	.057	.-017	.079**	.140**	.101**

معامل الارتباط معنوي عند مستوى 0.01 **Correlation is significant at the 0.01 level)2-tailed

*معامل الارتباط معنوي عند مستوى 0.05 *Correlation is significant at the 0.05 level)2-tailed*

3.4 أثر اتجاهات مواطني منطقة تبوك نحو السجناء المفرج عنهم وبين العود إلى الجريمة

ولاختبار الفرضية الثالثة "**لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة** (P ≤ 0.05) **لاتجاهات مواطني منطقة تبوك بالمملكة العربية السعودية نحو السجناء المفرج عنهم المتعلقة بعودتهم إلى الجريمة**"، تم الاعتماد

على أثر عوامل الاتجاهات العامة لعناصر الدراسة الواردة في الجـدول 27 علـى العود إلى الجريمة من وجهة نظر السجناء. والاعتماد على أسلوب تحليل الانحـدار الخطي المتعدد المتدرج (**A.R.L.Stepwise M**) باعتبار متغير الاتجاه العام لجميع متغيرات عناصر الدراسة نحو السجناء المفرج عنهم (المتغيـر التـابع = y)، و**21** متغير مستقل كما هي مبينه في الجدول **26**.

وبموجب هذه الطريقة، فإنه يتم بالتدريج إدخـال المتغيـرات فـي معادلـة الانحدار طالما أدى إدخال المتغير إلى زيادة في مربع معامل الارتباط الكلـي R^2، ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة الإحصائية المختـار سـلفاً (0.05)، وقـد استخدمت هذه الطريقة لجميع الاتجاهات العامة الواردة في الجـدول 27، ولتحديـد الأهمية النسبية لتنبؤ المتغيرات في النموذج قورنـت قـيم معاملاتهـا الانحداريـة المعيارية، ويبين الجدول **28** نتائج تحليل التباين، والجدول 29 نتائج تحليل الانحدار المشار إليه لجميع العناصر، حيث يظهر من الجدول المشار إليه أن عدد المتغيرات المستقلة التي تؤثر في الاتجاه العام نحو الأسباب الدافعة للعود حـسب آراء عينـة الدراسة 18 عنصراً أساسياً وهي: عدم المصاهرة، وعـدم المـشاركة التجاريـة، وجريمة النصب، وعدم الجوار، وجريمة الشذوذ الجنسي، وجريمة القتـل الخطـأ، وجريمة التزوير، وعدم النزاهة، وجريمة اختطاف الأشخاص، وعـدم المـشاركة الاجتماعية، وصحيفة السوابق، وجريمة المسكرات، وجريمة الاعتداء على البيئـة، والاحتقار الاجتماعي، وجريمة الاختلاس، وجريمة الاعتداء الجسدي، وعدم الكفالة، وجريمة القتل العمد، وتفسر هذه المتغيرات الداخلة في النموذج جـزءاً هامـاً مـن التباين في تفسير سبب الاتجاهات العام للمجتمع المحلي المؤدي إلـى العـود إلـى السجون بمعدل 68.5%، وبدرجة معنوية بلغـت (**P Value < 0.05**) للنمـوذج حسب اختبار **F** الذي بلغـت قيمته النهائيـة للنموذج 134.943 المبين في الجدول 28، كما كانـت جميـع المتغيرات الداخلـة في النموذج عالية المعنويـة وتزيـد عن (**P Value < 0.05**) ، وأثبتت الاختبارات الإحصائية عدم وجود ارتباط ذاتي أو خطي بين حدود الخطأ أو المتغيرات، حيث كانت قيمة معامل تضخم التبـاين **VIF** لجميع النماذج أقل من 5 وهو مؤشر على عدم وجود مشكلة الارتباط الـذاتي بـين

المتغيرات المستقلة. كما تبين عدم وجود مشكلة الارتباط بين حدود الخطـأ حيـث بلغت قيمت دربن- واتسن **W.D** حوالي 1.96 وهـذه المقاييس مؤشر قـوي على صحـة وقـوة النموذج وخلـوه من المشاكل القياسية التي تقود إلى توقعات غيـر منطقية. **(P Value < 0.05)**

ولقياس دخول عناصر الدراسة المستقلة في النموذج حسب الأهميـة، تبـين النتائج في الجدول 29 أن أكثر العناصر تأثيراً في مستوى الاتجاه العام لدى المجتمع المحلي نحو السجناء المفرج عنهم هو عنصر عدم القبول أو الرغبة في المـصاهرة مع السجناء المفرج عنهم حيث استطاع هذا العنصر لوحده أن يفسر 40.8% مـن الاتجاه العام السلبي نحو السجناء المفرج عنهم في مجتمع منطقة تبوك، وبمعنويـة للنموذج وللمتغير **(P Value < 0.01)** ، وقد جاء بعلاقة طرديـة، أي أن الاتجـاه العام السلبي نحو السجناء المفرج عنهم يكون مـرده بمعـدل 40.8% إلـى عـدم المصاهرة. منه لا نستطيع قبول الفرضية الصفرية التي تدعي بعدم وجود أثـر ذو دلاله إحصائية لاتجاه عدم المصاهرة على الاتجاه العام السلبي نحو السجناء المفرج عنهم.

ثم دخل في النموذج في المرتبة الثانية من حيـث الأهميـة عنـصر عـدم المشاركة التجارية مع المجرم السابق، حيث استطاع هذا العنصر أن يفسر لوحـده 10.3% من التباين الكلي أو سبب الشعور لدى عينة الدراسة بالاتجاه السلبي نحـو السجناء المفرج عنهم، وبدخوله هذا العنصر مع العنصر السابق، استطاع النمـوذج أن يفسر 51.1% من التباين الكلي في الظاهر، وكانت هذه المتغيـرات والنمـوذج معنوي عند **(P Value < 0.05)** ، أما ظهور **X12** بعلاقة طردية مع النموذج يفسر على أن زيادة الشعور بالاتجاه السلبي ترتفع عند عدم الرغبة في المشاركة التجارية مع السجناء المفرج عنهم. وبناءاً على هذه النتيجة نرفض الفرضية الصفرية التـي تدعي بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية لعدم المشاركة التجارية على الاتجاه العـام السلبي وسبب العود للسجناء المفرج عنهم.

وفي المرتبـة الثالثـة من حيث الأهميـة دخـل فـي النمـوذج عنـصر جريمة النصب، حيـث استطـاع أن يفسر لوحـده 4.6% من التبايـن بمعنويـة

بلغت(P Value < 0.01) للنموذج والعنصر، كما استطاع العنصرين السابقين مع العناصر الحالي أن تفسر 55.7% من سبب الاتجاه السلبي نحو السجناء المفرج عنهم والدافعة لعودتهم للجرم، ووجود X23 بعلاقة طردية في النموذج يعني أن ارتكاب جريمة النصب سترفع من درجة الميول السلبية نحو السجناء المفرج عنهم. وحسب هذه النتيجة لا نستطيع قبول الفرضية الصفرية التي تدعي بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية لجريمة النصب على الاتجاه العام السلبي المؤدي للعود.

في المرتبة الرابعة من حيث الأهمية دخل في النموذج عنصر عدم الجوار، حيث استطاع أن يفسر لوحده ما نسبته 2.6% من التباين الكلي، وبمعنوية للنموذج والمتغير بلغت (P Value < 0.01) ، وبوجود X17 مع باقي العناصر السابقة استطاعت هذه العناصر من أن تفسر 58.3% من سبب العود نتيجة للاتجاه السلبي نحو السجناء المفرج عنهم. وبناءاً على هذه النتيجة فإننا نرفض الفرضية الصفرية التي تدعي بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية لعدم الجوار على الاتجاه العام السلبي المؤدي للعود.

أما في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية فقد دخل عنصر جريمة الشذوذ الجنسي، حيث استطاع أن يفسر لوحده ما نسبته 1.9% فقط من سبب التباين في النموذج، بمعنوية نموذج ومتغير بلغت (P Value < 0.01) ، وهذا يعني أن وجود X26 مع باقي العناصر الأربعة السابقة استطاعت هذه المتغيرات الخمسة من أن تفسر ما نسبته 60.2% من سبب العود نتيجة للاتجاه السلبي العام. وحسب هذه النتيجة نرفض الفرضية الصفرية التي تدعي بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية لجريمة الشذوذ الجنسي على الاتجاه العام السلبي نحو السجناء المفرج عنهم.

أما في المرتبة السادسة من حيث الأهمية فقد دخل عنصر جريمة القتل العمد، حيث استطاع أن يفسر لوحده ما نسبته 1.7% من سبب التباين في النموذج، بمعنوية نموذج ومتغير بلغت (P Value < 0.01) ، وهذا يعني أن وجود X211 مع باقي المتغيرات الخمسة السابقة في النموذج استطاعت أن تفسر ما نسبته 61.9% من الاتجاه العام السلبي. وحسب هذه النتيجة لا نستطيع قبول الفرضية الصفرية التي

تدعي بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية لجريمة القتل العمد علـى الاتجـاه العـام السلبي.

أما في المرتبة السابعة من حيث الأهمية فقد دخل عنصر جريمة التزويـر، حيث استطاع أن يفسر لوحده ما نسبته 1.3% من سبب التباين في النموذج، بمعنوية نموذج ومتغير بلغت (P Value < 0.01) ، وهذا يعني أن وجود **X24** مـع بـاقي العناصر الستة السابقة استطاعت هذه المتغيرات السبعة معاً من أن تفسر ما نـسبته 63.2% من سبب العود نتيجة للاتجاه السلبي العام. وحسب هذه النتيجـة نـرفض الفرضية الصفرية التي تدعي بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية لجريمـة التزويـر على الاتجاه العام السلبي نحو السجناء المفرج عنهم.

أما في المرتبة الثامنة من حيث الأهمية فقد دخل عنصر عدم النزاهة، حيث استطاع أن يفسر لوحده ما نسبته 1% فقط من سبب التباين في النموذج، بمعنويـة نموذج ومتغير بلغت (P Value < 0.01) ، وهذا يعني أن وجود **X15** مـع بـاقي العناصر السبعة السابقة استطاعت هذه العناصر معاً من أن تفسر ما نسبته 64.2% من سبب العود نتيجة للاتجاه السلبي العام. وحسب هذه النتيجة نـرفض الفرضـية الصفرية التي تدعي بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية لجريمة عدم النزاهـة علـى الاتجاه العام السلبي نحو السجناء المفرج عنهم.

أما في المراتب من التاسعة وحتى الثامنة عشر التي دخلـت فـي النمـوذج حسب الأهمية النسبية بالترتيب: جريمة اختطاف الأشـخاص، وعـدم المـشاركة الاجتماعية، وصحيفة السوابق، وجريمة المسكرات، وجريمة الاعتداء على البيئـة، والاحتقار الاجتماعي، وجريمة الاختلاس، وجريمة الاعتداء الجسدي، وعدم الكفالة، وجريمة القتل الخطأ، حيث كان تفسير كل عنصر من هذه العناصر من سبب التباين في النموذج أقل من 1%، إلا أن كل عنصر كان عال المعنوية في نموذج بمعدل بلغ (P Value < 0.01) ، ووجود هذه العناصر مع باقي العناصر السابقة في النموذج استطاعت أن تفسر مجتمعة ما نسبته 68.5% من الاتجاه العام السلبي.

ومن هذا التحليل نجد أن أكثر الاتجاهات السلبية نحـو الـسجناء لعناصـر الدراسة التي تكون الاتجاه العام السلبي المؤثر في العود سيطر عليه وبدرجة كبيرة

عدم قبولهم في المجتمع من خلال عدم المصاهرة معهم، أو حتى المشاركة معهم في التجارة، أو مجاورتهم في السكن، بل وينظر إليهم بعدم نزاهتهم خاصة لأولئك السجناء الذين حكم عليهم بجريمة نصب سابقة، أو الشاذين جنسياً، أو مرتكبي جريمة القتل العمد، أو التزوير حيث أن الثقة فيهم قليلة جداً.

الجدول 28

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية نماذج الدراسة حسب التدرج لنماذج الانحدار

النموذج	مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
1	الانحدار	112.210	1	112.210	784.090	(a)0.000
	البواقي	162.571	1136	.1430		
	المجموع	274.781	1137			
2	الانحدار	140.303	2	70.152	592.084	(b) 0.000
	البواقي	134.478	1135	.1180		
	المجموع	274.781	1137			
3	الانحدار	152.947	3	50.982	474.529	(c)0.000
	البواقي	121.834	1134	.1070		
	المجموع	274.781	1137			
4	الانحدار	160.100	4	40.025	395.431	(d) 0.000
	البواقي	114.681	1133	.1010		
	المجموع	274.781	1137			
5	الانحدار	165.390	5	33.078	342.295	(e)0.000
	البواقي	109.392	1132	.0970		
	المجموع	274.781	1137			
6	الانحدار	170.214	6	28.369	306.841	(f)0.000
	البواقي	104.567	1131	.0920		
	المجموع	274.781	1137			
7	الانحدار	173.579	7	24.797	276.878	(g)0.000
	البواقي	101.202	1130	.0900		
	المجموع	274.781	1137			
8	الانحدار	176.431	8	22.054	253.164	(h)0.000
	البواقي	98.350	1129	.0870		
	المجموع	274.781	1137			
9	الانحدار	178.522	9	19.836	232.445	(i)0.000
	البواقي	96.259	1128	.0850		
	المجموع	274.781	1137			
10	الانحدار	180.595	10	18.060	216.094	(j)0.000
	البواقي	94.186	1127	.0840		
	المجموع	274.781	1137			
11	الانحدار	182.024	11	16.548	200.877	(k)0.000
	البواقي	92.757	1126	.0820		
	المجموع	274.781	1137			
12	الانحدار	183.119	12	15.260	187.289	(l)0.000
	البواقي	91.662	1125	.0810		
	المجموع	274.781	1137			
13	الانحدار	184.178	13	14.168	175.760	(m)0.000
	البواقي	90.603	1124	.0810		
	المجموع	274.781	1137			
14	الانحدار	185.235	14	13.231	165.930	(n)0.000
	البواقي	89.546	1123	.0800		
	المجموع	274.781	1137			

15	الانحدار	186.244	15	12.416	157.346	(o)0.000
	البواقي	88.537	1122	.0790		
	المجموع	274.781	1137			
16	الانحدار	187.122	16	11.695	149.558	(p)0.000
	البواقي	87.660	1121	.0780		
	المجموع	274.781	1137			
17	الانحدار	187.795	17	11.047	142.234	(q)0.000
	البواقي	86.986	1120	.0780		
	المجموع	274.781	1137			
18	الانحدار	188.118	18	10.451	134.943	[1] (r)0.000
	البواقي	86.663	1119	.0770		
	المجموع	274.781	1137			

[1] a الاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق
b الاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة التجارية
c الاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة التجارية ,الاتجاه نحو جريمة النصب
d الاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق ,الاتجاه لعنصر المشاركة التجارية ,الاتجاه نحو جريمة النصب ,الاتجاه لعنصر عدم الجوار
e الاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة التجارية ,الاتجاه نحو جريمة النصب ,الاتجاه العام لعنصر عدم الجوار ,الاتجاه نحو جريمة الشذوذ الجنسي
f الاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة التجارية ,الاتجاه نحو جريمة النصب ,الاتجاه العام لعنصر عدم الجوار ,الاتجاه نحو جريمة الشذوذ الجنسي ,الاتجاه نحو القتل الخطأ
g الاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة التجارية ,الاتجاه نحو جريمة النصب ,الاتجاه العام لعنصر عدم الجوار ,الاتجاه نحو جريمة الشذوذ الجنسي ,الاتجاه نحو القتل الخطأ ,الاتجاه نحو جريمة التزوير
h الاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة التجارية ,الاتجاه نحو جريمة النصب ,الاتجاه العام لعنصر عدم الجوار ,الاتجاه نحو جريمة الشذوذ الجنسي ,الاتجاه نحو القتل الخطأ ,الاتجاه نحو جريمة التزوير ,الاتجاه العام لعنصر عدم النزاهة بالمجرم لسابق
i الاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة التجارية ,الاتجاه نحو جريمة النصب ,الاتجاه العام لعنصر عدم الجوار ,الاتجاه نحو جريمة الشذوذ الجنسي ,الاتجاه نحو القتل الخطأ ,الاتجاه نحو جريمة التزوير ,الاتجاه العام لعنصر عدم النزاهة بالمجرم لسابق ,الاتجاه نحو جريمة اختطاف الأشخاص
j الاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة التجارية ,الاتجاه نحو جريمة النصب ,الاتجاه العام لعنصر عدم الجوار ,الاتجاه نحو جريمة الشذوذ الجنسي ,الاتجاه نحو القتل الخطأ ,الاتجاه نحو جريمة التزوير ,الاتجاه العام لعنصر عدم النزاهة بالمجرم لسابق ,الاتجاه نحو جريمة اختطاف الأشخاص ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة الاجتماعية مع المجرم لسابق
k الاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة التجارية ,الاتجاه نحو جريمة النصب ,الاتجاه العام لعنصر عدم الجوار ,الاتجاه نحو جريمة الشذوذ الجنسي ,الاتجاه نحو القتل الخطأ ,الاتجاه نحو جريمة التزوير ,الاتجاه لعنصر عدم النزاهة بالمجرم لسابق ,الاتجاه نحو جريمة اختطاف الأشخاص ,الاتجاه لعنصر المشاركة الاجتماعية مع المجرم لسابق ,الاتجاه ا لعنصر صحيفة السوابق
l الاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة التجارية ,الاتجاه نحو جريمة النصب ,الاتجاه العام لعنصر عدم الجوار ,الاتجاه نحو جريمة الشذوذ الجنسي ,الاتجاه نحو القتل الخطأ ,الاتجاه نحو جريمة التزوير ,الاتجاه العام لعنصر عدم النزاهة بالمجرم لسابق ,الاتجاه نحو جريمة اختطاف الأشخاص ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة الاجتماعية مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر صحيفة السوابق ,الاتجاه نحو جريمة المسكرات
m الاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة التجارية ,الاتجاه نحو جريمة النصب ,الاتجاه العام لعنصر عدم الجوار ,الاتجاه نحو جريمة الشذوذ الجنسي ,الاتجاه نحو القتل الخطأ ,الاتجاه نحو جريمة التزوير ,الاتجاه العام لعنصر عدم النزاهة بالمجرم لسابق ,الاتجاه نحو جريمة اختطاف الأشخاص ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة الاجتماعية مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر صحيفة السوابق ,الاتجاه نحو جريمة المسكرات ,الاتجاه نحو الاعتداء على البيئة
n لاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة التجارية ,الاتجاه نحو جريمة النصب ,الاتجاه العام لعنصر عدم الجوار ,الاتجاه نحو جريمة الشذوذ الجنسي ,الاتجاه نحو القتل الخطأ ,الاتجاه نحو جريمة التزوير ,الاتجاه العام لعنصر عدم النزاهة بالمجرم لسابق ,الاتجاه نحو جريمة اختطاف الأشخاص ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة الاجتماعية مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر صحيفة السوابق ,الاتجاه نحو جريمة المسكرات ,الاتجاه نحو الاعتداء على البيئة ,الاتجاه العام لعنصر الاحتقار الاجتماعي
o الاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة التجارية ,الاتجاه نحو جريمة النصب ,الاتجاه العام لعنصر عدم الجوار ,الاتجاه نحو جريمة الشذوذ الجنسي ,الاتجاه نحو القتل الخطأ ,الاتجاه نحو جريمة التزوير ,الاتجاه العام لعنصر عدم النزاهة بالمجرم لسابق ,الاتجاه نحو جريمة اختطاف الأشخاص ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة الاجتماعية مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر صحيفة السوابق ,الاتجاه جريمة المسكرات ,الاتجاه الاعتداء على البيئة ,الاتجاه لعنصر الاحتقار الاجتماعي ,الاتجاه جريمة الاختلاس
p الاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة التجارية ,الاتجاه نحو جريمة النصب ,الاتجاه العام لعنصر عدم الجوار ,الاتجاه نحو جريمة الشذوذ الجنسي ,الاتجاه نحو القتل الخطأ ,الاتجاه نحو جريمة التزوير ,الاتجاه العام لعنصر عدم النزاهة بالمجرم لسابق ,الاتجاه نحو جريمة اختطاف الأشخاص ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة الاجتماعية مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر صحيفة السوابق ,الاتجاه نحو جريمة المسكرات ,الاتجاه نحو الاعتداء على البيئة ,الاتجاه العام لعنصر الاحتقار الاجتماعي ,الاتجاه نحو جريمة الاختلاس ,الاتجاه نحو الاعتداء الجسدي
q الاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة التجارية ,الاتجاه نحو جريمة النصب ,الاتجاه العام لعنصر عدم الجوار ,الاتجاه نحو جريمة الشذوذ الجنسي ,الاتجاه نحو القتل الخطأ ,الاتجاه نحو جريمة التزوير ,الاتجاه العام لعنصر عدم النزاهة بالمجرم لسابق ,الاتجاه نحو جريمة اختطاف الأشخاص ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة الاجتماعية مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر صحيفة السوابق ,الاتجاه نحو جريمة المسكرات ,الاتجاه نحو الاعتداء على البيئة ,الاتجاه العام لعنصر الاحتقار الاجتماعي ,الاتجاه نحو جريمة الاختلاس ,الاتجاه نحو الاعتداء الجسدي ,الاتجاه العام لعنصر عدم الكفالة مع المجرم لسابق
r الاتجاه العام لعنصر المصاهرة مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة التجارية ,الاتجاه نحو جريمة النصب ,الاتجاه العام لعنصر عدم الجوار ,الاتجاه نحو جريمة الشذوذ الجنسي ,الاتجاه نحو القتل الخطأ ,الاتجاه نحو جريمة التزوير ,الاتجاه العام لعنصر عدم النزاهة بالمجرم لسابق ,الاتجاه نحو جريمة اختطاف الأشخاص ,الاتجاه العام لعنصر المشاركة الاجتماعية مع المجرم لسابق ,الاتجاه العام لعنصر صحيفة السوابق ,الاتجاه نحو جريمة المسكرات ,الاتجاه نحو الاعتداء على البيئة ,الاتجاه العام لعنصر الاحتقار الاجتماعي ,الاتجاه نحو جريمة الاختلاس ,الاتجاه نحو الاعتداء الجسدي ,الاتجاه العام لعنصر عدم الكفالة مع المجرم لسابق ,الاتجاه نحو القتل العمد
s الاتجاه العام

الجدول 29

متغيرات عناصر الدراسة المتنبئة بالعود للجريمة، وأهميتها التنبؤية النسبية

رمز المتغير	مقياس الانحدار (المتغير المستقل)	المعاملات غير المعيارية Unstandardized Coefficients: قيمة الميل B	المعاملات غير المعيارية Unstandardized Coefficients: الخطأ المعياري Std . Error	قيمة t	درجة المعنوية الإحصائية لقيمة ت Sig.	اختبار وجود ارتباط ذاتي Collinearity Statistics: Tolerance	اختبار وجود ارتباط ذاتي Collinearity Statistics: عامل تضخم التباين VIF	معامل التحديد الجزئي لكل متغير R^2	معامل التحديد التراكمي R^2
X_{10}	الثابت	0.007	0.114	0.060	0.952	-	-	-	-
X_{12}	عدم المصاهرة	0.089	0.012	7.181	0.000	0.453	2.206	0.408	0.408
X_{13}	عدم المشاركة التجارية	0.061	0.016	3.822	0.000	0.409	2.448	0.103	0.511
X_{23}	جريمة النصب	0.046	0.016	2.770	0.006	0.593	1.685	0.046	0.557
X_{17}	عدم الجوار	0.061	0.016	3.928	0.000	0.372	2.685	0.026	0.583
X_{26}	جريمة الشذوذ الجنسي	0.059	0.010	5.726	0.000	0.726	1.378	0.019	0.602
X_{211}	جريمة القتل العمد	0.144	0.028	5.179	0.000	0.136	4.340	0.017	0.619
X_{24}	جريمة التزوير	0.055	0.014	3.919	0.000	0.759	1.317	0.013	0.632
X_{15}	عدم النزاهة	0.058	0.013	4.567	0.000	0.503	1.987	0.01	0.642
X_{14}	جريمة اختطاف الأشخاص	0.055	0.013	4.124	0.000	0.804	1.244	0.008	0.650
X_{14}	عدم المشاركة الاجتماعية	0.064	0.017	3.865	0.000	0.441	2.270	0.007	0.657
X_{11}	صحيفة السوابق	0.033	0.012	2.666	0.008	0.592	1.689	0.005	0.662
X_{28}	جريمة المسكرات	0.037	0.010	3.717	0.000	0.711	1.406	0.004	0.666
X_{210}	جريمة الاعتداء على البيئة	-0.063	0.015	-4.142	0.000	0.918	1.090	0.004	0.670
X_{19}	الاحتقار الاجتماعي	0.072	0.019	3.806	0.000	0.431	2.321	0.004	0.674
X_{22}	جريمة الاختلاس	0.067	0.019	3.524	0.000	0.608	1.646	0.004	0.678
X_{29}	جريمة الاعتداء الجسدي	0.046	0.014	3.289	0.001	0.921	1.086	0.003	0.681
X_{16}	عدم الكفالة	0.047	0.017	2.864	0.004	0.456	2.194	0.002	0.683
X_{212}	جريمة القتل الخطأ	0.069	0.034	2.042	0.041	0.140	4.119	0.002	0.685

المتغير التابع : الاتجاه العام نحو السجناء المفرج عنهم (العود)

4.4 أثر العوامل الديموغرافية لسكان منطقة تبوك في اختلاف اتجاهاتهم نحو السجناء المفرج عنهم

ولاختبار الفرضية الرابعة "**لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة** ($P \leq 0.05$) **بين اتجاهات مواطني منطقة تبوك بالمملكة العربية السعودية نحو السجناء المفرج عنهم تعود إلى العوامل الديموغرافية للمبحوثين (العمر، والجنس، ومكان الإقامة، والحالة التعليمية، والحالة الاجتماعية، والوضع الوظيفي، والدخل الشهري)**".تم اختبار الفرضية بناءً عن الأسئلة المتفرعة منها وحسب المتغيرات الديموغرافية التالية :

ما الفرق بين اتجاهات المواطنين نحو السجناء المفرج عنهم حسب النوع الاجتماعي؟

من خلال استخدام اختبار ت للعينات المستقلة (**t= 195 .0**) تم التوصل إلى عدم وجود فروق ذات أثر معنوي في مستوى الاتجاه السلبي نحو السجناء المفرج عنهم بين كل من الذكور والإناث، حيث بلغ متوسط الاتجاه العام للذكور 3.37 وللإناث 3.36 وهو اتجاه عام سلبي ومرتفع نحو السجناء المفرج عنهم.

ما الفرق بين اتجاهات المواطنين نحو السجناء المفرج عنهم حسب فئة العمر (بالسنوات)؟

توصل تحليل التباين المبين في الجدول 30 إلى وجود فروقات معنوية عند مستوى دلاله إحصائية (**P Value < 0.05**) بين درجة لاتجاه السلبية الكلية من قبل السكان المحليين نحو السجناء المفرج عنهم باختلاف فئة عمر المبحوث.

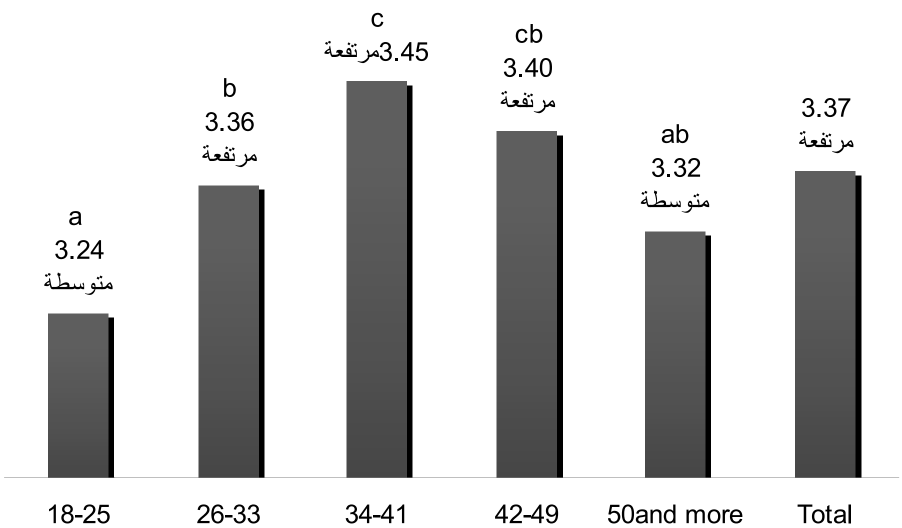
الجدول 30

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى الاتجاه السلبي نحو السجناء المفرج عنهم باختلاف الفئة العمرية للمبحوث

مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	5.827	4	1.457	5.825	0.000
داخل المجموعات	297.634	1190	0.250		
المجموع	303.461	1194			

وللتعرف على مصادر الاختلافات تم استخدام أسلوب المقارنات البعدية **Pos - Hoc** باستخدام تحليل أقل الفروق المعنوية **LSD**، المبينة نتائجه في الشكل 1، حيث تبين أن أعلى مستوى اتجاه سلبي كان عند الفئة العمرية من 34 إلى 41 سنة وهو مستوى سلبي مرتفع، ولم يختلف معدل هذا الاتجاه معنوياً من الناحية الإحصائية مستوى الاتجاه السلبي عن اتجاه المواطنين في الفئة العمرية من 42 إلى 49 سنة حيث كان أيضاً مرتفع، كما أن معدل الاتجاه عند الفئة العمرية من 26 إلى 33 سنة لم يختلف معنوياً عن معدل الاتجاه العام السلبي نحو السجناء للفئة السابقة حيث كان لكلاهما قوي. أما الاتجاه العام السلبي عند المواطنين ضمن الفئة العمرية أكثر من 50 سنة فقد كان متوسط، ولم يختلف جوهرياً عن الاتجاه العام السلبي عن أصحاب الفئة العمرية من 18 إلى 25 سنة الذي اتسم بأن متوسط أيضاً.

الشكل ١ : الفروق المعنوية في درجة الاتجاه العام السلبية نحو السجناء المفرج عنهم حسب فئة عمر المبحوث (سنة)



الاحرف اللاتينية تشير إلى الفروق المعنوية بين المجموعات a,b,c,d:

و

ونستنتج من هذا التحليل أن الاتجاه العام عند كبار السن والشباب ضمن الفئة العمرية أقل من 25 سنة يتصف بالتوازن مقارنة مع اتجاهات الـسكان متوسـطي الأعمار من 26 إلى 49 سنة التي كانت سلبية وبدرجة قوية وعالية نحو الـسجناء المفرج عنهم.

ما الفرق بين اتجاهات المواطنين نحو السجناء المفرج عـنهم حـسب نـوع المهنة للمبحوث؟

توصل تحليل التباين المبين في الجدول 31 إلى وجود فروق معنويـة عنـد مستوى دلاله إحصائية (P Value < 0.01) بين درجة لاتجاه السلبية الكلية من قبل السكان المحليين نحو السجناء المفرج عنهم باختلاف نوع مهنة المبحوث من أبنـاء المجتمع لمحلي.

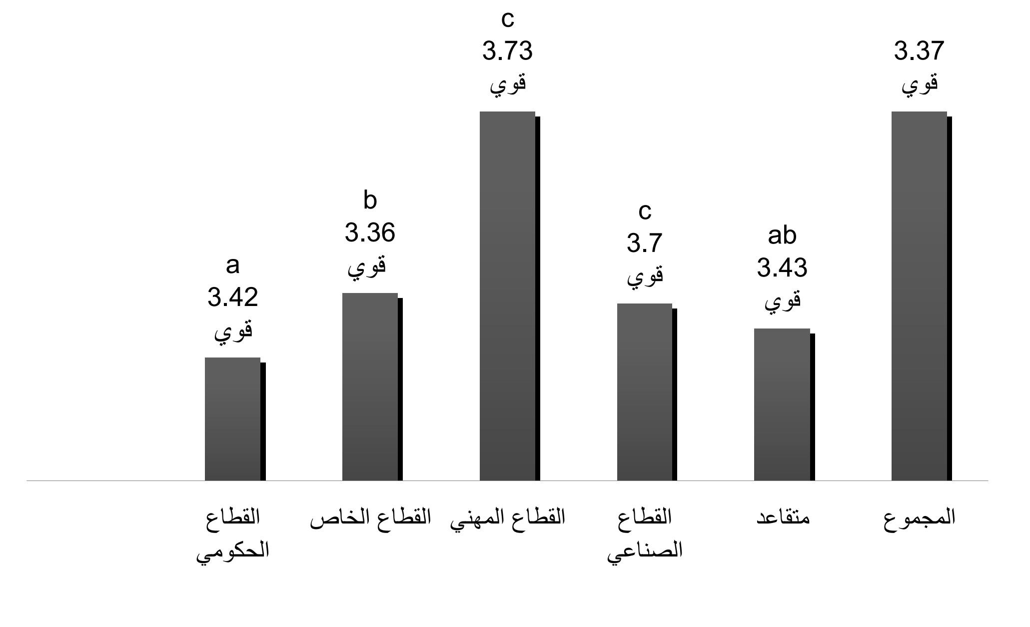
الجدول 31

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى الاتجاه السلبي نحو السجناء المفرج عنهم باختلاف نوع المهنة للمبحوث

مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	14.306	5	2.861	11.716	0.000
داخل المجموعات	282.311	1156	0.244		
المجموع	296.617	1161			

وللتعرف علـى مصادر الاختلافات تم استخدام أسلوب المقارنات البعدية **Post -Hoc** باستخدام تحليل أقـل الفروق المعنويـة **LSD**، المبينة نتائجه في الشكل 2، حيث تبين أن أعلى مستوى اتجاه سلبي كان عند العاملين في القطاعين الصناعية والمهني وهو مستوى سلبي مرتفع. وبالرغم من أن الاتجاه العام السلبي عند العاملين في وظيفة خاصة بهم والعاطلين عن العمل كان قوي ومرتفع أيضاً إلا أنه أقل من مستوى الاتجاه السلبي عند العاملين في القطاعين الصناعية والمهني. كما تبين أن الاتجاه العام السلبي عند فئة المتقاعدين كانت مرتفع إلا أنها أقل من مستوى اتجاهات المجموعات السابقة، وتقترب من مستوى اتجاهات فئة الموظفين في القطاع الحكومي الذي كان يتسم بالاتجاه السلبي المتوسط.

الشكل ٢ : الفروق المعنوية في درجة الاتجاه العام السلبية نحو السجناء المفرج عنهم حسب نوع مهنة المواطن



ونستنتج من هذا التحليل أن الاتجاه العام عند العاملين في القطاع الحكـومي، ثم المتقاعدين عن العمل كان يتصف بالتوازن مقارن مع اتجاهات بقية السكان ضمن المهن الأخرى خاصة العاملين في القطاعين الصناعية والمهني، ثم العـاطلين عـن العمل والعاملين لحسابهم الخاص حيث كانت اتجاهاتهم سلبية وبدرجة قوية وعاليـة نحو السجناء المفرج عنهم.

ما الفرق بين اتجاهات المواطنين نحو السجناء المفرج عنهم حسب الحالـة الاجتماعية؟

توصل تحليل التباين المبين في الجدول 32 إلى وجود فروق معنويـة عنـد مستوى دلاله إحصائية (**P Value < 0.01**) بين درجة لاتجاه السلبية الكلية من قبل السكان المحليين نحو السجناء المفرج عنهم باختلاف حالتهم الاجتماعية.

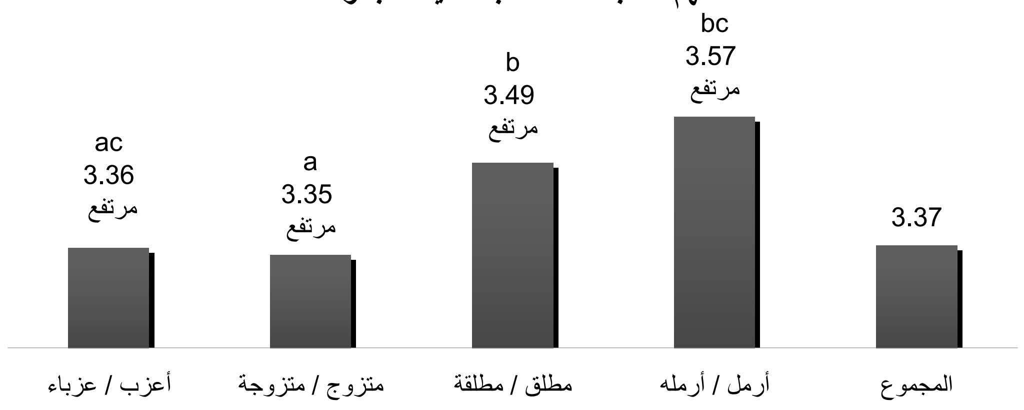
الجدول 32

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى الاتجاه السلبي نحو السجناء المفرج عنهم باختلاف الحالة الاجتماعية للمبحوث.

مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	2.281	3	0.760	3.016	0.029
داخل المجموعات	294.733	1169	0.252		
المجموع	297.014	1172			

وللتعرف على مصادر الاختلافات تم استخدام أسلوب المقارنـات البعديـة **Post - Hoc** باستخدام تحليل أقل الفروق المعنوية **LSD**، المبينة نتائجه في الـشكل 3، حيث كانت جميع الاتجاهات السلبية تجاه السجناء المفرج عنهم متقاربة وتتصف بأنها مرتفعة، وبالرغم من أن الاتجاه العام السلبي عند الأرامل والمطلقات كان قوي ومرتفع إلا أنه عند الأرامل كان أعلى من مستوى الاتجاه العام السلبي الموجود عند المطلقات. كما تبين أن الاتجاه العام السلبي عند فئة كل من المتزوجـون والعـزاب كان مرتفع إلا أنه أقل من مستوى اتجاهات المجموعتين السابقتين.

الشكل ٣ : الفروق المعنوية في درجة الاتجاه العام السلبية نحو السجناء المفرج عنهم حسب الحالة الاجتماعية للمبحوث



الاحرف اللاتينية تشير إلى الفروق المعنوية بين المجموعات a,b,c,d:

ونستنتج من هذا التحليل أن الاتجاه العام السلبي عند جميع الفئات الاجتماعية كانت يتصف بالتشدد نحو السجناء المفرج عنهم، إلا أنه كـان عنـد المتـزوجين

والعزاب أقل مستوى من فئة المطلقات والأرامل التي كانت اتجاهاتهم سلبية وبدرجة قوية وعالية نحو السجناء المفرج عنهم.

ما الفرق بين اتجاهات المواطنين نحو السجناء المفرج عنهم حسب مكان الإقامة؟

توصل تحليل التباين المبين في الجدول 33 إلى وجود فروق معنويـة عنـد مستوى دلاله إحصائية (**P Value < 0.01**) بين درجة لاتجاه السلبية الكلية من قبل السكان المحليين نحو السجناء المفرج عنهم باختلاف مكان الإقامة.

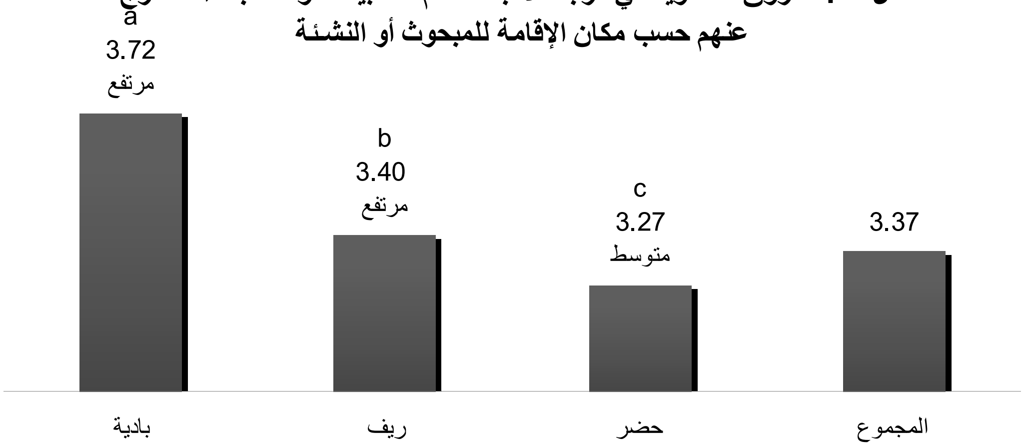
الجدول 33

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى الاتجاه السلبي نحو السجناء المفرج عنهم باختلاف مكان الإقامة.

مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	29.196	2	14.598	63.831	0.000
داخل المجموعات	262.320	1147	0.229		
المجموع	291.517	1149			

وللتعرف على مصادر الاختلافات تم استخدام أسـلوب المقارنـات البعديـة **Post- Hoc** باستخدام تحليل أقل الفروق المعنوية **LSD**، المبينة نتائجه في الـشكل 4، حيث تبين وجود اختلافات معنوية من الناحية الإحصائية بين جميع الاتجاهـات السلبية نحو السجناء المفرج عنهم، وبالرغم من أن الاتجاه العام السلبي عند كل من سكان البادية والريف كان يتصف بأنه قوي ومرتفع، إلا أنه كان عند أهـل الباديـة أعلى من مستوى الاتجاه العام السلبي الموجود عند أهل الريف. كما تبين أن الاتجاه العام السلبي عند سكان الحضر كان متوسط تجاه السجناء المفـرج عـنهم مقارنـه بالمجموعتين السابقتين.

الشكل ٤ : الفروق المعنوية في درجة الاتجاه العام السلبية نحو السجناء المفرج عنهم حسب مكان الإقامة للمبحوث أو النشئة



الاحرف اللاتينية تشير إلى الفروق المعنوية بين المجموعات a,b,c,d:

ونستنتج من هذا التحليل أن الاتجاه العام السلبي عند سكان البادية والريف كان مرتفع إلا أنه كان يتصف عند سكان البادية بالتشدد نحو السجناء المفرج عنهم. في المقابل كان اتجاه أهل المدينة أقل مستوى نحو السجناء المفرج ويتصف بالتوازن.

ما الفرق بين اتجاهات المواطنين نحو السجناء المفرج عنهم حسب المستوى التعليمي؟

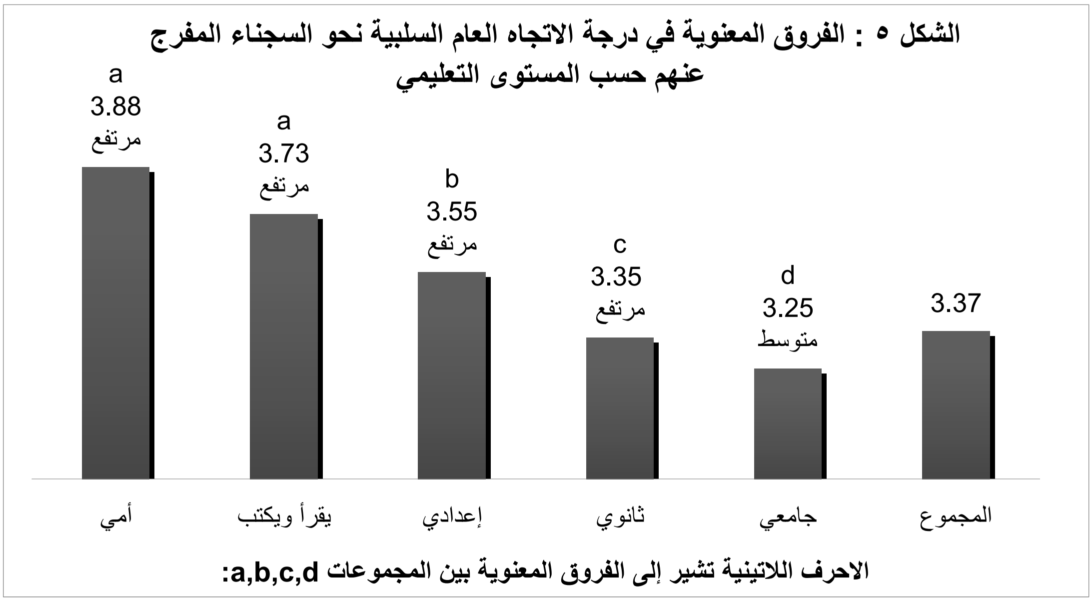
توصل تحليل التباين المبين في الجدول 34 إلى وجود فروق معنوية عند مستوى دلاله إحصائية (P Value < 0.01) بين درجة لاتجاه السلبية الكلية من قبل السكان المحليين نحو السجناء المفرج عنهم باختلاف المستوى التعليمي للمبحوث.

الجدول 34

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى الاتجاه السلبي نحو السجناء المفرج عنهم باختلاف المستوى التعليمي للمبحوث.

مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	41.741	4	10.435	47.537	0.000
داخل المجموعات	258.371	1177	0.220		
المجموع	300.112	1181			

وللتعرف على مصادر الاختلافات تم استخدام أسلوب المقارنات البعدية Post-Hoc باستخدام تحليل أقل الفروق المعنوية LSD، المبينة نتائجه في الشكل 5، ونلاحظ من البيانات الواردة في الشكل 5 أن مستوى الاتجاه السلبي نحو السجناء المفرج عنهم يتناقص كلما ارتفع المستوى التعليمي للمبحوث. وتبين وجود اختلافات معنوية من الناحية الإحصائية بين جميع الاتجاهات السلبية نحو السجناء المفرج عنهم باستثناء اتجاهات كل من الأميين والذين يقرؤون ويكتبون حيث لم تختلف من الناحية الإحصائية وكانت هي الأعلى على مستوى الحالات التعليمية، وبالرغم من أن الاتجاه العام السلبي عند ذوي المستوى التعليمي الابتدائي يختلف من الناحية الإحصائية عن الأميين والذين يقرؤون ويكتبون حيث كان مستواه أقل إلا أنه يتصف بأنه قوي ومرتفع أيضاً، كما أن مستوى الاتجاه السلبي عند أصحاب المستوى التعليمي الثانوي كان يختلف من الناحية الإحصائية بأنه أقل من المجموعات الأقل مستوى تعليمي، إلا أنه أيضاً كان يتصف بالارتفاع. في المقابل تبين أن الاتجاه العام السلبي عند الجامعيين كان متوسط تجاه السجناء المفرج عنهم مقارنه بالمجموعتين السابقتين.



ونستنتج من هذا التحليل أن الاتجاه العام السلبي كان مرتفع عند جميع المستويات التعليمية إلا أن التشدد بالرأي السلبي كان يتناقص كلما ارتفع المستوى

التعليمي للمبحوث، بل أنه كان يتصف بالتوازن عند المبحوثين أصحاب المستوى التعليمي الجامعي.

ما الفرق بين اتجاهات المواطنين نحو السجناء المفرج عنهم حسب مستوى الدخل الشهري (ريال سعودي)؟

توصل تحليل التباين المبين في الجدول 35 إلى وجود فروق معنوية عند مستوى دلاله إحصائية (**P Value < 0.01**) بين درجة الاتجاه السلبية الكلية من قبل السكان المحليين نحو السجناء المفرج عنهم باختلاف المستوى الدخل الشهري للمبحوث بالريال السعودي (رس).

الجدول 35

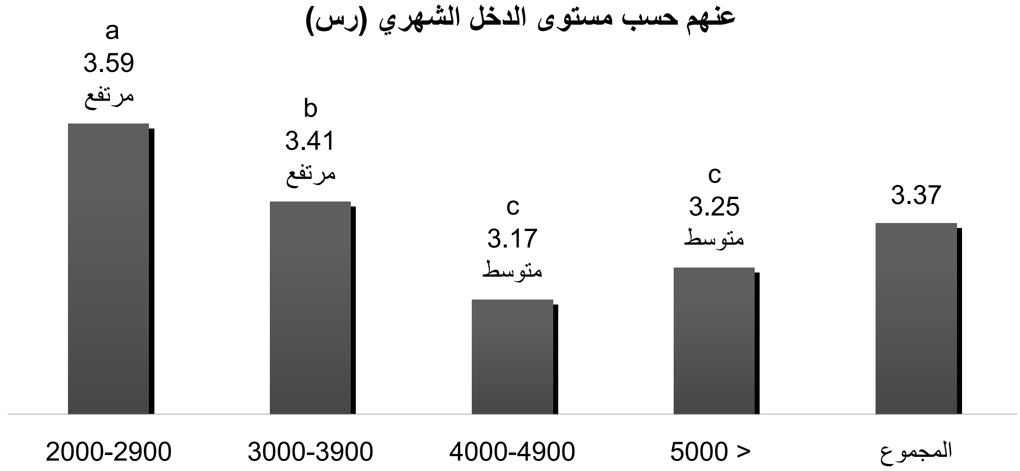
اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى الاتجاه السلبي نحو السجناء المفرج عنهم باختلاف مستوى الدخل الشهري (رس).

مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	28.440	3	9.480	41.958	0.000
داخل المجموعات	250.792	1110	0.226		
المجموع	279.232	1113			

وللتعرف على مصادر الاختلافات تم استخدام أسلوب المقارنات البعدية **Post -Hoc** باستخدام تحليل أقل الفروق المعنوية **LSD**، المبينة نتائجه في الشكل 6، ونلاحظ من البيانات الواردة في الشكل 6 أن مستوى الاتجاه السلبي نحو السجناء المفرج عنهم يتناقص كلما ارتفع مستوى الدخل للمبحوث. وتبين وجود اختلافات معنوية من الناحية الإحصائية بين جميع الاتجاهات السلبية نحو السجناء المفرج عنهم باستثناء اتجاهات الفئات الدخلية التي تبلغ 4000 ريال شهرياً فأكثر حيث لم تختلف مستويات اتجاهاتهم من الناحية الإحصائية، وبالرغم من أن الاتجاه العام السلبي عند ذوي مستوى الدخل الذي يقع بين 2000 إلى 2900 رس كان يختلف من الناحية الإحصائية عن الذين يقع مستوى دخلهم الشهري بين 3000 و 3900 رس حيث كان يتصف بأنه أعلى إلا أن الاتجاهين يتصفان بالقوة والارتفاع أيضاً.

في المقابل كان مستوى الاتجاه السلبي عند أصحاب الدخول الذين تبلغ مستويات دخولهم من 4000 رس فأكثر يتصف بالتوازن.

الشكل ٦ : الفروق المعنوية في درجة الاتجاه العام السلبية نحو السجناء المفرج عنهم حسب مستوى الدخل الشهري (رس)



الاحرف اللاتينية تشير إلى الفروق المعنوية بين المجموعات a,b,c,d:

ونستنتج من هذا التحليل أن الاتجاه العام السلبي كان مرتفع عند أصحاب الدخول المنخفضة مقارنة مع أصحاب الدخول المرتفعة حيث اتصف بالتوازن.

5.4 اتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو أنفسهم و اتجاهات المواطنين نحوهم وعلاقتها بخصائصهم الشخصية نحو العود إلى الجريمة مره أخرى.

سيتم الإجابة على أسئلة الدراسة وفرضياتها اعتماداً على ما ظهر من نتائج المعالجة الإحصائية والفروق الحاصلة في العلاقة بين المتغيرات المبحوثة بناءاً على ما أدلى به السجناء أنفسهم.

ولاختبار الفرضية الخامسة " لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة $(P \leq 0.05)$ **بين اتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو أنفسهم وشعورهم باتجاهات الآخرين من المواطنين نحوهم تعود إلى خصائصهم العامة للعود إلى الجريمة**". تم اختبار الفرضية بناءً على الإجابة عن الأسئلة المتفرعة منها:

كم تبلغ نسبة السجناء الذين عادوا للسجن بعد الجريمة الأولى؟

من خلال النتائج في الجدول 36 نجد أن أكثر من 52% من السجناء قد عادوا للسجن مرة ثانية، وأكثر من 38% منهم عادوا إلى السجن أكثر من مرتين،

في المقابل لم يتجاوز عدد الذين دخلوا السجن لأول مرة عن 9.3%، وهذه النتيجـة تبين انتشار ظاهرة العود عند السجناء في المنطقة، مما يزيد من الاهتمام في معرفة السبب وراء ذلك.

الجدول 36

عدد مرات أو سوابق دخول الجاني السجن أثر الحكم عليه بقضية جزائية.

عدد مرات الحكم (مرة)	النسبة
مرة واحدة	**9.3**
مرتان	**52.3**
ثلاث مرات	**22.4**
أربع مرات فأكثر	**15.9**
المجموع	**100.0**

كم تبلغ المدة الزمنية للذين عادوا للسجن بعد الجريمة الأولى؟

وعند سؤال المحكومين عن كون الحكم عليهم بجناية لأول مرة قد أثر فـي عودتهم للسجن، تبين أن 71.4% منهم قد عاد للسجن متأثراً بالحكم عليه بالسجن في المرة الأولي.

وحول المدة الزمنية التي قضاها المحكوم في السجن، تبين النتائج في الجدول 37 أن متوسط المدة التي قضاها السجناء في منطقة تبوك عند دخولهم السجن لأول مرة كان 17.8 شهراً بانحراف معياري 15.9 شهراً، كما ويبين الجـدول أن 37% من السجناء الذين حكم عليهم لأول مرة كانت مدة حبسهم بين 7 إلـى 12 شـهراً، و27% أقل من 6 شهور، بينما لم تتعدى نسبة الذين قضوا مدة في السجن تزيد 49 شهراً 6.5% من مجموع الذي حكم عليهم لأول مرة. كما وتبين النتائج أن متوسـط المدة الزمنية هي في ارتفاع عند تكرار السجن حيث ارتفعت من 28 شهر في المرة الثانية، و36 شهر في المرة الثالث، إلى 70 شهر في المرة الرابعة. وفـي المقابـل نجد أنة عند تكرار السجن ترتفع المدة التي يقضيها السجين في السجن، فبينما كانت نسبة السجناء الذين قضوا فترة أقل من 6 شهور 13.6%، في المرة الثانية نجـدها

تصبح 7.9% في المرة الثاني وصفر في المرة الثالثة، في المقابل فإن نسبة الـذين قضوا فترة سجن أكثر من 49 شهر 13.6% في المرة الثانيـة نجـدها أصـبحت 36.3% في المرة الثالثة وتفاقمت إلى 47% في المرة الرابعة.

وهذه النتيجة تعطي انطباع على أن الذين يدخلون السجون يتعـودون علـى بيئته ويتعايشون معه، حتى يصبح مع الزمن أمر طبيعي لهم.

الجدول 37

الأهمية النسبية للمدة الزمنية (بالأشهر) التي قضاها المحكوم عليه داخل السجن موزعة حسب أولوية دخول السجن.

الأولوية المدة	المرة الأولى	المرة الثانية	المرة الثالثة	المرة الرابعة
1- 6	2.27	6.13	9.7	0.0
7- 12	0.37	8.31	2.13	9.5
13- 24	0.13	3.27	8.15	4.29
25- 48	3.16	6.13	5.39	6.17
49 <	5.6	6.13	7.23	1.47
المجموع	0.100	0.100	0.100	0.100
الوسط الحسابي للمدة الزمنية (شهر)	17.81	28.1	36.26	70.53
الانحراف المعياري للمدة الزمنية (شهر)	15.92	32.78	21.94	52.3

كم يبلغ العمر بالسنوات عند ارتكاب الجريمة ؟

وحول عمر المحكوم، تبين نتائج التحليل في الجدول 38 أن متوسط العمـر يزداد بازدياد تكرار السجن من 23 سنه في المرة الأولى إلى 26 سنة فـي المـرة الثانية، وحوالي 28 سنة في المرة الثالثة إلى 31 سنة في المرة الرابعة، ومن هنـا نلاحظ أيضاً أن السجناء في الغالب من فئة الشباب بين الأعمار من 23 سنة إلى 31 سنة. كما وتبين نتائج الجدول أن أعلى فئة عمرية لارتكاب الجريمة تقع بين 18 إلى 35 سنة حيث بلغت 85% من نسبة الجناة الذين ارتكبوا جريمة لأول مرة، و89%

من الذين ارتكبوا جريمة للمرة الثانية، وحوالي 86% من الذين ارتكبـوا جريمـة للمرة الثالثة، بينما نجدها تبلغ 61% عند الذين ارتكبوا الجريمة للمرة الرابع وذلـك لأن حوالي 28% من الجناة الذين ارتكبوا الجريمة للمرة الرابعة كانت أعمارهم تقع بين 36 إلى 45 سنة.

الجدول 38

الأهمية النسبية لعمر المحكوم عليه (بالسنوات) عند دخوله السجن موزعة حسب أولوية دخول السجن.

الأولوية المدة	المرة الأولى	المرة الثانية	المرة الثالثة	المرة الرابعة
1- 17	0.10	3.3	0.0	6.5
18- 25	0.62	9.48	0.40	1.11
26- 35	0.23	2.40	7.45	0.50
36- 45	0.4	4.5	3.14	8.27
46 >	0.1	2.2	0.0	6.5
المجموع	0.100	0.100	0.100	0.100
الوسط الحسابي	23.24	26.32	27.89	31.06
الانحراف المعياري	6.65	7.21	5.47	10.38

ما مستوى السعادة لدى السجين عند زيارة أحد له في السجن؟

وحول الشعور بالسعادة النفسية أو حتى الرغبة في زيارة الأهـل للـسجناء، تبين النتائج في الجدول 39 أن 49% من السجناء سيكونون سـعداء جـداً بـذلك، و37.5% سعداء، في المقابل نجد فقط 13.5% لا يهتمون بذلك.

أما حول طبيعة انتظام الأهل في زيارتهم فتبين النتائج فـي الجـدول 39 أن 58% من السجناء يتلقون زيارات ولكن أحياناً مقابل 21% منهم يزورهم أقربـائهم بانتظام، و20% لا يتلقون أي زيارة.

وهذه النتائج تشير إلى أهمية زيارة السجناء، بـل ويجـب تـشجيع الأهـل والأصدقاء على زيارتهم لأنها قد تكون دافع نفسي لعدم عودتهم أو للتـرويح عـن أنفسهم.

الجدول 39

الأهمية النسبية لمدى زيارة الأهل للسجين واتجاهه بالسعادة نحو ذلك.

درجة السعادة بالزيارة	%	مدى الزيارة	%
سعيد جداً	**49.0**	دائما	**21.3**
سعيد	**37.5**	أحياناً	**58.3**
لا اهتم	**13.5**	لم يزرني أي احد	**20.4**
المجموع	**100.0**	المجموع	**100.0**

الإصلاح والتأهيل:

ما دور مراكز التأهيل في عدم العود للجريمة ؟

أشار 63.4% من السجناء أنهم قد سمعوا سابقاً بوجـود مراكـز للإصـلاح والتأهيل، مقابل 36.6% لم يسمعوا بها، وبناءاً على هذه النتيجـة يمكننـا إعطـاء توصية بزيادة نشر الوعي حول برامج الإصلاح بين السجناء.

درجة انتظام السجناء ببرامج الإصلاح:

وحول البرامج التي تعرض لها السجين خلال فترة سجنه تبـين النتـائج فـي الجدول 40 أن التركيز على السجناء في التأهيل كان في الغالب خلال فترة الـسجن الأولى أو يمكن القول أن السجناء خلال فترة السجن الأولى يكونوا لأكثر اهتماماً في الحصول على تأهيل من مقارنة مع فترات السجن الأخرى. فنجد أنة خـلال فتـرة السجن لأول تعرض 41.7% من السجناء على تأهيل ديني، و35.2% إلى تأهيـل أخلاقي، و30.6% إلى تأهيل مدرسي، و26.9% إلى تأهيل مهني، و14.8% إلـى برامج لمحو الأمية. بينما نجد أن برامج التأهيل تتلاشى مع زيادة تكـرار الـسجين للسجن فمثلاً نجد أن عدد الذين تعرضوا لتأهيل ديني قد انخفض بالدرج إلى 2.8% خلال فترة السجن الرابعة، وكذلك التأهيل الأخلاقي ومحو الأمية إلى 1.9% لكـل منهم، والتعليم المدرسي والمهني إلى 2.8% لكل منهم.

الجدول 40

الأهمية النسبية لدرجة تعرض السجناء لبرامج التأهيل موزعة حسب نوع البرنامج.

البرنامج	خلال فترة السجن الأولى	خلال فترة السجن الثانية	خلال فترة السجن الثالثة	خلال فترة السجن الرابعة
تأهيل ديني	41.7	12.0	5.6	2.8
تأهيل أخلاقي	35.2	10.2	5.6	1.9
تعليم مدرسي	30.6	7.4	2.8	2.8
تدريب مهني	26.9	10.2	2.8	2.8
محو الأمية	14.8	4.6	4.6	1.9
أخرى	21.3	4.6	2.8	1.9

وحول مدى كفاءة هذه البرامج في مساعدة السجناء المفرج عنهم بعد خروجهم من السجن تبين أن 42.1% منهم قد استفاد فعلاً من هذه البرامج مقابل 57.9% من السجناء المفرج عنه الذين لم يستطيعوا الاندماج في المجتمع من جديد بعد الدخول ببرامج الإصلاح المختلفة.

وحول نوع الاستفادة من برامج الإصلاح للذين أشاروا بأنها كانت ذا فائدة لهم في الاندماج في المجتمع، فقد تبين أنها كانت بالدرجة الأولى عند 24% منهم في تحسين المهارات المهنية لهم، ثم كان في الدرجة الثانية وبمعدل استفادة عند 23% في سرعة التكيف مع المجتمع، وعند 13.9% في الحصول على عمل، وعملت على زيادة دخل فقط 11% منهم.

الجدول 41

الأهمية النسبية لدرجة أثر برامج التأهيل المجتمعي على حياة السجناء المفرج عنهم موزعة حسب نوع الفائدة

البرنامج	خلال فترة السجن الأولى	خلال فترة السجن الثانية	خلال فترة السجن الثالثة	خلال فترة السجن الرابعة
تحسين المهارات المهنية	24.1	6.5	2.8	1.9
سرعة التكيف مع المجتمع	23.1	7.4	0.9	1.9
الحصول عل عمل	13.9	6.5	2.8	2.8
زيادة الدخل	11.1	4.6	2.8	1.9

ولتقييم السجناء إلى برامج الإصلاح والتأهيل التي تعرضوا إليها، تبين النتائج في الجدول 42 أن التأثير الايجابي لم يتعدى 58% حيث كان أعلاه فـي التأهيـل الأخلاقي، علماً أن حوالي 22% من السجناء لم يتـأثروا بهـذا البرنـامج، و20% أشاروا بأن الأثر كان سلبي عليهم جراء هذا النوع التأهيل. وفي المرتبة الثاني كان الاهتمام للتأهيل الديني حيث كان أثره إيجابي عند 56% من السجناء، ولم يكن لـه تأثير عند 24%، بل كان أثرة سلبي عند 18.6% من السجناء حسب ادعائهم. وفي المرتبة الثالثة جاء من حيث الأهمية برنامج التأهيل المهني حيث يشعر 52% مـن المستفيدين من هذا البرنامج أن أثرة عليهم كان إيجابي، في المقابل كان بدون تأثير عند حوالي 33%، وبأثر سلبي عند 15% من السجناء المستفيدين من هذا البرنامج. وجاءت أهمية برنامج تأهيل التعليم المدرسي في المرتبة الرابعة من حيث الأهميـة حيث أشار 51% أنه كان مفيد لهم، بينما أشار حوالي 37% بأنه لم يكن ذو تـأثير، بينما أشار 12% بأن أثره كان سلبي عليهم. ومن الملاحظ أن أثر التأهيل المتعلـق بمحو الأمية استفاد منه ايجابياً فقط 36.1%، في المقابل يشعر حوالي 42% بأنهم لم يستفيدوا منه، و22.2% بأن أثره كان سلبي مضيع للوقت الذي كان يمكن استغلاله في تدريب آخر.

الجدول 42

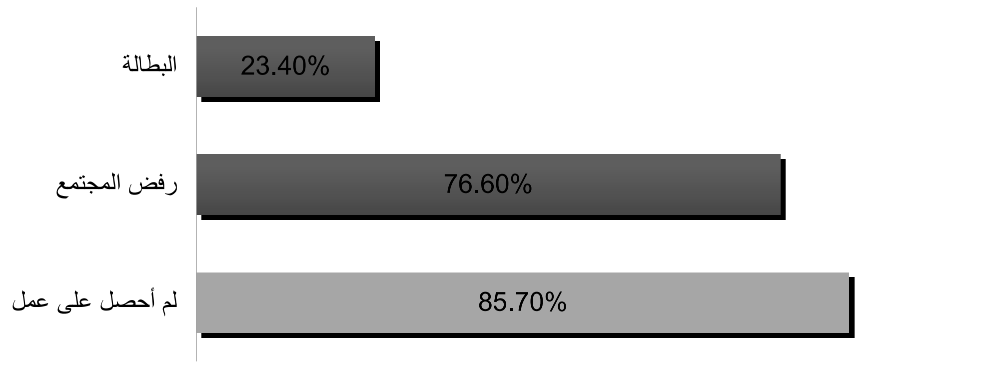
الأهمية النسبية لدرجة تقييم السجناء لدرجة تأثير برامج التأهيل موزعة حسب نوع البرنامج.

البرنامج	تأثير إيجابي	بدون تأثير	تأثير سلبي
تأهيل أخلاقي	58.0	21.8	20.0
تأهيل ديني	55.9	25.4	18.6
تدريب مهني	51.9	32.7	15.4
تعليم مدرسي	51.0	36.7	12.2
محو الأمية	36.1	41.7	22.2

درجة التأهيل للعمل بعد الخروج من السجن:

ولأخذ فكرة عن مستوى التأهيل في إيجاد عمل بعد الخروج من السجن، تبين النتائج في الشكل 7 أن حوالي 86% من السجناء المفرج عنهم لم ينجحوا في الحصول على فرصة عمل لهم، وكان السبب بالشكل الرئيس عند حوالي 77% منهم هو رفض المجتمع المحلي لهم وعدم الثقة بهم.

الشكل ٧ : النسبة المئوية للذين لم يحصلوا على عمل بعد الخروج من السجن وسبب ذلك



ما درجة ثقة سكان المجتمع المحلي بالسجناء المفرج عنهم:

وللتعرف على رأي السجناء المفرج عنهم نحو مستوى قبول أو رفض سكان المجتمع المحلي لهم بعد الخروج من السجن، تبين النتائج في الجدول 43 أن السجناء المفرج عنهم يشعرون بأن سكان المجتمع المحلي يرفضون التعامل مع حوالي 89% منهم بسبب السوابق لهم، وحوالي حوالي 82% يرفضون التعامل معهم في المعاملات التجارية، و78% يرفضون كفالتهم، وحوالي 78% يرفضون مصاهرتهم، ويشعر 76% أن السكان المحليين ينظرون لهم نظرة دونية، وأن 71% من السكان يرفضون مشاركتهم اجتماعياً، و70% من السكان يرفضون مجاورتهم، وينظر إليهم 66% من السكان بعدم النزاهة، و59% بعدم الإعانة.

ومن هذه النتائج نستنتج أن شعور السجناء المفرج عنهم نحو اتجاهات المجتمع المحلي نحوهم كان في الغالب سلبية وتتسم بالرفض.

الجدول 43

الأهمية النسبية لاتجاهات السجناء المفرج عنهم نحو درجة تقييم المجتمع المحلي لهم.

المستوى	السوابق	المشاركة في التجارة	الكفالة والضمان	المصاهرة	النظرة الاجتماعية	المشاركة الاجتماعية	المجاورة في السكن	النزاهة	الإعانة
رفض	88.5	81.9	78.1	77.7	76.4	71.4	70.2	66	59
قبول	11.5	18.1	21.9	22.3	23.6	28.6	29.8	34	41

ولمعرفة مستوى شعور السجناء المفرج عنهم نحو درجة معاملة المجتمع المحلي لهم بعد الخروج من السجن، فتبين النتائج في الجدول 44 أن الصفة الغالبية من معاملة حوالي 41% من الأقارب هي المعاملة الودية، عند حوالي 17% المعاملة العادية، و13% الإهمال، في المقابل كان معاملة حوالي 30% من الأقارب النفور منهم. أما الصفة الغالبة على معاملة الأصدقاء فقد كانت عند 37% المعاملة العادية، ثم عند حوالي 26% النفور منهم، و23% الإهمال، لم تتعدى المعاملة الودية عند حوالي 14%. أما نظرة الآخرين المقصود بهم الشارع العام من غير الأهل والأصدقاء فقد كان في الغالب عند حوالي 42% منهم النفور من السجناء المفرج عنهم، و25% معاملة عادية، ثم عند 24% الإهمال، ولم تتعدى نسبة الذين يعاملونهم بودية عن 9.3% من المجتمع العام.

ومن هذه النتيجة نلاحظ مستوى الدرجة السلبية للمجتمع العام، ثم الأقارب فالأصدقاء نحو هؤلاء السجناء المفرج عنهم، والتي لها الأثر في عزلتهم وعودتهم إلى رفقاء السجون للشعور بالاهتمام وبالمكانة لهم.

الجدول 44

الأهمية النسبية لشعور السجناء المفرج عنهم نحو مستوى معاملة المجتمع المحلي لهم بعد الخروج من السجن

مستوى المعاملة	الأقارب	الأصدقاء	الآخرون
نفور	29.6	25.9	41.7
إهمال	13.0	23.1	24.1
عادية	16.7	37.0	25.0
ودية	40.7	13.9	9.3

وللتعرف على بعض الحقائق المتعلقة بالعود للسجون تم طرح بعض الأسئلة التي هي من واقع حياة ومعايشة السجناء للكشف عن أثرها في العود حسب الواقـع الفعلي لها. فتبين النتائج في الجدول 45 أن نصف السجناء المفرج عنهم يـرى أن السجن هو المكان الصحيح له، بالرغم من أن 65% من السجناء يجد أن وجودة في السجن يشكل له احتقار من قبل المجمع المحلي، كما يجد حـوالي 58% مـنهم أن المجتمع المحلي يرفض مجاورتهم، بل أنه تم رفض مصاهرته 58% منهم، ورفض التعامل التجاري مع نصفهم، علماً أن سبب سجن 67% منهم كـان الطعـن فـي نزاهتهم، وأن سبب دخول 77% منهم الحاجة المالية، ويشكل السجل الأمنـي عنـد 77% منهم سبباً رئيساً في عدم حصولهم على عمل. ويقول 64% إن عدم دمجهـم مع فعاليات المجتمع المحلي هو سبب عودتهم للسجن مرة أخرى، حيـث إن 59% منهم لهم أقارب قد دخلوا السجن سابقاً، و79% منهم لهم أصدقاء لهم سـوابق فـي السجن، ويرى حوالي 61% منهم أن اتصالهم مرة أخرى بهؤلاء هو سبب عودتهم للسجن.

الجدول 45

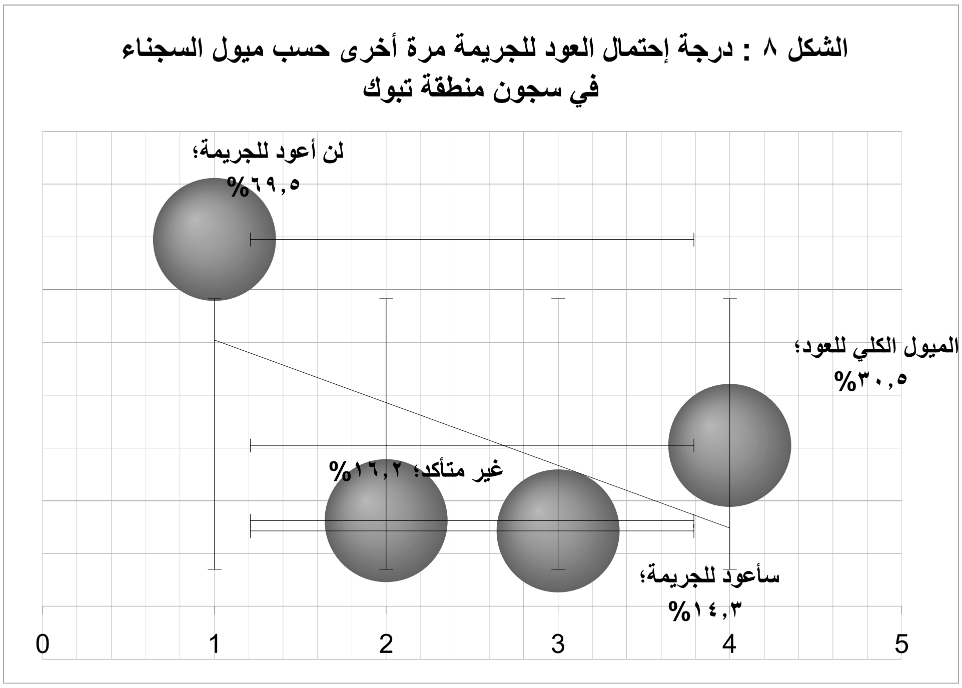
الأهمية النسبية لرأي السجناء المفرج عنهم نحو مستوى معاملة المجتمع المحلي لهم بعد الخروج من السجن.

الشعور بدرجة الرفض	نعم	لا
هل يرى المجتمع أن السجن مكانك الصحيح؟	49.5	50.5
هل وجودك بالسجن يتفق مع احتقار المجتمع لك؟	65.1	34.9
تمثل مجاور الآخرين مشكلة بالنسبة لك بعد الخروج من السجن	57.7	42.3
هل تم رفض طلبك لمصاهرة آخرين بعد الإفراج عنك؟	58.0	42.0
ألم تجد قبولاً من الآخرين لمشاركتك فيما يعود عليك بالنفع؟	49.5	50.5
هل كان سجنك سبباً في الطعن في نزاهتك؟	67.3	32.7
هل الحاجة المادية كانت سبباً في سجنك؟	77.4	22.6
هل يعد سجلك العدلي سبباً في عدم حصولك على عمل؟	76.9	23.1
هل عدم دعوتك في الفعاليات الاجتماعية جعلك تفكر في الجريمة؟	64.4	35.6
هل لديك أقارب سبق وأن ارتكبوا جرائم؟	59.0	41.0
هل لديك أصدقاء سبق وأن ارتكبوا جرائم؟	79.2	20.8
هل يوجد علاقة بين اتصالك بسجناء سابقين وعودتك للجريمة مرة أخرى	60.6	39.4
متوسط النسبة	64.3	35.7

درجة الميول للعود إلى الجريمة:

هل يوجد عند السجناء نية للعود؟

ولقياس درجة احتمال الميول عند السجناء للعود إلى ارتكاب جريمة مرة أخرى بعد الخروج من السجن، تبين النتائج في الشكل 8 أن النية لعدم العود موجودة عند 69.5% من السجناء، مقابل 14.3% يؤكد الرجوع، و16.2% غير متأكد، أي أن احتمال العود مبيت عند 30.5% من السجناء.



6.4 أسباب العود إلى الجريمة من وجهة نظر السجناء المفرج عنهم .

ولاختبار فرضية الدراسة السادسة **"لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة** $(P \leq 0.05)$ **بين اتجاهات السجناء المفرج عنهم نحو العودة للجريمة تعود إلى متغيرات (صحيفة السوابق، والاحتقار الاجتماعي، وعدم الجوار، وعدم المصاهرة، وعدم المشاركة الاجتماعية، وعدم المشاركة التجارية، وعدم الكفالة والضمان، وعدم الإعانة، وعدم النزاهة)"**. تم اختبار الفرضية بناءً على الإجابة عن الأسئلة المتفرعة من الفرضية حسب المتغيرات المذكورة:

ما اتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو دور صحيفة السوابق في عـودهم للسجن ؟

تبين من خلال النتائج في الجدول 46 أن الاتجاه العام للمساجين في منطقـة تبوك كان قوي نحو كون صحيفة السوابق لها دور في عودهم للسجن، حيـث بلـغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 4.11 بانحراف معياري 0.80.

وقد تبين من خلال نتائج البيانات الواردة في الجدول 46 أن درجة الاتجاه العام كان بالموافقة على أن المبالغة في الاتجاه السلبي نحو صحيفة السوابق يعد بمثابة عائق لتحول المفرج عنهم نحو الأفضل، وإن التركيز على ماضي المفرج عنه السيئ يشكل غلقاً لكل أبواب إصلاحه مستقبلاً، وأن نظرة المجتمع للسابقة العدلية كصفة ملازمه ودائمة للمفرج عنه تعزز ثقافة السجن والعودة إليه، وعلى قدر مستوى معاملة المفرج عنه وفق سوابقه تكون لديه الدافع لارتكاب جرائم أخرى، وأن التلميح المتكرر بسوابق شخص أفرج عنه لجرم سابق يجعل من تكراره لذات الجرم أمراً معتاداً.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.16 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 46

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو أثر صحيفة السوابق بعودهم للسجن.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
المبالغة في الاتجاه السلبي نحو صحيفة السوابق يعد بمثابة عائق لتحول المفرج عنهم نحو الأفضل.	4.37	.970	1	موافق
إن التركيز على ماضي المفرج عنه السيئ يشكل غلقا لكل أبواب إصلاحه مستقبلاً.	4.22	0.98	2	موافق
نظرة المجتمع للسابقة العدلية كصفة ملازمه ودائمة للمفرج عنه تعزز ثقافة السجن والعودة إليه.	4.14	1.14	3	موافق
على قدر مستوى معاملة المفرج عنه وفق سوابقه تكون لديه الدافع لارتكاب جرائم أخرى	3.93	1.15	4	موافق
التلميح المتكرر بسوابق شخص أفرج عنه لجرم سابق يجعل من تكراره لذات الجرم أمراً معتاداً	3.90	1.15	5	موافق
الاتجاه العام لأثر عنصر صحيفة السوابق	4.11	**0.80**		قوي

ما اتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو دور الاحتقـار الاجتمـاعي فـي عودهم للسجن ؟

توصلت النتائج الواردة في الجدول 47 إلى أن الاتجاه العام للمساجين في منطقة تبوك كان قوي نحو كون الاحتقار الاجتماعي يعد له دور في عودهم للسجن، حيث بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 4.21 بانحراف معياري 0.72.

وقد تبين من خلال نتائج البيانات الواردة في الجدول 47 أن درجة الاتجاه العام كان بالموافقة على أن عند رفض مجاورة سجين سابق يشعره بالاغتراب وتفضيل العودة إلى المكان الذي ألفه لفترة في السجن، وأن شعور المفرج عنه بحقوق الجوار تشكل له رقابة ذاتيه كونه تحت المحك فيتجنب التفكير في أي انحراف، وتقبل مجاورة المفرج عنه ومساندته يزيد من امتثاله والتزامه نحو المجتمع، ويعتقد المفرج عنه أن مجاوري الشخص المفرج عنه يعد هم فأي تصرف

منه قد يكون له وقعه الخاص عليه سلباً كان أم إيجاباً، وعدم تسامح ساكني الحي واستفزازهم للمفرج عنه قد يؤدي لانفعاله وقيامه بعمل طائش يعيده إلى السجن.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانـت أقل من 1.31 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنويـة بيانـات الدراسـة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 47

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو أثر الاحتقار الاجتماعي لهم بعودهم للسجن.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
إن مكانة السجين المتداعية في مجتمعه تضطره للبحث عن ذاته في جوانب أخرى غير مأمونة العواقب.	4.11	0.99	1	موافق
إن رد الاعتبار للمفرج عنه جراء جرم سابق يشعره بالتزام إضافي نحو مجتمعه	4.43	0.95	2	موافق
إن التكافل الاجتماعي واحتواء المفرج عنه يجعل من الجريمة ماضياً لا يفكر في الرجوع إليه	4.20	0.97	3	موافق
يؤدي الإهمال الاجتماعي للمفرج عنه وتهمشيه إلى رفضه قيم هذا المجتمع والعمل ضدها	4.12	1.00	4	موافق
إن النظرة الدونية إلى سجين سابق تشكل محدداً لانطلاقته للحياة غير المشروعة.	4.08	1.13	5	موافق
الاتجاه العام لأثر عنصر الاحتقار الاجتماعي	4.21	**0.72**		قوي

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين في منهجية التحليل

ما اتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو عدم مجاورتهم في الـسكن فـي عودهم للسجن ؟

بينت النتائج الواردة في الجدول 48 أن الاتجاه العام للمساجين فـي منطقـة تبوك كان قوي نحو عدم قبول المجتمع في مجاورتهم في السكن حيث يعد هذا مـن

أسباب عودهم إلى السجن، فقد بلغ المتوسط العام لهـذا الاتجـاه 4.07 بـانحراف معياري 0.85.

وقد تبين من خلال نتائج البيانات الواردة في الجدول 48 أن درجـة الاتجـاه العام كان بالموافقة على أن عدم النهوض بالمفرج عنه ومـساعدته تعنـي تركـه لاحتمال عودته إلى الجريمة، كما ويعتبر العوز والحاجة مـن الأسـباب الرئيـسية للجرائم والعودة إليها، وأن زرع الثقة في المفرج عنه بالتعامـل معـه يجنبـه أي تصرف مغاير لمتطلب هذه الثقة، بل ومشاركة سجين سابق يعـود عليـه وعلـى المجتمع بالنفع وتولد لديه انتماءاً بالحفاظ على قوانينه، وأن تملك الأشياء لما يشبع حاجاته تغنيه عن محاولة الاستحواذ بلا مشروعيه على ما لدى الآخرين.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.18 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 48

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو أثر عدم الجوار لهم بعودهم للسجن

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
عند رفض مجاورة سجين سابق يشعره ذلك بالاغتراب وتفضيل العودة إلى المكان الذي ألفه لفترة (السجن).	4.32	1.01	1	موافق
إن شعور المفرج عنه بحقوق الجوار تشكل له رقابة ذاتيه كونه تحت المحك فيتجنب التفكير في أي انحراف.	4.39	0.85	2	موافق
تقبل مجاورة المفرج عنه ومساندته يزيد من امتثاله والتزامه نحو المجتمع.	4.15	1.08	3	موافق
إن مجاوري الشخص المفرج عنه يعد هم فأي تصرف منه له وقعه الخاص عليه سلبا كان أم إيجابا.	4.01	1.19	4	موافق
عدم تسامح ساكني الحي واستفزازهم للمفرج عنه قد يؤدي لانفعاله وقيامه بعمل طائش يعيده إلى السجن.	3.91	1.30	5	موافق
الاتجاه العام لأثر عنصر عدم الجوار	4.07	0.85		قوي

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين في منهجية التحليل

ما اتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو دور عدم المشاركة التجارية معهم في عودهم للسجن ؟

بينت النتائج الواردة في الجدول 49 أن الاتجاه العام للمساجين في منطقة تبوك كان قوي نحو عدم المشاركة التجارية معهم حيث يعد هذا من أسباب عودهم إلى السجن، فقد بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 4.23 بانحراف معياري 0.81.

وقد تبين من خلال نتائج البيانات الواردة في الجدول 49 أن درجة الاتجاه العام كان بالموافقة على أن عدم النهوض بالمفرج عنه ومساعدته تعني تركه لاحتمال عودته إلى الجريمة، ويعتبر العوز والحاجة من الأسباب الرئيسية للجرائم والعودة إليها، وإن زرع الثقة في المفرج عنه بالتعامل معه يجنبه أي تصرف مغاير لمتطلب هذه الثقة، ومشاركة سجين سابق يعود عليه وعلى المجتمع بالنفع وتولد لديه انتماءاً بالحفاظ على قوانينه، وإن تملك الأشياء لما يشبع حاجاته تغنيه عن محاولة الاستحواذ بلا مشروعيه على ما لدى الآخرين.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.18 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 49

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو أثر عدم المشاركة التجارية معهم في عودهم للسجن.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
إن عدم النهوض بالمفرج عنه ومساعدته تعني تركه لاحتمال عودته إلى الجريمة.	4.02	1.09	1	موافق
يعتبر العوز والحاجة من الأسباب الرئيسية للجرائم والعودة إليها.	4.34	0.93	2	موافق
إن زرع الثقة في المفرج عنه بالتعامل معه يجنبه أي تصرف مغاير لمتطلب هذه الثقة.	4.29	0.98	3	موافق
مشاركة سجين سابق يعود عليه وعلى المجتمع بالنفع تولد لديه انتماءا بالحفاظ على قوانينه.	4.19	1.00	4	موافق
إن تملك الأشياء لما يشبع حاجاته تغنيه عن محاولة الاستحواذ بلا مشروعيه على ما لدى الآخرين.	4.14	1.17	5	موافق
الاتجاه العام لأثر عنصر عدم المشاركة التجارية لهم	4.23	0.81		قوي

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين في منهجية التحليل.

ما اتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو دور عدم القبول في مصاهرتهم في عودهم للسجن ؟

بينت النتائج الواردة في الجدول 50 أن الاتجاه العام للمساجين في منطقة تبوك كان قوي نحو دور عدم قبول مصاهرتهم من المجتمع المحلي في سبب عودهم للسجن، فقد بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 4.06 بانحراف معياري 0.88.

وقد تبين من خلال نتائج البيانات الواردة في الجدول 50 أن درجة الاتجاه العام كان بالموافقة على أن الزواج بشكل عام يعد وقاية من الجرائم الأخلاقية، ويعتبر رفض مصاهرة نزيل مفرج عنه بداية البحث عن بدائل الانحراف، بل أن الرفض المطلق لزواج سجين سابق قد يؤدي لارتكابه نوع معين من الجرائم كالاختطاف، فالارتباط العائلي يشغل أوقات الفراغ بمسؤوليات ايجابيه، والحرمان العاطفي في ذروته قد يتفجر على شكل إيذاء للنفس والآخرين.

ومن الملاحظ أن جميع الانحرافات المعيارية لمتغيرات هذا العنصر كانت أقل من 1.20 ويعد هذا المقياس مؤشر لدرجة صدق ومعنوية بيانات الدراسة باعتبارها بيانات متجانسة نوعاً ما.

الجدول 50

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو أثر بعدم مصاهرتهم بعودهم للسجن.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
إن الزواج بشكل عام يعد وقاية من الجرائم الأخلاقية.	4.24	0.97	1	موافق
يعتبر رفض مصاهرة نزيل مفرج عنه بداية البحث عن بدائل الانحراف	4.18	1.15	2	موافق
الرفض المطلق لزواج سجين سابق قد يؤدي لارتكابه نوع معين من الجرائم كالاختطاف	4.12	1.11	3	موافق
إن الارتباط العائلي يشغل أوقات الفراغ بمسؤوليات ايجابيه	4.00	1.17	4	موافق
الحرمان العاطفي في ذروته قد يتفجر على شكل إيذاء للنفس والآخرين	3.84	1.19	5	موافق
الاتجاه العام لأثر عنصر عدم المصاهرة	4.06	0.88		قوي

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبين في منهجية التحليل.

ما اتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو دور عدم مشاركتهم اجتماعياً في عودهم للسجن ؟

بينت النتائج الواردة في الجدول 51 أن الاتجاه العام للمساجين في منطقة تبوك كان قوي نحو دور عدم قبول مشاركتهم اجتماعياً من قبل المجتمع المحلي في سبب عودهم للسجن، فقد بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 4.20 بانحراف معياري 0.77. وقد تبين من خلال نتائج البيانات الواردة في الجدول 51 أن درجة الاتجاه

العام كان بالموافقة على أن قبول مشاركات سجين سابق يعد حماية غير مباشره للمجتمع من أضرار محتمله، والقبول الاجتماعي لمنتهك سابقة ينسيه ماضيه ويوطد علاقته بالمجتمع وقوانينه، وإن إدماج المفرج عنه اجتماعياً يقلل من فرصة عودته إلى جريمة أخرى، وإن النظرة الاجتماعية السلبية تجاه المفرج عنه قد تعود به إلى ماض لا يرغبه، ويمثل عدم القبول الاجتماعي للمفرج عنه إغلاقاً لكل السبل المشروعة للعيش بكرامه.

الجدول 51

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو أثر عدم المشاركة الاجتماعية معهم بعودهم للسجن.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
يمثل قبول مشاركات سجين سابق حماية غير مباشره للمجتمع من أضرار محتمله	4.29	0.97	1	موافق
القبول الاجتماعي لمنتهك سابقة ينسيه ماضيه ويوطد علاقته بالمجتمع وقوانينه.	4.26	0.98	2	موافق
إن إدماج المفرج عنه اجتماعياً يقلل من فرصة عودته إلى جريمة أخرى.	4.22	0.95	3	موافق
إن النظرة الاجتماعية السلبية تجاه المفرج عنه قد تعود به إلى ماض لا يرغبه	4.16	0.96	4	موافق
يمثل عدم القبول الاجتماعي للمفرج عنه إغلاقاً لكل السبل المشروعة للعيش بكرامه	4.16	1.03	5	موافق
الاتجاه العام لأثر عنصر عدم المشاركة الاجتماعية	4.20	0.77		قوي

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبين في منهجية التحليل.

ما اتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو دور عدم القبول في ضماناتهم والكفالة لهم في عودهم للسجن ؟

بينت النتائج الواردة في الجدول 52 أن الاتجاه العام للمساجين في منطقة تبوك كان قوي نحو دور عدم قبول ضمانهم وكفالتهم من قبل المجتمع المحلي في سبب عودهم للسجن، فقد بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.89 بانحراف معياري 0.76.

وقد تبين من خلال نتائج البيانات الواردة في الجدول 52 أن درجة الاتجاه العام كان بالموافقة على أنه يمكن أن يؤدي عدم الضمان للمفرج عنه لتامين ضروريات حياتيه إلى معاودة الجرم السابق، وإن شعور المفرج عنه باهتمام المجتمع بكفالته حقوقياً بمثابة دعوة إلى السلوك السوي، وعندما يشعر سجين سابق بالفرصة المتاحة له عبر منحه الثقة فإنه حتماً لن يعود إلى الجريمة، وإشراك المفرج عنه يمنحه الثقة التي يحاول أن يكون أهلاً لها وبايجابيه نحو مجتمعه.

الجدول 52

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو أثر عدم الكفالة والضمان لهم بعودهم للسجن.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
يمكن أن يؤدي عدم الضمان للمفرج عنه لتامين ضروريات حياتيه إلى معاودة الجرم السابق	4.16	1.10	1	موافق
إن شعور المفرج عنه باهتمام المجتمع بكفالته حقوقيا ًبمثابة دعوة إلى السلوك السوي.	4.23	1.09	2	موافق
عندما يشعر سجين سابق بالفرصة المتاحة له عبر منحه الثقة فإنه حتماً لن يعود إلى الجريمة	4.22	0.98	3	موافق
إشراك المفرج عنه يمنحه الثقة التي يحاول أن يكون أهلا لها وبايجابيه نحو مجتمعه	4.21	1.04	4	موافق
الاتجاه العام لأثر عنصر عدم الكفالة والضمان	3.89	0.76	5	قوي

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين في منهجية التحليل

ما اتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو دور عدم الأمانة لهم فـي عـودهم للسجن ؟

بينت النتائج الواردة في الجدول 53 أن الاتجاه العام للمساجين فـي منطقـة تبوك كان قوي نحو دور عدم الأمانة لهم من قبل المجتمع المحلي في سبب عودهم للسجن، فقد بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 3.97 بانحراف معياري 0.82.

وقد تبين من خلال نتائج البيانات الواردة في الجدول 53 أن درجة الاتجـاه العام كان بالموافقة على أن شعور المفرج عنه بعدم ائتمانه يفقده الحافز ويدفعه إلى العودة إلى جرمه السابق، وأن توسم الأمانة في سجين سابق يعزز حفاظـه علـى قوانين المجتمع، والمبالغة في الحذر والريبة عند التعامل مع المفرج عنه قد يصيبه بتوتر يؤدي فيه إلى سلوك غير سوي. وكان الاتجاه أحياناً نحـو أن عـدم ائتمـان المفرج عنه يولد لديه إحباطاً يفقده حكمه على عواقب الأمور.

الجدول 53

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو أثر عدم الأمانة معهم بعودهم للسجن.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
إن شعور المفرج عنه بعدم ائتمانه يفقده الحافز ويدفعه إلى العودة إلى جرمه السابق	4.00	1.05	1	موافق
إن توسم الأمانة في سجين سابق يعزز حفاظه على قوانين المجتمع	3.88	1.08	2	موافق
المبالغة في الحذر والريبة عند التعامل مع المفرج عنه قد يصيبه بتوتر يؤدي فيه إلى سلوك غير سوي.	3.76	1.21	3	موافق
إن عدم ائتمان المفرج عنه يولد لديه إحباطاً يفقده حكمه على عواقب الأمور.	2.92	1.55	4	أحياناً
الاتجاه العام لأثر عنصر عدم الأمانة	3.97	0.82	5	قوي

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين في منهجية التحليل

ما اتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو دور الشعور بعدم نـزاهتهم فـي عودهم للسجن؟

بينت النتائج الواردة في الجدول 54 أن الاتجاه العام للمساجين في منطقة تبوك كان قوي نحو دور عدم الشعور بنزاهتهم من قبل المجتمع المحلي في سبب عودهم للسجن، فقد بلغ المتوسط العام لهذا الاتجاه 4.06 بانحراف معياري 0.85.

وقد تبين من خلال نتائج البيانات الواردة في الجدول 54 أن درجـة الاتجـاه العام كان بالموافقة على أن وصم المفرج عنه بعدم النزاهة يشعره بعـدم جـدوى استقامته والعودة إلى الجريمة، وعدم اعتبار نزاهة المفرج عنه جراء جرم سـابق تشكل لديه رد فعل سلبي تجاه مجتمعه، وإن النظر إلى المفرج عنه بعدم النزاهـة يقيد كل محاولاته لإتباع السلوك الحسن، والطعن في نزاهة المفرج عنه ونزع الثقة منه تشعره أنه لا يزال منبوذاً من المجتمع.

الجدول 54

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات السجناء في منطقة تبوك نحو أثر عدم النزاهة بعودهم للسجن.

المتغير	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
إن وصم المفرج عنه بعدم النزاهة يشعره بعدم جدوى استقامته والعودة إلى الجريمة.	4.30	0.83	1	موافق
إن عدم اعتبار نزاهة المفرج عنه جراء جرم سابق ,تشكل لديه رد فعل سلبي تجاه مجتمعه	4.21	1.03	2	موافق
إن النظر إلى المفرج عنه بعدم النزاهة يقيد كل محاولاته لإتباع السلوك الحسن.	3.99	1.06	3	موافق
الطعن في نزاهة المفرج عنه ونزع الثقة منه تشعره انه لا يزال منبوذا من المجتمع.	3.99	1.08	4	موافق
الاتجاه العام لأثر عنصر عدم النزاهة	4.06	0.85	5	قوي

- تم التعامل مع الاتجاهات العكسية بعد قلبها. كما تم الاعتماد على درجة الاتجاه الثلاثية حسب المبـين في منهجية التحليل

الأهمية النسبية للاتجاه العام للمساجين في منطقة تبوك نحـو دور عناصـر الدراسة في عودهم للسجن.

توصل التحليل إلى أن الاتجاه العام للسجناء المفرج عنهم في منطقة تبوك نحو دور جميع العناصر في الدراسة في عودتم للسجن كان مرتفع حيث بلـغ المتوسـط العام 4.09 بانحراف معياري 0.62.

وتبين أن أكثر سبب كان في عودتهم للسجن المشاركة التجاريـة، ثـم جـاء بالترتيب حسب الأهمية الاحتقار الاجتماعي، وعدم المشاركة الاجتماعية، وصحيفة السوابق، وعدم الجوار، وعدم المصاهرة، وعدم النزاهة، وعـدم الأمانـة، وعـدم الكفالة.

الجدول 55

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لجميع عناصر اتجاهات السجناء في منطقة تبوك المتعلقة بعودهم للسجن.

العنصر	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الدرجة
عدم المشاركة التجارية	4.23	0.81	1	قوي
الاحتقار الاجتماعي	4.21	0.72	2	قوي
عدم المشاركة الاجتماعية	4.20	0.77	3	قوي
صحيفة السوابق	4.11	0.80	4	قوي
عدم الجوار	4.07	0.85	5	قوي
عدم المصاهرة	4.06	0.88	6	قوي
عنصر عدم النزاهة	4.06	0.85	7	قوي
عدم الأمانة	3.97	0.82	8	قوي
عدم الكفالة والضمان	3.89	0.76	9	قوي
الاتجاه العام لعناصر الدراسة	4.09	0.62		قوي

توقع مستوى أهمية أثر عوامل الاتجاهات العامة لعناصر الدراسـة علـى العود حسب رأي السجناء المفرج عنهم.

وللإجابة على **فرضية الدراسة السادسة** والمتعلقة بالاستفسار عن مدى أثر ودرجة أهمية عوامل الاتجاهات العامة لعناصر الدراسة الواردة في الجدول 55 على معدل العود إلى الجريمة. تم الاعتماد على أسلوب تحليل الانحدار الخطي المتعدد المتدرج **(A.R.L.Stepwise M)** باعتبار متغير الاتجاه العام للسجناء المفرج عنهم نحو جميع متغيرات عناصر الدراسة المتعلقة بسبب عودتهم للجريمة

(المتغير التابع = y)، و9 متغيرات مستقل كما هي مبينه في الجدول 55 والممثلة في عناصر الدراسة.

وبموجب هذه الطريقة، فإنه يتم بالتدريج إدخال المتغيرات في معادلة الانحدار طالما أدى إدخال المتغير إلى زيادة في مربع معامل الارتباط الكلي R^2، ذات دلالة إحصائية على مستوى الدلالة الإحصائية المختار سلفاً (0.05)، وقد استخدمت هذه الطريقة لجميع الاتجاهات العامة الواردة في الجدول **55**، ولتحديد الأهمية النسبية لتنبؤ المتغيرات في النموذج قورنت قيم معاملاتها الانحدارية المعيارية، ويبين الجدول **56** نتائج تحليل التباين، والجدول **57** نتائج تحليل الانحدار المشار إليه لجميع العناصر، حيث يظهر من الجدول المشار إليه أن عدد المتغيرات المستقلة التي تؤثر في الاتجاه العام نحو الأسباب الدافعة للعود حسب آراء عينة الدراسة سبعة عناصر أساسية وهي: عدم المشاركة التجارية، وعدم الأمانة، والاحتقار الاجتماعي، وعدم المصاهرة، وعدم النزاهة، وعدم المشاركة الاجتماعية، وعدم الكفالة والضمان، وتفسر هذه المتغيرات الداخلة في النموذج جزءاً هاماً من التباين في تفسر اتجاهات السجناء المفرج عنهم نحو سبب العود إلى السجون بمعدل 86.1%، وبدرجة معنوية بلغت **(P Value < 0.01)** للنموذج حسب اختبار **F** الذي بلغت قمته النهائية للنموذج 86.5 المبين في الجدول 56، كما كانت جميع المتغيرات الداخلة في النموذج عالية المعنوية وتزيد عن **(P Value < 0.01)**، وأثبتت الاختبارات الإحصائية عدم وجود ارتباط ذاتي أو خطي بين حدود الخطاء أو المتغيرات، حيث كانت قيمة معامل تضخم التباين **VIF** لجميع النماذج أقل من 5 وهو مؤشر على عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين المتغيرات المستقلة. كما تبين عدم وجود مشكلة الارتباط بين حدود الخطأ حيث بلغت قيمت دربن- واتسن **W.D** حوالي 2.1 وهذه المقاييس مؤشر قوي على صحة وقوة النموذج وخلوه من المشاكل القياسية التي تقود إلى توقعات غير منطقية.

ولقياس دخول عناصر الدراسة المستقلة في النموذج حسب الأهمية، تبين النتائج في الجدول 57 أن أكثر العناصر تأثيراً في مستوى الاتجاه العام لدى السجناء المفرج عنهم نحو سبب العود للسجن هو عنصر عدم المشاركة التجارية مع السجناء

المفرج عنهم حيث استطاع هذا العنصر لوحده أن يفسر 52.1% من الاتجاه العام لسبب العود، وبمعنوية للنموذج وللمتغير (**P Value < 0.01**)، وقد جاء بعلاقة طردية، أي أن عدم القبول في مشاركة السجناء المفرج عنهم في العمليات التجارية يفسر سبب اللجوء للعود إلى السجن بمعدل 40.8%.

وبذلك لا نستطيع قبول الفرضية الصفرية التي تدعي بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية بين عدم قبول المجتمع من مشاركة السجناء المفرج عنهم في العمليات التجارية، وبين سبب العود للجريمة.

ثم دخل في النموذج في المرتبة الثانية من حيث الأهمية عنصر عدم الأمانة مع المجرم السابق، حيث استطاع هذا العنصر أن يفسر لوحده 19.9% من التباين الكلي أو سبب العود للجريمة، وبدخوله هذا العنصر مع العنصر السابق، استطاع النموذج أن يفسر 72% من التباين الكلي في الظاهر،وكانت هذه المتغيرات والنموذج معنوي عند (**P Value < 0.01**)، أما ظهور عنصر عدم الأمانة بعلاقة طردية في النموذج يفسر على أن زيادة شعور السجناء المفرج عنهم بالاتجاه السلبي من قبل المجتمع المحلي بعدم الأمانة لهم ترتفع عندهم الدافع للعود إلى الجريمة.

وبذلك لا نستطيع قبول الفرضية الصفرية التي تدعي بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية بين شعور السجناء المفرج عنهم بعدم الأمان لهم، وبين سبب العود للجريمة.

وفي المرتبة الثالثة من حيث الأهمية دخل في النمـوذج عنـصر الـشعور بالاحتقار الاجتماعي، حيث استطاع أن يفسر لوحده 5.5% من التباين الكلي بمعنوية بلغت(**P Value < 0.01**) للنموذج والعنصر، كما استطاع العنصرين السابقين مـع العناصر الحالي أن تفسر 77.5% من سبب العود للجريمة، ووجود هـذا العنـصر بعلاقة طردية في النموذج يعني أن شعور السجناء المفرج عنهم باحتقار المجتمـع المحلي لهم سيرفع من درجة الميول نحو السجناء المفرج عنهم للعود إلى لجريمة.

وبذلك لا نستطيع قبول الفرضية الصفرية التي تدعي بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية بين شعور السجناء المفرج عنهم باحتقار المجتمع المحلي لهم، وبين سبب العود للجريمة.

في المرتبة الرابعـة من حيث الأهميـة دخل في النموذج عنصر عدم القبول بمصاهرة أصحاب السوابق من السجنـاء المفرج عنهـم، حيث استطاع أن يفسر لوحـده ما نسبتـه 3.8% من التباين الكلـي، وبمعنويـة للنموذج والمتغير بلغت (P Value < 0.01)، وبوجود هذا العنصر مع باقي العناصر السابقة استطاعت أن تفسر 81.3% من سبب العود.

وحسب هذه النتيجة لا نستطيع قبول الفرضية الصفرية التي تدعي بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية بين عدم قبول مصاهرة السجناء المفرج عنهم من قبل المجتمع المحلي وبين سبب العود للجريمة.

أما في المرتبة الخامسة من حيث الأهمية فقد دخل عنصر شعور السجناء المفرج عنهم باتجاهات المجتمع المحلي نحو عدم نزاهتهم، حيث استطاع أن يفسر لوحده ما نسبته 2.2% فقط من سبب التباين في النموذج، بمعنوية نموذج ومتغير بلغت (P Value < 0.01) ، وهذا يعني أن وجود عنصر الشعور بعدم النزاهة مع باقي العناصر الأربعة السابقة استطاعت هذه المتغيرات الخمسة من أن تفسر ما نسبته 83.5% من سبب العود.

وحسب هذه النتيجة لا نستطيع قبول الفرضية الصفرية التي تدعي بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية بين شعور السجناء المفرج عنهم بعدم نزاهتهم من قبل المجتمع المحلي وبين سبب العود للجريمة.

أما في المرتبـة السادسة من حيث الأهميـة فقد دخـل عنصر عـدم القبول فـي مشاركة السجناء المفرج عنهـم اجتماعياً، حيث استطاع أن يفسر لوحـده ما نسبتـه 1.9% مـن سبب التبايـن فـي النموذج، بمعنويـة نموذج ومتغير بلغت (P Value < 0.01)، وهذا يعني أن وجود هذا العنصر مع باقي المتغيرات الخمسة السابقة في النموذج استطاعت جميعهاً من أن تفسر ما نسبته 85.4% من سبب العود.

وحسب هذه النتيجة لا نستطيع قبول الفرضية الصفرية التي تدعي بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية بين عدم قبول المجتمع المحلي بمشاركة السجناء المفرج اجتماعياً وسبب العود للجريمة.

أما في المرتبة السابعـة من حيث الأهمية فقد دخل عنصر عدم قبول المجتمـع المحلي بكفالة أو ضمان السجناء المفرج عنهـم، حيث استطاع أن يفسر لوحده ما نسبته 7% من سبب التبايـن في النموذج، بمعنوية نموذج ومتغير بلغت (**P Value < 0.01**)، وهذا يعني أن وجود هذا العنصر مع باقي العناصر الستة السابقة استطاعت هذه المتغيرات السبعة معاً من أن تفسر ما نسبته 86.1% من سبب العود.

وحسب هذه النتيجة لا نستطيع قبول الفرضية الصفرية التي تدعي بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية بين عدم قبول المجتمع المحلي بكفالة أو ضمان السجناء المفرج عنهم سبب العود للجريمة. ولم تدخل كل من عناصر صحيفة السوابق، وعدم الجوار في النموذج باعتبارها عناصر غير دالة من الناحية الإحصائية، أي إننا لا نستطيع رفض الفرضية الصفرية التي تدعي بعدم وجود أثر ذو دلاله إحصائية بين كل من دور صحيفة السوابق، وعدم الجوار في سبب العود للجريمة.

ومن هذا التحليل نجد أن تصورات السجناء المفرج عنهم لاتجاهات المجتمـع المحلي الواردة في الجدول 28 كانت متطابقة في عناصر الدراسة المتعلقة بقبـول السجناء المفرج عنهم في المجتمع من خلال عدم المصاهرة معهـم، أو المـشاركة الاجتماعية معهم، أو حتى المشاركة معهم في التجارة، والنظر إليهم بعـدم الأمانـة والنزاهة، باعتبارها الأسباب الأكثر معنوية في اتجاه السجناء المفرج عـنهم نحـو العود للجريمة.

الجدول 56

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية نماذج الدراسة حسب التدرج لنماذج الانحدار

النموذج	مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
1	الانحدار	26.797	1	26.797	113.244	(a)000.0
	البواقي	24.609	104	0.237		
	المجموع	51.406	105			
2	الانحدار	37.035	2	18.518	132.724	(b)000.0
	البواقي	14.370	103	0.140		
	المجموع	51.406	105			
3	الانحدار	39.853	3	13.284	117.291	(c)000.0
	البواقي	11.552	102	0.113		
	المجموع	51.406	105			
4	الانحدار	41.775	4	10.444	109.534	(d)000.0
	البواقي	9.630	101	0.095		
	المجموع	51.406	105			
5	الانحدار	42.774	5	8.555	99.115	(e)000.0
	البواقي	8.631	100	.0860		
	المجموع	51.406	105			
6	الانحدار	43.880	6	7.313	96.203	(f)000.0
	البواقي	7.526	99	0.076		
	المجموع	51.406	105			
7	الانحدار	44.243	7	6.320	86.480	(g)000.
	البواقي	7.162	98	.073		
	المجموع	51.406	105			

a عدم المشاركة التجارية

b عدم المشاركة التجارية، لعنصر عدم الأمانة

c عدم المشاركة التجارية، عدم الأمانة، الاحتقار الاجتماعي

d عدم المشاركة التجارية، عدم الأمانة، الاحتقار الاجتماعي، عدم المصاهرة

e عدم المشاركة التجارية، عدم الأمانة، الاحتقار الاجتماعي، عدم المصاهرة، عدم النزاهة

f عدم المشاركة التجارية، عدم الأمانة، الاحتقار الاجتماعي، عدم المصاهرة، عدم النزاهة، عدم المشاركة الاجتماعية

g عدم المشاركة التجارية، عدم الأمانة، الاحتقار الاجتماعي، عدم المصاهرة، عدم النزاهة، عدم المشاركة الاجتماعية، عدم الكفالة والضمان

h المتغير المعتمد

الجدول 57

متغيرات عناصر الدراسة المتنبئة بالعود للجريمة، وأهميتها التنبؤية النسبية

مقياس الانحدار (المتغير المستقل)	المعاملات غير المعيارية Unstandardized Coefficients: قيمة الميل B	المعاملات غير المعيارية Unstandardized Coefficients: الخطأ المعياري Std . Error	قيمة t	درجة المعنوية الإحصائية لقيمة ت Sig.	اختبار وجود ارتباط ذاتي Collinearity Statistics: Tolerance	اختبار وجود ارتباط ذاتي Collinearity Statistics: عامل تضخم التباين VIF	معامل التحديد الجزئي لكل متغير R^2	معامل التحديد التراكمي R^2
الثابت	.-201	.1800	-1.117	.2670				
عدم المشاركة التجارية	.1930	.0450	4.310	.0000	.4740	2.110	0.521	0.521
عدم الأمانة	.1450	.0470	3.101	.0030	.4710	2.123	0.199	0.720
الاحتقار الاجتماعي	.1570	.0450	3.505	.0010	.5550	1.803	0.055	0.775
عدم المصاهرة	.1320	.0420	3.135	.0020	.4910	2.037	0.038	0.813
عدم النزاهة	.1340	.0420	3.171	.0020	.4900	2.042	0.022	0.835
المشاركة الاجتماعية	.1730	.0470	3.676	.0000	.5250	1.904	0.019	0.854
عدم الكفالة والضمان	.1050	.0470	2.230	.0280	.4740	2.110	0.007	0.861

المتغير المعتمد: الاتجاه العام للسجناء نحو سبب العود.

7.4 أثر العوامل الديموغرافية في اختلاف اتجاهات السجناء المفرج عنهم نحو العود للجريمة

لاختبار الفرضية السابعة "**لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة** ($P \leq 0.05$) **بين اتجاهات السجناء المفرج عنهم نحو العودة للجريمة يعود إلى العوامل الديموغرافية (العمر، ونوع العمل، ومكان الإقامة، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري، حجم الأسرة)**" تم اختبار الفرضية بناءً على الإجابة عن الأسئلة المتفرعة منها وحسب المتغيرات الديموغرافية التالية:

ما الفرق بين اتجاهات السجناء المفرج عنهم نحو العود للجريمة حسب فئة العمر (بالسنوات)؟

توصل تحليل التباين المبين في الجدول 58 إلى عدم وجود فروقات معنوية عند مستوى دلاله إحصائية (**P Value < 0.01**) بين درجة اتجاه جميع السجناء المفرج عنهم للميول نحو العود باختلاف فئة عمر المبحوث، حيث تبين نتائج التحليل في الجدول 59 بالميول القوي والمرتفع للعودة باختلاف الفئات العمرية.

الجدول 58

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى الاتجاه نحو عودة السجناء المفرج عنهم للجريمة باختلاف الفئة العمرية للمبحوث

مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	1.669	5	0.334	0.674	0.644
داخل المجموعات	50.517	102	0.495		
المجموع	52.185	107			

الجدول 59

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات السجناء نحو العود للجريمة موزعة حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية (سنة)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
18-22	4.36	0.74	مرتفعة
23-27	4.24	0.70	مرتفعة
28-32	4.00	0.82	مرتفعة
33-37	4.07	0.70	مرتفعة
28-42	4.18	0.60	مرتفعة
>43	4.08	0.28	مرتفعة
المجموع	4.13	0.70	مرتفعة

ونستنتج من هذا التحليل أن الاتجاه العام كان قوي للعود للجريمة عند جميع الفئات العمرية.

ما الفرق بين اتجاهات السجناء المفرج عنهم للعود للجريمة حسب نوع العمل لهم ؟

توصل تحليل التباين المبين في الجدول 60 إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى دلاله إحصائية (**P Value < 0.01**) بين درجة الاتجاه للعود للجريمة من قبل السجناء المفرج عنهم باختلاف نوع مهنة المبحوث لهم. حيث تبين من خلال النتائج

في الجدول 61 أن جميع السجناء المفرج عنهم لهم نفس مستوى الاتجاه حيث كـان مرتفع عند الجميع.

الجدول 60

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى الاتجاه نحو عودة السجناء المفرج عنهم للجريمة باختلاف نوع العمل للمبحوث

مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	3.543	7	0.506	1.047	0.404
داخل المجموعات	47.878	99	0.484		
المجموع	51.421	106			

الجدول 61

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات السجناء نحو العود للجريمة موزعة حسب نوع العمل

نوع العمل	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
قطاع عام	4.19	0.68	مرتفعة
قطاع خاص	4.27	0.65	مرتفعة
تاجر	3.71	1.25	مرتفعة
طالب	4.22	0.81	مرتفعة
مزارع	3.86	0.38	مرتفعة
عامل	3.78	0.44	مرتفعة
عاطل	4.19	0.60	مرتفعة
أخرى	4.33	0.58	مرتفعة
المجموع	4.12	0.70	مرتفعة

ما الفرق بين اتجاهات السجناء المفرج عنهم نحو العـود للجريمـة حـسب الحالة الاجتماعية؟

توصل تحليل التباين المبين في الجدول 62 إلى عدم وجود فروقـات معنويـة عند مستوى دلاله إحصائية (**P Value < 0.01**) بين درجة الاتجاه للعود للجريمـة من قبل السجناء المفرج عنهم باختلاف الحالة الزواجية لهم. حيث تبين من خـلال النتائج في الجدول 63 أن جميع السجناء المفرج عنهم لهم نفس مستوى الاتجاه حيث كان مرتفع عند الجميع.

الجدول 62

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى الاتجاه السلبي نحو السجناء المفرج عنهم باختلاف الحالة الاجتماعية للمبحوث.

مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	1.084	3	0.361	0.735	0.533
داخل المجموعات	51.102	104	0.491		
المجموع	52.185	107			

الجدول 63

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات السجناء نحو العود للجريمة موزعة حسب الحالة الاجتماعية

الحالة الزواجية	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
أعزب	4.09	0.75	مرتفعة
متزوج	4.19	0.62	مرتفعة
مطلق	4.00	0.00	مرتفعة
منفصل	5.00	0.00	مرتفعة
المجموع	4.13	0.70	مرتفعة

ما الفرق بين اتجاهات المواطنين نحو السجناء المفرج عنهم حـسب مكـان الإقامة، ونوع الحي، وعدد غرف المسكن ؟

توصل تحليل التباين المبين في الجدول 64 إلى عدم وجود فروقـات معنويـة عند مستوى دلاله إحصائية (P Value < 0.05) بين درجة الاتجاه للعود للجريمـة من قبل السجناء المفرج عنهم باختلاف مكان إقامتهم أو نوع الحي أو عدد غـرف المسكن. حيث تبين من خلال النتائج في الجدول 65 أن جميع السجناء المفرج عنهم لهم نفس مستوى الاتجاه حيث كان مرتفع عند الجميع.

الجدول 64

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى الاتجاه السلبي نحو السجناء المفرج عنهم باختلاف مكان الإقامة، ونوع الحي.

مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
		حسب مكان الإقامة			
بين المجموعات	1.242	2	0.621	1.263	0.287
داخل المجموعات	50.149	102	0.492		
المجموع	51.390	104			
		حسب نوع الحي			
بين المجموعات	0.418	2	0.209	0.417	0.660
داخل المجموعات	51.732	103	0.502		
المجموع	52.151	105			
		عدد غرف المنزل			
بين المجموعات	2.523	4	0.631	1.303	0.274
داخل المجموعات	48.883	101	0.484		
المجموع	51.406	105			

الجدول 65

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات السجناء نحو العود للجريمة موزعة حسب اختلاف مكان الإقامة

مكان الإقامة	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
مدينة	4.14	0.68	مرتفعة
قرية	4.21	0.56	مرتفعة
بادية	3.82	1.08	مرتفعة
نوع الحي			
راقي	4.11	0.60	مرتفعة
وسط	420.	0.66	مرتفعة
شعبي	4.07	0.77	مرتفعة
عدد غرف المنزل			
غرفة واحدة	3.75	1.89	مرتفعة
غرفتان	4.00	0.43	مرتفعة
ثلاث غرف	4.03	0.57	مرتفعة
أربع غرف	4.04	0.77	مرتفعة
أكثر أو يساوي خمس غرف	4.32	0.62	مرتفعة
المجموع	4.13	0.70	مرتفعة

ما الفرق بين اتجاهات السجناء المفرج عنهم نحو العـود للجريمـة حـسب المستوى التعليمي؟

توصل تحليل التباين المبين في الجدول 66 إلى عدم وجود فروقات معنوية عند مستوى دلاله إحصائية (**P Value < 0.05**) بين درجة الاتجاه للعود للجريمة مـن قبل السجناء المفرج عنهم باختلاف المستوى التعليمي للسجناء. حيث تبين من خلال النتائج في الجدول 67 أن جميع السجناء المفرج عنهم لهم نفس مستوى الاتجاه حيث كان مرتفع عند الجميع.

الجدول 66

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى الاتجاه السلبي نحو السجناء المفرج عنهم باختلاف المستوى التعليمي للسجناء.

مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	0.941	5	0.188	0.371	0.867
داخل المجموعات	51.227	101	0.507		
المجموع	52.168	106			

الجدول 67

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات السجناء نحو العود للجريمة موزعة حسب اختلاف المستوى التعليمي للسجناء.

الفئة العمرية (سنة)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
أمي	4.17	0.39	مرتفعة
يقرأ ويكتب	4.00	0.67	مرتفعة
ابتدائي	4.13	0.67	مرتفعة
إعدادي	4.04	0.92	مرتفعة
ثانوي	4.27	0.67	مرتفعة
جامعي	4.00	0.00	مرتفعة
المجموع	4.13	0.70	مرتفعة

ما الفرق بين اتجاهات السجناء المفرج عنهم نحو العـود للجريمـة حـسب مستوى الدخل الشهري (ريال سعودي)؟

توصل تحليل التباين المبين في الجدول 68 إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى دلاله إحصائية (**P Value < 0.01**) بين درجة الاتجاه للعود للجريمة مـن قبل السجناء المفرج عنهم باختلاف مستوى الدخل الشهري للسجناء. حيث تبين من خلال النتائج في الجدول 69 أن جميع السجناء المفرج عنهم لهـم نفـس مـستوى الاتجاه حيث كان مرتفع عند الجميع.

الجدول 68

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى الاتجاه السلبي نحو السجناء المفرج عنهم باختلاف مستوى الدخل الشهري للسجناء.

مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	1.059	5	0.212	0.412	0.839
داخل المجموعات	50.316	98	0.513		
المجموع	51.375	103			

الجدول 69

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات السجناء نحو العود للجريمة موزعة حسب اختلاف مستوى الدخل الشهري للسجناء.

الفئة العمرية (سنة)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
1000 اقل من	4.17	0.85	مرتفعة
1000-2000	4.04	0.55	مرتفعة
2000-3000	4.21	0.71	مرتفعة
3000-4000	4.40	0.55	مرتفعة
4000-5000	4.00	0.53	مرتفعة
5000 أكثر من	4.00	0.74	مرتفعة
المجموع	4.13	0.71	مرتفعة

ما الفرق بين اتجاهات السجناء المفرج عنهم نحو العود للجريمة حسب متوسط حجم الأسرة (فرد) ؟

توصل تحليل التباين المبين في الجدول 70 إلى عدم وجود فروق معنوية عند مستوى دلاله إحصائية (**P Value < 0.01**) بين درجة الاتجاه للعود للجريمة من قبل السجناء المفرج عنهم باختلاف متوسط حجم الأسرة للسجناء. حيث تبين من خلال النتائج في الجدول 71 أن جميع السجناء المفرج عنهم لهم نفس مستوى الاتجاه حيث كان مرتفع عند الجميع.

الجدول 70

اختبار تحليل التباين ANOVA لقياس معنوية الفرق في مستوى الاتجاه السلبي نحو السجناء المفرج عنهم باختلاف متوسط حجم الأسرة للسجناء.

مصادر الاختلاف	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	F	درجة المعنوية
بين المجموعات	0.996	3	0.332	0.665	0.575
داخل المجموعات	50.395	101	0.499		
المجموع	51.390	104			

الجدول 71

الوسط الحسابي والانحراف المعياري لاتجاهات السجناء نحو العود للجريمة موزعة حسب اختلاف متوسط حجم الأسرة للسجناء.

فئة حجم الأسرة (فرد)	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الدرجة
أقل من 3	4.33	0.65	مرتفعة
4 - 6	4.02	0.65	مرتفعة
7 - 9	4.14	0.64	مرتفعة
10 فأكثر	4.17	0.89	مرتفعة
المجموع	4.13	0.70	مرتفعة

من خلال التحليل السابق للعوامل الديموغرافية للسجناء تبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية، وبذلك نقبل الفرضية الصفرية " لا يوجـــد فروق ذات دلالة إحصائيـــة عند مستوى دلالة ($P \leq 0.05$) بين اتجاهات السجناء المفرج عنهم نحو العودة للجريمة يعود إلى العوامل الديموغرافية (العمر، ونوع العمل، ومكان الإقامة، والمستوى التعليمي، والحالة الاجتماعية، والدخل الشهري، حجم الأسرة)".

8.4 التحليل العاملي الاستكشافي لأكثر العوامل المؤثرة في العود للسجن:

للإجابة على سؤال الدراسة "**ما هي أكثر العوامل المؤثرة في العود للسجن**" توصل التحليل العـاملي الاستكـشافي **Exploratory Factor Analysis** لفقـرات مقياس معتقدات أسباب العود البالغ عددها أكثر من 100 متغير وفقرة تفسيرية إلـى

خمس عوامل قادرة على تفسير ما معدله 78.32 من التباين المفسر لـسبب العـود للجريمة، وتم تسميت، العامل الأول: عامل الاندماج في المجمع، حيث ضـم سـت متغيرات، أظهرت أهميه واضحة من حيث قيمة التباين الذي تم التفسير بواسـطتها، إذ تفسر نحو 35.85% من التباين الكلي، والمتغيرات التي تشبعت في هذا العامـل كما في الجدول 72 هي: رفض المجتمع من ناحية المشاركة الاجتماعية مع مجـرم سابق، والمجاورة له بالمسكن، وعدم الثقة بنزاهته، ورفض المصاهرة معه، وكفالته وضمانه بسبب السابقة له في السجن. ثانياً: عامل الصحبة، وضم متغيـرين فـسرا 22.43% من التباين الكلي، وهما: أثر وجود صحبة مع أقارب أو أصدقاء للسجين سبق وأن ارتكبوا جرائم. وفي الدرجة الثالثة جاء عامل الحاجة الاقتـصادية الـذي استطاع لوحده أن يفسر 7.93% من سبب التباين الكلي المفسر للعود عنـد عينـة الدراسة، حيث ضم أربع متغيرات هي: رفض المجتمع من المشاركة التجارة مـع مجرم سابق، ووجود الحاجة المادية التي كانت سبباً في السجن، ورفض المجتمـع من ناحية الإعانة المادية لمجرم سابق، والسجل العدلي لسجين سابق يعد سبب فـي عدم حصوله على عمل. وفي المرتبة الرابعة جاء عامل الوصم، حيث استطاع هذا العامل من أن يفسر 6.4% من سبب العود للجريمة حسب بيانات عينـة الدراسـة، حيث وقع ضمن هذا العامل خمس متغيرات هي: وصف الـسجين المفـرج عنـه بالإجرام من قبل الآخرين، والمعاملة السلبية من قبل الأقارب ولأصدقاء والآخـرين تجاه السجناء المفرج عنهم، وعدم دعوت السجين المفرج عنه من قبل الآخرين فـي المناسبات الاجتماعية. أما العامل الأخير أمكن تسميته بعامل السوابق، حيث استطاع أن يفسر 5.68% من التباين الكلي لظاهرة الدراسة، من خلال متغير تـشبع فيـه، وهو: رفض المجتمع للتعامل مع السجين بسب السوابق.

الجدول 72

تشبعات المتغيرات التابعة (فقرات أسباب العود) على العوامل

العامل FACTORS FACTORS	الفقرة	التشبع LOADING
الأول(الاندماج في المجتمع)	رفض المجتمع بسبب السابقة في السجن	.5650
	رفض المجتمع من ناحية المجاورة بالمسكن لسجين سابق	.8240
	رفض المجتمع من ناحية المصاهرة مع سجين سابق	.7440
	رفض المجتمع من ناحية المشاركة الاجتماعية مع مجرم سابق	.8260
	رفض المجتمع من ناحية الكفالة والضمان لمجرم سابق	.6630
	عدم قبول المجتمع بنزاهة مجرم سابق	.7600
الثاني (الصحبة)	وجود أقارب للسجين سبق وأن ارتكبوا جرائم	.7430
	وجود أصدقاء للسجين سبق وان ارتكبوا جرائم	.7310
الثالث(الحاجة الاقتصادية)	رفض المجتمع من ناحية الإعانة المادية لمجرم سابق	.5380
	السجل العدلي لسجين سابق سبب عدم الحصول على عمل	.5500
	رفض المجتمع من ناحية المشاركة في التجارة مع مجرم سابق	.7520
	الحاجة المادية كانت سبباً في السجن	.6290
الرابع (الوصم)	المعاملة السيئة تجاه السجين المفرج عنه من قبل الآخرين	.4090
	وصف السجين المفرج عنه بالإجرام من قبل الآخرين سهل عودته للسجن	.6960
	عدم دعوت السجين المفرج عنه من قبل الآخرين في الفعاليات الاجتماعية جعله يفكر في الجريمة	.5670
	المعاملة السلبية من قبل الأقارب تجاه السجناء المفرج عنهم	.6450
	المعاملة السلبية من قبل لأصدقاء تجاه السجناء المفرج عنهم	.5860
	المعاملة السلبية من قبل الآخرين تجاه السجناء المفرج عنهم	.5780
الخامس(السوابق)	رفض المجتمع للتعامل مع السجين بسب السوابق	.4460

Extraction Method :Principal Component Analysis .Rotation Method :Varimax with Kaiser Normalization .A Rotation converged in 5 iterations.

9.4 المناقشة:

هدفت الدراسة إلى التعرف على اتجاهات المواطنين في منطقـة تبـوك فـي المملكة العربية السعودية نحو السجناء المفرج عنهم من جهـة وتحديـد اتجاهـات السجناء أنفسهم نحو نظرة المجتمع لهم وعلاقة ذلك بعودتهم للسجن، وبحث مـدى تأثر اتجاهات المواطنين نحو السجناء المفرج عنهم والسجناء أنفسهم حسب العوامل الديموغرافيه. ثم محاولة لوضع إطار خاصة لمنطقة الدراسة مـن خـلال تحديـد العوامل المؤثرة في العود للسجن.

1) توصلت نتائج تحليل الدراسة إلى أن اتجاهات المواطنين السلبية نحو السجناء المفرج عنهم كانت مرتفعة، إلا أنه بالرغم من أن توقعات أو شعور الـسجناء المفرج عنهم عن اتجاهات المجتمع المحلي السلبية نحوهم كانت مرتفعـة إلا أنها أعلى من الاتجاهات الحقيقية، وكانت جميع أنواع الجرائم المرتكبة تقريباً من قبل السجناء المفرج عنهم تشكل اتجاهات سلبيه نحوهم، باختلاف مرتكبي جريمة الاعتداء على البيئة حيث لم تكن ذات اهتمام عند السكان في الاتجـاه السلبي لمرتكبيها. وهذا يتفق مع دراسة (الجهني، 1999) والتي من نتائجهـا أن نسبة 73, 9% من المبحوثين لديهم اتجاهات عامة سلبية نحـو الـسجناء المفرج عنهم، وأنها نسبية، وان لنمط الجريمة تأثير علـى الاتجـاه وبنـسبة 5,95% من المبحوثين.

2) تبين أن عدد العناصر المستقلة التي تؤثر في الاتجاه العام السلبي للمـواطنين نحو الأسباب الدافعة للعود حسب آراء عينة الدراسة 18 عنصراً أساسياً وهي: عدم المصاهرة، وعدم المشاركة التجارية، وجريمة النصب، وعدم الجـوار، وجريمة الشذوذ الجنسي، وجريمة القتل الخطأ، وجريمـة التزويـر، وعـدم النزاهة، وجريمة اختطاف الأشخاص، وعدم المشاركة الاجتماعية، وصـحيفة السوابق، وجريمة المسكرات، وجريمة الاعتـداء علـى البيئـة، والاحتقـار الاجتماعي، وجريمة الاختلاس، وجريمة الاعتداء الجسدي، وعـدم الكفالـة، وجريمة القتل العمد، وتفسر هذه المتغيرات الداخلة في النموذج جزءاً هاماً من التباين في تفسر سبب الاتجاهات العام للمجتمع المحلي المؤدي إلى العود إلى

السجون بمعدل 68.5%. وفي هذا اتفاق مع دراسة (الرويلي، 2008) في المتغيرات المؤثرة في وصم السجين السابق، كصحيفة السوابق، وعدم القبول بالعمل، أو حتى التعامل مع السجين المفرج عنه، أو مصاهرته، وإقصائه وتحقيره من قبل أفراد المجتمع.

3) من هذا التحليل نجد أن أكثر الاتجاهات السلبية نحو السجناء لعناصر الدراسة التي تكون الاتجاه العام السلبي المؤشر في العود سيطر عليه وبدرجة كبيرة قبولهم في المجتمع من خلال عدم المصاهرة معهم، أو حتى المشاركة معهم في التجارة، أو مجاورتهم في السكن، بل وينظر إليهم بعدم نزاهتهم خاصة لأولئك السجناء الذين حكم عليهم بجريمة نصب سابقة، أو الشاذين جنسياً، وهذا ما اتفق مع دراسة (الوريكات، 1995) من أن نمط الجريمة الأخلاقية يشكل خطورة ومحفز للاتجاه السلبي، أو مرتكبي جريمة القتل العمد، أو التزوير حيث أن الثقة فيهم قليلة جداً.

كما تبين أن الاتجاه العام عند كبار السن والشباب من أفراد المجتمع المحلي ضمن الفئة العمرية أقل من 25 سنة، وعند العاملين في القطاع الحكومي، ثم المتقاعدين عن العمل، و عند المتزوجين والعزاب، وعند أهل المدينة، وأصحاب المستوى التعليمي الجامعي، أصحاب الدخول المرتفعة كان يتصف بالتوازن مقارنة مع اتجاهات السكان متوسطي الأعمار من 26 إلى 49 سنة، والسكان ضمن المهن الأخرى خاصة العاملين في القطاعين الصناعي والمهني، ثم العاطلين عن العمل والعاملين لحسابهم الخاص، وفئة المطلقات والأرامل، وسكان البادية والريف التي كانت اتجاهاتهم سلبية وبدرجة قوية وعالية نحو السجناء المفرج عنهم.

وحول العناصر ذات الأثر المباشر في الاتجاه العام للمساجين المفرج عنهم نحو العوامل الدافعة للعود فقد بلغت سبعة عوامل أساسية وهي: عدم المشاركة التجارية، وعدم الأمانة، والاحتقار الاجتماعي، وعدم المصاهرة، وعدم النزاهة، وعدم المشاركة الاجتماعية، وعدم الكفالة والضمان، وتفسر هذه المتغيرات الداخلة في النموذج جزءاً هاماً من التباين في تفسير اتجاهات السجناء المفرج عنهم نحو سبب العود إلى السجون بمعدل 86.1%.

4) وبلغت نسبة العود عند أكثر من 52% من السجناء المفرج عنهم، وأن 71.4% منهم قد عاد للسجن متأثراً بالحكم عليه بالسجن في المرة الأولـي، وتبـين أن المدة التي يقضيها السجين ترتفع مع تكرار مرات السجن وهذه النتيجة تعطـي انطباع على أن الذين يدخلون السجون يتعودون على بيئته ويتعايـشون معـه، حتى يصبح مع الزمن أمر طبيعي لهم. وهذا ما ذهبت إليـه دراسـة سـميث وآخرون (Smith & et al, 2002) من أن عقوبة سلب الحرية التي تتجـاوز مدتها السنتين يصاحبها زيادة في معدل العودة إلى الجريمة وبمعدل 7%، حيث يتعود السجين على ثقافة السجن ويصبح مأوى مرغوبا بالنسبة إليه.

وكان متوسط العمر عند دخول السجن للمرة الأولـى 23 سـنه. وتبـين أن حوالي 87% من السجناء سيكونون سعداء بزيارة الأهل والأصدقاء لهم أثناء فتـرة سجنهم، وبلغت نسبة من يزورهم أقربائهم بانتظام فقط 21%.

5) ومن الملاحظ أن 36.6% من السجناء لم يسمعوا بوجـود بـرامج للإصـلاح والتأهيل في السجن، وفي تأكيد لأهمية ذلك اتفقت دراسة نصيب (1996) على وجود عوامل مرتبطة بالسجن مثل: التهذيب الديني والأخلاقي، وبالتالي ضعف الوازع الديني، كذلك دراسة جوردون وويلدون(Gordon & Weldon, 2003) ومن نتائجها إن البرامج التعليمية تخفض حالات واحتمالية العود، وان الذين لم يشاركوا بالبرامج التأهيلية من السجناء كانت نسبة العود لديهم 6,2%.

6) وكان التركيز على السجناء في التأهيل في الغالب خلال فترة السجن الأولى أو يمكن القول أن السجناء خلال فترة السجن الأولى يكونوا الأكثر اهتمامـاً فـي الحصول على تأهيل من مقارنة مع فترات السجن الأخرى. فنجد أنه خلال فترة السجن لأول تعرض 41.7% من السجناء إلى تأهيـل دينـي، و35.2% إلـى تأهيل أخلاقي، و30.6% إلى تأهيل مدرسي، و26.9% إلـى تأهيـل مهنـي، و14.8% إلى برامج لمحو الأمية. وحول مدى كفاءة هذه البرامج في مـساعدة السجناء المفرج عنهم بعد خروجهم من السجن تبين أن 42.1% منهم قد استفاد فعلاً من هذه البرامج والاندماج في المجتمع من جديد. علماً أن حـوالي 86% من السجناء المفرج عنهم لم ينجحوا في الحصول على فرصة عمل لهم بـسبب

رفض المجتمع المحلي لهم وعدم الثقة بهم. وفي هذا اتفاق مع دراسة (حمدان، 2001) والتي من نتائجها وجود علاقة بين عدم تقبل المجتمع للمفرج عنهم وعدد مرات العود إلى الجريمة.

يشعر السجناء المفرج عنهم باتجاه النفور منهم عند حوالي 30% من الأقارب، و26% من الأصدقاء، و42% من الشارع العام، وربما يكون هذا سبب مباشر في عزلتهم وعودتهم إلى رفقاء السجون للشعور بالاهتمام وبالمكانة لهم. فقد تبين أن نصف السجناء المفرج عنهم يرى أن السجن هو المكان الصحيح له، و65% من السجناء يجد أن وجودة في السجن يشكل له احتقارا من قبل المجتمع المحلي، كما يجد حوالي 58% منهم أن المجتمع المحلي يرفض مجاورتهم، بل أنه تم رفض مصاهرة 58% منهم، ورفض التعامل التجاري مع نصفهم، علماً أن سبب سجن 67% منهم كان الطعن في نزاهتهم، وأن سبب دخول 77% منهم الحاجة المالية، ويشكل السجل الأمني عند 77% منهم سبباً رئيساً في عدم حصولهم على عمل. ويقول 64% إن عدم دمجهم مع فعاليات المجتمع المحلي هو سبب عودتهم للسجن مرة أخرى، حيث إن 59% منهم لهم أقارب قد دخلوا السجن سابقاً، و79% منهم لهم أصدقاء لهم سوابق في السجن، ويرى حوالي 61% منهم أن اتصالهم مرة أخرى بهؤلاء هو سبب عودتهم للسجن. بل تبين أن احتمال العود مبيت عند 30.5% من السجناء.

واستطاعت هذه الدراسة أن تتفرد بإضافة عوامل محددات الجريمة في منطقة تبوك من خلال خمسة عوامل فسرت سبب العود للجريمة عند السجناء في سجون منطقة تبوك بمعدل تفسيري بلغ 78%، وهذه العوامل أمكن تسميتها بعامل "الاندماج" في المجتمع، حيث ضم ست متغيرات، وهي: رفض المجتمع من ناحية المشاركة الاجتماعية مع مجرم سابق، والمجاورة له بالمسكن، وعدم الثقة بنزاهته، ورفض المصاهرة معه، وكفالته وضمانه بسبب السابقة له في السجن، وعامل الصحبة، وضم متغيران هما: أثر وجود صحبة مع أقارب أو أصدقاء للسجين سبق وأن ارتكبوا جرائم. وفي الدرجة الثالثة جاء عامل الحاجة الاقتصادية حيث ضم أربع متغيرات هي: رفض المجتمع من المشاركة التجارية مع مجرم سابق، ووجود

الحاجة المادية التي كانت سبباً في السجن، ورفض المجتمع من ناحية الإعانة المادية لمجرم سابق، والسجل العدلي لسجين سابق يعد سبب في عدم حصوله على عمـل. وفي المرتبة الرابعة جاء عامل الوصم، وضمن خمس متغيرات هي: وصف السجين المفرج عنه بالإجرام، والمعاملة السلبية من قبل الأقـارب ولأصـدقاء والمجتمـع المحلي تجاههم، وعدم دعوة السجين المفرج عنه من قبل الآخرين فـي الفعاليـات الاجتماعية. أما العامل الأخير أمكن تسميته بعامل السوابق، وضم متغير واحد وهو رفض المجتمع للتعامل مع السجين بسب السوابق.

10.4 التوصيات:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها فان هناك العديد من التوصيات والتـي في حال اعتبارها سوف تساعد في الحد من تنامي الاتجاهات السلبية لأفراد المجتمع نحو السجناء المفرج عنهم، والذين تتفاقم مشاكلهم جراء ذلك، أيـضا بعـضا مـن التوصيات تتعلق بما يخص مراكز الإصلاح والتأهيل، والتي مناط بها تهيئة وإعادة النزيل السابق إلى مجتمعه فاعلا لنفسه ومحيطه الاجتماعي، ووفق النقاط التالية:

1- تفعيل التوعية لدى المواطنين بأهمية تقبل السجناء المفرج عنهم لجرم سابق ارتكبوه، ومساعدتهم على تجاوز محنتهم والتعاون مع المؤسسات الرسـمية بهذا الخصوص.
2- تنمية الوعي التشريعي والقانوني لدى العامة، وإيضاح ان الجانب العقـابي والجزائي الذي يناله الشخص المنتهك للقانون يقع ضمن الإجراءات المقررة والمتناسبة مع الجرم، وانه كاف ولا داعي لتصعيد نبـذه وإقـصائه عـن مجتمعه.
3- استحداث أو تفعيل أنظمة العمل لاستقبال المفرج عنهم وإعطاءهم فـرص حقيقية للعمل، لبعث الأمل في نفوسهم وتحقيق ذواتهم وشعورهم بالمـساواة مع أفراد المجتمع.

4- العمل على إنشاء وتطوير لجان وجمعيات تعتني بأسر السجناء خلال إنفاذ محكوميتهم، لان ذلك يخفف من معاناتهم، ولا يثقل عليهم عند الإفراج عنهم.

5- مراعاة العوامل ، النفسية، والاجتماعية، والاقتصادية، التي يتعرض لها المفرج عنه تأثرا بما يعرف بأزمة الإفراج، وخلال الأيام الأولى من خروجه، وذلك عن طريق احتوائه ومن منطلق آراء متخصصة للتعامل بمهنية مع وضعه الجديد.

6- أهمية دمج المفرج عنه في بيئته ومجتمعه من جديد، خاصة إذا كانت المحكومية لفترة طويلة، وهذا لا يتم إلا بوعي وتضافر المجتمع نفسه والذي إنما هو جزء منه.

7- دلت بعض النتائج على وجود اتجاهات ايجابيه لبعض المواطنين نحو السجناء المفرج عنهم، والتي بالإمكان استثمارها للتأثير على البقية الذين لا تزال اتجاهاتهم سلبيه، وذلك عبر إشاعة فضل التسامح وجبر العثرات لما فيه من خير وصلاح لكافة جنبات المجتمع.

8- من النتائج يرى بعض المبحوثين أن النظرة الدونية ووصم المفرج عنه بالجرم الدائم يشكل ظلما له، إلا أن ذلك يختلف في الممارسة على ارض الواقع، وهنا يجب حث المواطنين على تجلي مفهومهم النظري إلى واقع عملي في تعاملهم مع فئة تشكل جزءا من مجتمعهم.

9- إيضاح وإظهار أن حسن الجوار هو شكل له اثر ايجابي من صور التفاعل الاجتماعي، وان الذين يفرج عنهم ويسعون إلى تغيير مسارهم نحو الأفضل ليسوا استثناءا من ذلك.

10- عدم مؤاخذة الأبناء والأقارب بجريرة غيرهم والأخذ بالحكم الظاهر على الأمور، بل في ظل من الواقع والتعامل الإنساني المطلوب.

11- العمل على عدم تعميم النظرة السلبية ، إذ أن الانتهاك في جانب من قبل الشخص لا يعني بالضرورة انتفاء ايجابيته في الجوانب المرغوبة الأخرى،

بل قد يكون لديه من الحسنات والصفات السوية ما يضاهي ويمحـو زلتـه التي أدت إلى تكون هذا الاتجاه السلبي نحوه.

12- إن مبدأ التفريد في العقوبة هو ضرورة ملحـة لفـرز أصـحاب القـضايا المتشابهة، والسن عن الآخرين، لأنهم قد يتأثرون بطريقة مباشرة او غيـر مباشرة بمعرفة ما قد يشكل سببا للعود بجرائم أخرى بعد الإفراج.

13- ضرورة تفعيل البرامج الإصلاحية والتأهيلية وبتنوع يحتوي كل مـا لـدى النزلاء من خبرة مهنية، أو صنعة لإتقانها تعينهم على حياتهم المستقبلية.

14- الجانب الرسمي مناط به الاهتمام والرعاية بأسر النزلاء من خلال التعاون والتنسيق مع المؤسسات التعاونية والجمعيات الخيرية، ودعمها مما يمكنهـا من بلوغ أهدافها بالشكل المطلوب، ولئلا يجد المفرج عنه نفسه في ضـائقة بعد خروجه قد لا يجد منها مخرجـا إلا عبـر الوسـائل والطـرق غيـر المشروعة، ومما يؤدي بالتالي إلى عودته إلى ماضيه الصعب.

15- إضفاء الطمأنينة والاستقرار النفسي على النزيل بتحسين وتسهيل إجراءات الزيارة، وبالمكان والزمان المناسبين، واحترام الخصوصية وفق ما تـسمح به الاعتبارات الأمنية، لما لذلك من اثر للتواصل الأسري والمجتمعي ممـا يجنب النزيل تراكمات نفسية سيئة تؤدي إلـى شـعوره بـالاغتراب عـن مجتمعه، ومن ثم ما يعزز لديه أن السجن هو المكان الأنـسب، وبالتـالي السعي واستسهال العودة إليه.

16- الرعاية اللاحقة وبمفهومها الشامل هي ضرورة للأخذ بها تطبيقا سواء عند الدخول أو بعد الخروج، وبالإمكان تطويرها وتعدد روافدها الداعمة عبـر المساهمات الطوعية للمواطنين، والإيعاز للشركات والمؤسسات التجاريـة بالمساهمة كجزء واجب من الخدمة المجتمعية تجاه تفعيل البرامج البناءة في هذا الاتجاه.

17- من واقع النتائج هناك فئة أفادت أنها سوف ترتكب جريمة بعد الإفـراج، وفي هذا دلالة على مستوى الإحباط الذي ولد يأسا في إصلاح الشأن، وهنا يلزم أهمية تكثيف الدور الاجتماعي الإشرافي، والمتخصص للتعامل مع ما

يستوجب من حالات عبر البحث والتقصي عن المسببات، وإلا فان مسألة الإفراج ستكون مؤقتة في كل الأحوال.

18- من الضرورة الملاحظة الأمنية لإبعاد ما يعرف بثقافة السجن، والتي تؤدي غالبا إلى ظهور وتأصل ممارسات قد يراها الفرد صائبة وتتمشى مع مجتمع السجن الصغير، خاصة إذا كانتا تدفع به للشعور بذاته وانه لا يحقق ما يريده إلا بكونه نزيلا، وبذا تكون العودة بعد الإفراج مطلبا ملحا بالنسبة له، وبالإمكان الحد من ذلك بعدم إيجاد فوارق كبيرة في قيم ونهج الحياة اليومية للنزيل وبين ما يماثلها خارج السجن، لتكون عملية التكيف ممكنة ومتوقعة للمفرج عنه.

19- أشارت بعض النتائج إلى اتجاهات سلبية نحو المفرج عنهم من ذوي التعليم المتدني، وفي هذا دلالة على ترسخ فكرة الخطأ واحتمالية التكرار في مفهومهم، وهذا يشكل متطلب معرفي للإيضاح أكثر ولو عن طريق التعليم الرسمي وفي مراحله الأولية، وبانتقائية تتمشى مع مدارك التعليم الأول، لبعث اتجاهات ايجابية هي في النهاية تصب لصالح المجتمع الذين هم من أعضائه.

20- اعتبار أن الاتجاهات تتبع المتغيرات الاجتماعية سلبا وإيجابا وأن عملية التحول في المجتمع متسارعة، لذا فمن الأهمية إجراء مزيد من الدراسات لموجهة أي مفاهيم تصب في غير صالح المجتمع.

هذا وفي النهاية فان مجمل هذه التوصيات إنما هو عطفا على نتائج أظهرتها الدراسة، والتي لا شك سيكون هناك توصيات أكثر واعم فائدة ترتبط بما سيقدم من بحوث ودراسات في هذا الجانب، والذي هو بحاجة إلى العديد من الاستقصاءات الجادة، لما له من أهمية كونه لصيقا بالممارسات الاجتماعية، والعدلية، التي هي عامل من عوامل تكوين الاتجاهات إيجابا أو سلبا نحو السجناء المفرج عنهم، وضرورة تصحيح مسارها وبما يتمشى مع مؤثراتها: الاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية، والتي هي بدورها عامل أساسي في توجيه مسار المجتمعات نحو الأفضل.

المراجع

أ- المراجع العربية:

ابن منظور(1977). **لسان العرب**، الجزء الثالث، دار لسان العرب، بيروت، لبنان.

احمد، سهير (2008) **علم النفس الاجتماعي بين النظريـة والتطبيـق**، ط1، دار الزهراء للنشر والتوزيع، الرياض، (ص-73).

ادوين، هولاندر (1972) **دراسة السلوك الاجتماعي في الفكر القديم والمعاصـر**، موثق في سعد جلال، علم النفس الاجتماعي، الإسكندرية، منشاة المعـارف، (ص36، 340)

ادوين، هولاندر (1972)**دراسة السلوك الاجتماعي في الفكر القـديم والمعاصـر**، موثق في سعد جلال، علم النفس الاجتماعي، الإسكندرية، منشاة المعـارف، (ص34).

إسماعيل، قباري (د.ت). **قضايا علم الاجتماع المعاصر: دراسة تحليليـه نقديـة**، ط1، منشأة المعارف المصرية، الإسكندرية.

انسكو، سكوبلر (1993). **علم النفس الاجتماعي التجريبي**، ط1 ترجمة عبد الحميد صفوت إبراهيم، جامعة الملك سعود، الرياض (ص-50).

البداينه، ذياب (2001). **تكوين الاتجاه والمعتقد والرأي العام، إعمال الندوة العلمية المعنونة بتكوين رأي عام واقٍ من الجريمـة**، والمنعقـدة مـن 24 – 26 /2001/1، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض (ص-48).

بدران، محمود وعسكر احمد (2003). **نماذج النظرية الاجتماعيـة فـي تفـسير الظواهر الاجتماعية**، ط1، المكتبة المصرية للطباعـة والنـشر والتوزيـع، الإسكندرية(ص-181).

بوتول، جاستون (1964). **تاريخ علم الاجتماع**، ط1، ترجمة: محمد غيث، وعباس شربيني، الدار القومية للطباعة والنشر، الإسكندرية (ص-102).

تيرنر، جوناثان (1999). **البدايات المبكرة للنظريـة الوظيفيـة**، الجـزء الأول، ترجمة محمد سعيد فرح، مكتبة الإسكندرية، جامعة طنطا، (ص-63).

تيماشيف، نقولا(1982) **نظرية علم الاجتماع، طبيعتها، وتصورها**، ط7، ترجمـة: محمود عوده، محمد الجوهري، محمد محمد، السيد الحسيني، دار المعارف، القاهرة (ص-271).

جابر، سامية (1990). **القانون والضوابط الاجتماعية**، ط2، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.

الجهني،غازي (1994) **اتجاهات المواطنين نحو الجريمة**، ط1، أكاديميـة نـايف للعلوم الأمنية، مركز الأبحاث،(ص-123).

جلال، سعد (1984) **علم النفس الاجتماعي**، ط1، مكتبـة المعـارف المـصرية، الإسكندرية، (ص- 113).

جواد، شوقي (2000) **السلوك التنظيمي**، ط1، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

الحامد، محمد، والرومي، نايف (2001). **الأسرة والضبط الاجتماعي**، ط1، مطابع الجامعة، الرياض ، (ص-164).

الحديثي، مساعد (1996). **مبادئ علم الاجتماع الجنائي**، ط1، مكتبـة العبيكـان للنشر والتوزيع، الرياض.

الحسن، إحسان (2005). **النظريات الاجتماعية المتقدمة**، ط1، دار وائـل للنـشر والتوزيع، عمان، (ص-90) .

حمدان، وفاء (2001). **العود للجريمة في المجتمع الأردني، دراسـة اجتماعيـه ميدانيه**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

حمزة، مختار(1979)، **أسس علم النفس الاجتماعي**، ط1 دار المجمع العلمي للنشر والتوزيع، جده، (ص-77).

الحوراني، فاديه (1993) **مبادئ علم الاجتماع**، ط1، مؤسـسة شـباب الجامعـة، الإسكندرية، (ص-317).

الخشاب، احمد (1968). **الضبط الاجتماعي، أسسه النظرية وتطبيقاتـه العلميـة**، ط2، مكتبة القاهرة ، 0ص-44).

خليفة، محروس، (1997). **رعاية المسجونين والمفرج عنهم وأسرهم في العـالم العربي،** ط1 أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض ،(ص-19).

خليفة، عبد اللطيف ومحمود عبد المنعم (د.ت). **سيكولوجية الاتجاهات:المفهـوم، القياس، التغيير)** دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، عمان.

خيري، محمد، والهراوي ماهر، وباشا، حسين، والسباعي، أسامه (1988). **تغيـر الرأي العام وعلاقته بالاتجاه نحو الجريمة،** ط1 دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

رشوان، حسين (2008). **التغير الاجتماعي والمجتمع،** سلسلة كتب علم الاجتماع، جامعة الإسكندرية (ص – 36)

رمضان، السيد (1985). **الجريمة والانحراف، مـن المنظـور الاجتمـاعي،** ط2، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، الإسكندرية.

روشيه، غي (1988). **مدخل إلى علم الاجتماع العـام،** ط1، ترجمـة مـصطفى دنشيلي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

الرويلي، سعود (2008). **الوصم الاجتماعي وعلاقته بالعود إلى الجريمة،** رسـالة ماجستير منشوره، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلـوم الأمنية، الرياض.

الزبيدي، كامل(2003) **علم النفس الاجتمـاعي،** ط1، مؤسـسة الـوراق للنـشر والتوزيع، عمان،(ص-168).

الزهار، نبيل (1996). **علم النفس الاجتماعي المعاصر بين النظريـة والتطبيـق،** ط6، مكتبة عين شمس، القاهرة.

ساري، حلمي،(1998) **علم النفس الاجتماعي،** ط2، منـشورات جامعـة القـدس المفتوحة، عمان.

الساعاتي، سامية (1983). **الجريمة والمجتمع،** بحوث في علم الاجتماع، الجنائي، دار النهضة العربية، بيروت.

السعد، صالح (1999). **علم المجني عليه،** ط1، دار الـصفاء للنـشر والتوزيـع، عمان، الأردن.

السمري، عدلي (1992). **السلوك ألانحرافي: دراسة في الثقافة الجانحـة**، ط1، سلسلة علم الاجتماع المعاصر، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر.

السمري، عدلي (2009) **علم الاجتماع الجنائي**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، (ص-163).

السيد، فؤاد، وعبد الرحمن سعد (1999). **علم النفس الاجتماعي: رؤية معاصره**، دار الفكر العربي، سلسلة المراجع في التربية وعلم النفس، الإسكندرية.

الشاذلي، فتوح (2002) **علم الإجرام العام**، ط1، دار المطبوعات الجامعية للنـشر والتوزيع، الإسكندرية، (ص- 34).

الشرايعة، محمد(2006) **التنـشئة الاجتماعيـة**، ط1، دار يافـا العلميـة للنـشر والتوزيع،عمان،(ص-143).

شفيق، محمد (1990). **السلوك الإنساني، مدخل إلى علم النفس الاجتماعي**، ط1، الشركة المتحدة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

شفيق، محمد (2002). **الجريمة والمجتمـع**، ط1، المكتـب الجـامعي الحـديث، الإسكندرية، مصر.

الشهراني، سعيد سياف (1999). **عوامل العود إلى الجريمة**، رسالة ماجستير غير منشوره، قسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الملك سعود، الرياض.

الشهراني، سعيد سياف (2007). **تأثير النبذ الاجتماعي على تكيف المـسجونين**، رسالة دكتوراه غير منشوره، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة نايف العربيـة، الرياض.

الصادي، احمد (1986). **رعاية اسر النزلاء كأسلوب من أساليب الرعاية اللاحقة**، أبحاث الندوة العلمية الثامنة عشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية مـن28 – 30 يوليو1986، الرياض.

الصالح، مصلح (2004). **الضبط الاجتماعي**، ط1، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان.

الضبع، عبدالرؤف (2202). **التغير الاجتماعي**، ط1، المكتبة المصرية سلسلة علم الاجتماع في مصر، الاسكندرية، (ص-37)

الضحيان، سعود،(2001). **البرامج التاهيليه والتعليمية في المؤسسات الإصلاحية،** ط1 مركز الدراسات والبحوث، أكاديمية ناسف للعلوم الأمنية، الرياض.

طالب، أحسن (1998). **الجريمة والعقوبة والمؤسسات الإصلاحية**، ط1، معهد الدراسات العليا، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

طالب، أحسن،(2000). **العمل الطوعي لنزلاء المؤسسات الإصلاحية**، مركز الدراسات الأمنية، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية.

عبد السلام، فاروق (1989). **العود للجريمة من منظور نفسي اجتماعي،** ط1 دار النشر بالمركز لعربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض.

عبد الفتاح، محمد وعبد الحميد زينب (1996). **علم النفس الاجتماعي: أهداف، اتجاهات، انتماء،** ط1 كتاب كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر.

العتيبي، خالد (2004) **اتجاهات طلاب وطالبات الجامعة نحو مرتكبي الجريمة،** جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، (ص-19).

العرابي، حكمت (1991). **النظريات المعاصرة في علم الاجتماع**، ط1، قسم الدراسات الاجتماعية، جامعة الملك سعود، الرياض.

عريم، عبد لجبار (1977) **الطرق العلمية الحديثة في إصلاح وتأهيل المجرمين والجانحين،** ط1، إصدارات جامعة بغداد، (ص-362)

عكاشه، محمد وزكي، محمد (د. ت) **علم النفس الاجتماعي**. مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

عمر، معن (1999)، **البناء الاجتماعي، أنساقه ونظمه،** ط1 دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، (ص-63).

عمر، معن (2006). **معجم علم الاجتماع المعاصر،** ط1 دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان

العمري، صالح (2002). **العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية**، ط1، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

العيسوي، عبد الرحمن (2006أ). **تفاعل الجماعات البشرية،** ط1 الدار الجامعية، الإسكندرية.

العيسوي، عبد الرحمن (2006ب). **علم النفس الاجتماعي التطبيقـي**، ط1 الـدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية.

الغامدي، محمد (2000). **اتجاهات النزلاء نحو برامج التعليم والتدريب المهني في المؤسسات الإصلاحية**، معهد الدراسات العليا، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض.

الغريب، عبد العزيز (2006). **ظاهرة العود للإدمان في العالم العربي**، ط1، مركز الأبحاث والتدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية.

الغريب، عبد العزيز (2008). القبول الاجتماعي للمدمن المتعافي: دراسة ميدانيه، **مجلة العلوم الأمنية بمركز العلوم والدراسات بكلية الملـك فهـد الأمنيـة**، مج16 ع 38 يناير 2008 الرياض.

الفالح، محمد (2002). **اتجاهات طلاب المرحلة الثانوية نحو المخـدرات**، رسـالة ماجستير غير منشوره، مركز الدراسات العربية والتدريب، أكاديمية نـايف للعلوم الأمنية، الرياض.

كاره، مصطفى (1992) **مقدمه في الانحراف الاجتمـاعي**، ط1، معهـد الإنمـاء العربي، بيروت، (ص-32).

كريب، أيان (1999). **النظرية الاجتماعية من بارسونز الى هابرماس**، ترجمـة: محمد حسين غلوم، عالم المعرفة، الكويت

لازرسفيلد، بول (1973). **الاتجاهات الأساسية في علم الاجتمـاع**، ط1، ترجمـة: احمد النكلاوي، وعواطف بواري، مكتبة نهضة الشروق، جامعة القاهرة.

ماكلفين، روبرت وغروس رتشارد (2002) **مدخل إلى علم النفس الاجتمـاعي**، ط1، ترجمة ياسين حداد، وموفق الحمدان، وفارس حلمي، دار وائل للنـشر والطباعة ، عمان(ص-19).

المعايطه، خليل (2000). **علم النفس الاجتماعي**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان.

ميزونوف، جان (1983). **ديناميكية الجماعة**، ط1، ترجمـة فريـد انطونيـوس، منشورات عويدات، بيروت.

نصيب، عبد الكريم (1996). **عوامل عدم التكيف الاجتماعي للمفرج عنهم وعلاقتها بالعود إلى الجريمة: دراسة ميدانيه على النزلاء العائدين في قطر**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، المعهد العالي للعلوم الأمنية، الرياض.

الوريكات، عايد (1995). اتجاهات طلبة جامعة مؤتة نحو الجريمة، **مجلة مؤتة للبحوث والدراسات**، العدد(8)، الكرك، الأردن.

الوريكات، عايد (2004). **نظريات علم الجريمة**، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. (ص - 137، 182، 183).

ب- المراجع الأجنبية:-

Adams, Mike (2003) **Labeling and Delinquency**. Available On WWW.Looksmend .com.

Allport, G.W., (1935). **Attitudes in Murchison**, C E D O , A hand Poth of Social Psychology, Clark University

Baron,R.& Byrne, D.1981 **Social Psychology**: Understanding Human Interaction, Third Edition, Boston: Allan & Bacon.Ince

Cantril, H (1932). In General and Specific Attitudes, **Psychological Issues. Monog**.

Donnelley, F, (1985). An evaluation of Criminal Recidivism in Projects Provide Rehabilitation and Diversion services in New York city, **journal of criminal law& criminology** 1980 68 2 22-30.

Durkheim, Emile (1951). **Anomic Suicide, In Theories of Deviance**, edition by Stuart Traub & Craige Little, (p-2)

Gordon, Haward R D, and Weldon, Bracie (2003). The impact of Career and Technical Education Programs On Adult Offenders: learning behind Bars. **The journal of Correctional Education** (4).

Katherine S. Williams, (1991) **Tex Book on Criminology**, (London: Blackstone press limited, (P:241).

Katz, D,& Scotland. E (1959).**A preliminary statement to a theory of attitude structure and change**. In S. Koch(ed).psychology: a study of a science. Vol3,mc Crawhil, P- 432.

Krech, D and Crytchfield, R (1984), **Theories and problem of social psychology**. New York.

Landis, Judsun, (1983) R: **Sociology** – Concepts and Characteristics, Belmont Wadsworth Publishing Co, P:77.

Minor, Keven, James B, & Sims, Crissy (2003). Recidivism Among Federal Probationers Predicting Sentence Violation, **F.P Journal**. Vol 1.67,issue 1.

Morris, N. (1957) **Definitions of Recidivism**, The third International congress on Criminology, London, ,p.50.

Organ, Dennis and Bteman, Thomas S, (1991). **Organization Behavior**, Richard, D. Publisher, USA.

Roucer, J.and R.Warren (1987) **Sociology**, Little Field, Adams, Low, (p-46).

Saslow, Carol, A.(1982) .**Basic Research Method**, London: Addition – Wesly Publishing Co, (P:13)

Secord P.F and Backman, C.W (1972) **Social Psychology**, New York, McGraw-hill book Co.,p-132.

Smith, P, Goggin, C,and Gendreau, P (2002). The Effects of Prison Sentences and Intermediate Santion On Recidivism: General Effect and Individual Differences. **Criminology Journal** 7 (3). May.

Sutherland ,Edwin, & Cressy, Donald(1974) **Principal of Criminology**, 9Edition, J.B, Lippincot Company, New York (P-4).

Virkunen, M (1976) Parental Deprivation and Recidivism, **British Journal Of Criminology,** vol , 16 , No. 4.

الملحق(أ)

استبانة نزلاء المؤسسات الإصلاحية

جامعة مؤتة

كلية العلوم ألاجتماعيه

قسم علم الاجتماع

برنامج الدكتوراه

علم الجريمة

الأخ الكريم نزيل المؤسسة الإصلاحية في..........

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

بداية أود أن تكون على يقين بأنك محل الاهتمام، كونك محورا أساسيا في قوام هذا البحث،والذي من المؤكد أن كل محتوياته تأخذ طابع ألسريه، ولغرض البحـث العلمي فقط لا غير، والذي يصب في النهاية لـصالحك ، والأخـذ بيـدك لتجـاوز محنتك،وكل هذا يتوقف على مدى دقة وموضوعية إجاباتك التي ستتكرم مـشكورا بتدوينها وفق تقييمك واختيارك لما تراه مناسبا، وتقبل عاطر التحية وصادق الدعاء، بالتوفيق الدائم في حياة مديدة.

والسلام عليكم .

الباحث

أحمد حسين عسيري

1- الجزء الأول : البيانات الشخصية

يرجى وضع إشارة (×) أما رمز الاجابة التي تنطبق عليك .

1) العمر 18 -22 سنه ☐ 23-27 سنه ☐ 28 – 32 ☐
33 - 37 سنه ☐ 28-42 ☐ 43 فأكثر ☐

2) – المستوى التعليمي: لا يقرأ ولا يكتب ☐ يقرأ ويكتب ☐ ابتدائي ☐
إعدادي ☐ ثانوي ☐ جامعي فما فوق ☐

3) – مكان الإقامة : مدينة ☐ قرية ☐ بادية ☐

4) –إذا كان مدينة فما نوع الحي الذي تسكن فيه: راقي ☐ وسط ☐ شعبي ☐

5) – كم عدد أفراد أسرتك التي تقيم معهم قبل دخولك السجن فيه : 3 فأقل ☐ 4 -6 ☐
من7-9 ☐ 10 فما فوق ☐

6) – كم عدد الغرف في سكن أسرتك : غرفة واحدة ☐ غرفتان ☐
ثلاث غرف ☐ أربع غرف ☐ خمس غرف فأكثر ☐

7) – الدخل الشهري بالريال : أقل من 1000 ريال ☐ من 1000-2000 ☐
أكثر من 2000-3000 ☐ أكثر من3000-4000 ☐ أكثر من 4000-5000 ☐
أكثر من 5000 ☐

8) – المهنة قبل دخول السجن : موظف قطاع عام ☐ موظف قطاع خاص ☐
تاجر ☐ طالب ☐ مزارع ☐
عامل ☐ عاطل عن العمل ☐

أخرى حدد ....

9) – الحالة الاجتماعية قبل دخول السجن : أعزب ☐ متزوج ☐
مطلق ☐ أرمل ☐ منفصل ☐

10)- هل سبق وأن دخلت السجن على أثر حكم بقضية جزائية ؟ نعم ☐ لا ☐

11) – كم مرة دخلت السجن على أثر حكم بقضية جزائية ؟ مرة ☐
مرتين ☐ ثلاث مرات ☐ أربع مرات فأكثر ☐

12) – عندما حوكمت بعد المرة الأولى كان الحكم متأثراً بعودتك إلى الجريمة : نعم ☐ لا ☐

السجل العدلي :-

		القضية الأولى	القضية الثانية	القضية الثالثة	القضية الرابعة
13	الحكم				
14	العمر عند ارتكاب الجريمة				
15	تاريخ الحكم بالقضية				
16	نوع القضية				

17)- ما مدى زيارة الأسرة لك في السجن ؟

☐ دائماً ☐ أحياناً ☐ لا زيارة إطلاقاً

18)- ما مدى سعادتك عند حصول زيارة لك :-

☐ سعيد جداً ☐ سعيد ☐ لا أهتم

19)– هل تعلم بوجود برامج للإصلاح والتأهيل داخل السجن ؟

☐ نعم ☐ لا

ما هي البرامج التي انتظمت بها خلال فترة سجنك ؟

ضع إشارة (×) في المكان المناسب

	البرامج	فترة السجن الأولى	فترة السجن الثانية	فترة السجن الثالثة	فترة السجن الرابعة
20	محو الأمية				
21	تعليم مدرسي				
22	تدريب مهني				
23	تأهيل ديني				
24	تأهيل أخلاقي				
25	أخرى				

26) –اشتراكك في بعض هذه البرامج ساعدك على الاندماج في المجتمع من جديد

☐ نعم ☐ لا

أدى اشتراكك في برامج الإصلاح والتأهل إلى :-

		بعد فترة السجن الأولى	بعد فترة السجن الثانية	بعد فترة السجن الثالثة	بعد فترة السجن الرابعة
27	الحصول على عمل				
28	سرعة التكيف في المجتمع				
29	زيادة الدخل الشهري				
30	تحسين مهاراتك المهنية				

ما هو تقييمك لبرامج الإصلاح والتأهيل عليك ؟

	البرامج	تأثير أجابي	بدون تأثير	تأثير سلبي
31	محو الأمية			
32	تعليم مدرسي			
33	تدريب مهني			
34	تأهيل ديني			
35	تأهيل أخلاقي			

36)- ما هو توجهك بعد خروجك من السجن ؟

سأرتكب جريمة ☐ لن أكرر العودة إلى الجريمة ☐

حسب الظروف (قد يكون ، أولا يكون هناك ارتكاب لجريمة) ☐

37) -هل حصلت على عمل بعد الإفراج ؟

نعم ☐ لا ☐

إذا كان الجواب لا

لماذا لم تحصل على عمل ؟

رفض المجتمع لوضعي ☐ عدم الثقة بشخصي ☐

عدم توفر فرص عمل مناسبة ☐ شيوع البطالة ☐

38) - كيف كانت مظاهر رفض المجتمع أو قبوله باعتبارك ارتدت السجن من ناحية :-

المظاهر	السوابق	النظرة الاجتماعية	المجاورة بالسكن	المشاركة في تجارة	المصاهرة	المشاركة الاجتماعية	الكفالة والضمان	الإعانة	النزاهة
قبول									
رفض									

39)- بعد الإفراج عنك كانت المعاملة تجاهك :-

نوع المعاملة	الأقارب	الأصدقاء	الآخرين
وديـــة			
عـــادية			
إهـــمـــال			
نـــفـــور			

ضع علامة (×) أمام العبارة التي تراها مناسبة :-

	الســـــــــــــؤال	نعم	لا
40	يرى المجتمع أن السجن مكانك الصحيح		
41	وجودك بالسجن يتفق مع احتقار المجتمع لك		
42	بعد الإفراج عنك مجاورة آخرين تمثل مشكلة بالنسبة لك		
43	وجدت قبولاً من الآخرين لمشاركتك فيما يعود عليك بالنفع		
44	تم رفضاً لطلبك مصاهرة آخرين بعد الإفراج عنك		
45	عدم دعوتك في الفعاليات الاجتماعية جعلك تفكر في الجريمة		
46	كان سجنك سبباً في الطعن في نزاهتك		
47	سجلك العدلي سبب عدم وجودك لعمل		
48	الحاجة المادية كانت سبباً في سجنك		
49	وصفك بالإجرام من قبل الآخرين سهل عودتك إليه		
50	لديك أقارب سبق وأن ارتكبوا جرائم		
51	لديك أصدقاء سبق وان ارتكبوا جرائم		
52	بعد الإفراج اتصالك بسجناء سابقين له علاقة بعودتك للجريمة		

الجزء الثاني : يرجى وضع إشارة (×) أما رمز الاجابة التي تنطبق عليك .

الرقم	الفقرات	أوفق بشده	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده
1.	ألمبالغه في الاتجاه السلبي نحو صحيفة السوابق بمثابة عائق لتحول المفرج عنهم نحو الأفضل.					
2.	نظرة المجتمع للسابقة العدلية كصفة ملازمه ودائمة للمفرج عنه تعزز ثقافة السجن والعودة إليه.					
3.	بقدر معاملة المفرج عنه وفق سوابقه بقدر ما يكون لديه الدافع لارتكاب أخرى					
4.	التلميح المتكرر بسوابق شخص أفرج عنه لجرم سابق يجعل من تكراره لذات الجرم أمرا معتادا					
5.	إن التركيز على الماضي السيئ المفرج عنه يشكل غلقا لكل أبواب إصلاحه مستقبلا.					
6.	إن مكانة السجين السابق المتداعية في مجتمعه تضطره للبحث عن ذاته في جوانب أخرى غير مأمونة العواقب.					
7.	الإهمال الاجتماعي للمفرج عنه وتهميشه يؤدي لرفضه قيم هذا المجتمع والعمل ضدها					
8.	إن النظرة الدونية إلى سجين سابق تشكل محددا لانطلاقته للحياة غير المشروعة.					
9.	إن التكامل الاجتماعي واحتواء المفرج عنه يجعل من الجريمة ماضيا لا يفكر في الرجوع إليه					
10.	إن رد الاعتبار للمفرج عنه جراء جرم سابق يشعره بالتزام إضافي نحو مجتمعه					
11.	عند رفض مجاورة سجين سابق ذلك يشعره بالاغتراب وتفضيل العودة إلى المكان الذي ألفه لفترة (السجن).					
12.	عدم تسامح ساكني الحي، واستفزازهم للمفرج عنه قد يؤدي لانفعاله وقيامه بعمل طائش يعيده إلى السجن.					
13.	إن مجاوري المفرج عنه هم الأقرب مكانا بعد الأسرة لذا فان أي تصرف منهم له وقعه الخاص عليه سلبا كان أم إيجابا.					
14.	تقبل مجاوري المفرج عنه ومساندته تزيد من امتثاله والتزامه نحو المجتمع.					

الرقم	الفقـــــــرات	أوفق بشده	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده
15.	إن شعور المفرج عنه بحقوق الجوار تشكل له رقابة ذاتيه كونه تحت المحك، فيتجنب التفكير في أي انحراف.					
16.	إن عدم النهوض بالمفرج عنه ومساعدته تعني تركه لاحتمال عودته إلى الجريمة.					
17.	إن زرع الثقة في المفرج عنه بالتعامل معه يجنبه أي تصرف مغاير لمتطلب هذه الثقة.					
18.	يعتبر العوز والحاجة من الأسباب الرئيسية للجرائم والعودة إليها.					
19.	إن تملك الأشياء لما يشبع حاجاته تغنيه عن محاولة الاستحواذ بلا مشروعيه على ما لدى الآخرين.					
20.	مشاركة سجين سابق لما يعود على المجتمع بالنفع، تولد لديه انتماءا بالحفاظ على قوانينه.					
21.	إن الزواج بشكل عام يعد وقاية من الجرائم الأخلاقية.					
22.	يعتبر رفض مصاهرة نزيل مفرج عنه بداية البحث عن بدائل انحرافيه					
23.	إن الارتباط العائلي يشغل أوقات الفراغ بمسؤوليات ايجابيه					
24.	الرفض المطلق لزواج سجين سابق قد يؤدي لارتكابه نوع معين من الجرائم كالاختطاف					
25.	الحرمان العاطفي في ذروته قد يتفجر على شكل إيذاء للنفس والآخرين					
27.	إن إدماج المفرج عنه اجتماعيا يقلل من فرصة عودته إلى جريمة أخرى.					
28.	القبول الاجتماعي لمنتهك سابق ينسيه ماضيه ويوطد علاقته بالمجتمع وقوانينه.					
29.	يمثل قبول مشاركات سجين سابق حماية غير مباشره للمجتمع من أضرار محتمله					
30.	إن ألنظره الاجتماعية السلبية تجاه المفرج عنه قد تعود به إلى ماض لا يرغبه					
31.	يمثل عدم القبول الاجتماعي للمفرج عنه إغلاقا لكل السبل ألمشروعه للعيش بكرامه					
32.	يمكن إن يؤدي عدم الضمان للمفرج عنه لتامين ضروريات حياتيه إلى معاودة الجرم السابق					

الرقم	الفقـــــــــرات	أوفق بشده	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده
.33	إن شعور المفرج عنه باهتمام المجتمع بكفالته حقوقيا بمثابة دعوة إلى السلوك السوي.					
.34	إشراك المفرج عنه يمنحه الثقة التي يحاول إن يكون أهلا لها وبايجابيه نحو مجتمعه					
.35	عندما يشعر سجين سابق بالفرصة المتاحة له عبر منحه الثقة فانه حتما يعود إلى الجريمة					
.36	إن عدم ائتمان المفرج عنه يولد لديه إحباطا يفقده حكمه على عواقب الأمور.					
.37	المبالغة في الحذر والريبة عند التعامل مع المفرج عنه قد يصيبه بتوتر يؤدي به إلى سلوك غير سوي.					
.38	إن شعور المفرج عنه بعدم ائتمانه يفقد الحافز في عدم العودة إلى جرمه السابق					
.39	إن توسم الامانه في سجين سابق يعزز حفاظه على قوانين المجتمع					
.40	إن وصم المفرج عنه بعدم النزاهة يشعره بعدم جدوى استقامته وبعدم ألعوده إلى الجريمة.					
.41	إن النظر إلى المفرج عنه بعدم النزاهة يقيد كل محاولاته لإتباع السلوك الحسن.					
.42	الطعن في نزاهة المفرج عنه ونزع الثقة منه تشعره انه لا يزال منبوذا من المجتمع.					
.43	إن عدم اعتبار نزاهة المفرج عنه جراء جرم سابق، تشكل لديه رد فعل سلبي تجاه مجتمعه					

الملحق(ب)

استبانة اتجاهات المواطنين

جامعة مؤتة

كلية العلوم الاجتماعية

برنامج الدكتوراه

علم الجريمة

أخي المواطن / أختي المواطنة

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تم اعتماد هذه الاستبانة من أجل دراسة " الاتجاهات المجتمعية نحو السجناء المفرج عنهم بمنطقة تبوك وأثرها على العودة إلى الجريمة " وذلك كمتطلب للحصول على درجة الدكتوراه في علم الجريمة، لذا أرجـو التكرم بقراءة جميع الفقرات الواردة في الاستبانة ، والإجابة عليها وفق ما تروه مناسباً من الإجابات المقابلة لكل فقرة ، آملاً توخي الدقة والموضوعية بالإجابة على جميع ا لفقرات الواردة. شاكراً لكم حسن التعـاون ، ومؤكداً أن هذه البيانات ستعامل بسرية تامة وتستخدم لأغراض البحث العلمي فقط . دمتم و لكم خالص الشكر .. والسلام عليكم.

الباحث

أحمد حسين عسيري

0505368077

asiri34@hotmail.com

1- الجزء الأول : البيانات الشخصية

يرجى وضع إشارة (×) أما رمز الإجابة التي تنطبق عليك .

1- النوع : ☐ ذكر ☐ أنثى

2- العمر : ☐ 18 - 25سنه ☐ 26 - 33 سنه ☐ 34-41 ☐ 42-49 سنه ☐ 50 فأكثر

3 - المهنة : ☐ موظف قطاع عام ☐ موظف قطاع خاص ☐ متقاعد ☐ موظف مهني ☐ صناعي ☐ لا يعمل

4 - الحالة الاجتماعية أعزب ☐ متزوج ☐ مطلق ☐ أرمل ☐

5 – مكان الإقامة : ☐ بادية ☐ ريف حضر

6 - المستوى التعليمي : لا يقرأ ولا يكتب ☐ يقرأ ويكتب ☐ إعدادي ☐ ثانوي ☐ بكالوريوس ☐ دراسات عليا ☐

7 – الدخل الشهري ☐ 3000 فما دون ☐ 3001-4000 ☐ 4001-5000 ☐ 5001 فما فوق

الجزء الثاني

الرقم	الفقرات	أوفق بشده	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشده
	صحيفة السوابق					
.1	اعتبر صحيفة السوابق تشكل هوية مستحقة لكل مجرم.					
.2	اعتقد أن السجل الجنائي يحدد كيفية التعامل مع المفرج عنه.					
.3	ا شعر أن تعدد السوابق مؤشر للعودة إلى الجريمة لاحقا					
.4	أرى أن صحيفة السوابق بمثابة إنذار للمجتمع من صاحبها					
.5	أ شعر أن المبالغة في الوصف كصاحب سـوابق يـشكل ظلمـا للمفرج عنه.					
	الاحتقار الاجتماعي					
.6	ا شعر أن السجين المفرج عنه لا يستحق أي اعتبار					
.7	أرى أن التهميش الاجتماعي للمفرج عنه يعتبر حمايـة إضـافية للمجتمع					
.8	أرى أن الحفاظ على القانون وقيم المجتمع تشكل مقياسـا مناسـبا للمكانة الاجتماعية					
.9	أحبذ رد الاعتبار الاجتماعي لمن اخطـأ ويحـاول العـودة إلـى الصواب					
.10	أرى أن المجرم بصفه عامه ضحية لفشل المؤسسات الاجتماعية.					
.11	لا أؤيد التصرفات السلبية من بعض أفراد المجتمع نحو الـسجين السابق.					
.12	نظرتي نحو السجين المفرج عنه تتسم بالدونية والاحتقار					
	عدم الجوار					
.13	ا شعر ببعض الحرج في السكن بجوار سجين سابق					
.14	أؤيد تحامل سكان الحي لنبذ ذوي السوابق					
.15	لا اشعر بالخطر من مجاورة عائلة سجين مفرج عنه					
.16	أن قبولي بالسكن بجوار من سبق سجنه بمثابة رد اعتبار له					
.17	أخشى على عائلتي من مخالطة أفراد عائلة سجين سابق					
.18	لا أرى ضرورة انعكاس صفات المجرم السابق على أبنائه					
.19	أرى في مجاورة سجين سابق عدم استقرار لساكني الحي					
.20	لا أرى أن حقوق الجار تنطبق على من أفرج عنه جراء جريمة					
.21	أرى أن من خالف أنظمة المجتمع وقوانينه سـيكرر مخالفتـه لأي تعاقد مستقبلي معه.					
.22	اعتقد أن الإيراد من مشاركه مـع ذوي الـسوابق ، تـشكل ربحـا مشبوها					

					أقبل سجين سابق كشريك تجاري وتعتبر مساعده ضمنيه له	.23
					اعتقد إن مجرد انتهاء محكوميه السجين السابق والإفراج عنه تعني إمكانية الوثوق به.	.24
					أ شعر أن أي سجين سابق له علاقة بعمل تجاري، يعني عدم إقبـال الآخرين عليه.	.25
عدم المصاهرة						
					اقبل المصاهرة مع السجين المفرج عنه إذا لمست منه الهداية	.26
					اشعر بالحرج من مصاهرة من أفرج عنه بعد جريمة	.27
					أرى إن نظرة المجتمع السلبية نحو المفرج عنه هي الدافع لعـدم زواجه	.28
					أعتقد أن القيم الأسرية تمنعني من مجرد التفكير فـي مـصاهرة سجين سابق	.29
					أخشى أن تكون نتيجة زواج سجين مفرج عنه، أبناء منحرفين.	.30
					أتوقع أن مصاهرة سجين سابق تقال من مكانتي الاجتماعية	.31
عدم المشاركة الاجتماعية						
					أرى تجنب ذوي السوابق في الدعوة إلى مناسباتي الخاصة.	.32
					أشعر ان قبولي لمشاركة سجين مفرج عنه في فعالية اجتماعيـه تقلل من حضور الآخرين.	.33
					أعتقد ان نظرة المجتمع لأهمية أي مؤسسة اجتماعيه تقل بوجـود عضوية ذوي السوابق.	.34
					أرى ان قبول المجتمع لمشاركة المفرج عنه في المناسبات ألعامه، يعتبر تغاضي عن ماضيه.	.35
					اعتقد أن توجيه دعوة خاصة إلى من أفرج عنـه إلـى مناسـبة اجتماعيه،هو تسامح مجتمعي حميد.	.36
					أرى أن كفالة من أفرج عنه تشكل مخاطرة غير محسوبة النتائج.	.37
					أرى انه تضطرني أو أصر القرابة لثقة مشكوك فيها نحو سجين سابق من عائلتي.	.38
					اعتقد أن ضمانة حقوق لدى سجين مفرج عنه ، تزرع فيه الثقـة من جديد	.39
					يدفعني مبدأ إتاحة الفرصة للموافقة على كفالة وضـمان المفـرج عنه	.40
					أرى أن القبول بكفالة وضمان المفرج عنه هي امتـداد لرعايـة لاحقه كواجب اجتماعي مطلوب	.41
عدم الأمانة						
					أشعر إن عدم الثقة في أمانة المفرج عنه تعنـي انتفـاء طبيعـة الأخلاق الكريمة عنه	.42

.43	أرى توقع الأمانة من المفرج عنه لكن أتعامل معه بحذر					
.44	افترض أن مفهوم الأمانة يعني عدم ارتكاب أي خطا سابق					
.45	اعتبر أن الأمانة صفه نسبيه وتتأثر سلبا بمدة العقوبة التي قضاها المفرج عنه.					
.46	أرى أن منح الثقة للمفرج عنه ترغبه في الخير والصلاح					
.47	اعتقد أن الثقة المفرطة في أمانة السجين السابق تعني التفريط في حقوق الفرد والمجتمع.					
	عدم النزاهة					
.48	أتردد في قبول ضمان بالتزامات مؤجله لأي سجين سابق					
.49	أرى أن سمة النزاهة لا تنتفي عن كل من سبق دخوله السجن					
.50	أعتقد انه يمكنني قبول شهادة سجين أطلق سراحه يترتب عليهـا حقوق لآخرين					
.51	لا أرى مبررا لعدم اتسام سجين سابق بالنزاهة					
	3- الجزء الثالث متغير الجريمة					
	القتل العمد					
.52	أعتقد أنني ارفض التعامل تماما مع القاتل المتعمد					
.53	ا شعر أن موقفي يتحدد حسب الظروف المسببة للجريمة					
.54	أرى أن من الممكن أن التمس له عذرا					
.55	لا أرى إمكانية إعطاء أية فرصه للمرتكب					
	القتل الخطأ					
.56	اعتقد أن هذا الخطأ قد يقع فيه أي شخص					
.57	لا أرى مبررا للتعاطف معه بأي حال من الأحوال					
.58	ا شعر بأن موقفي يتحدد وفق نسبة الخطأ المؤدي للقتل.					
.59	قد يتحدد موقفي حسب الأداة المستخدمة في الجريمة.					
	الاعتداء الجسدي					
.60	أرى الاعتداء جريمة في كل الأحوال					
.61	في تقديري قد يكون سبب الاعتداء مبررا					
.62	قد أتعاطف مع المعتدي والتمس له عذرا.					
.63	أعتقد أن تقديري يعتمد على سبب الاعتداء					
	الانتهاك البيئي					
.64	اعتبر الإضرار بالبيئة جريمة بحق المجتمع					
.65	لا أرى علاقة بين الإضرار بالبيئة والإضرار بالمجتمع					
.66	أ اعتقد إن الاستفادة من كل المكونات البيئية ليست جريمة					
.67	اعتبر الوسط البيئي ملك للجميع					

.68	لا اعتقد باني أتبنى موقفا سلبيا من منتهكي البيئة.					
	الاغتصاب					
.69	اعتبره من الجرائم الكبيرة المستوجبة لأشد العقاب					
.70	لا أرى موجبا لحكم مخفف نظرا لتعرض الضحية لآثـار نفـسيه سيئة					
.71	لا أحبذ مسئولية المغتصب وتجريمه، إذا كان مصابا بعلة نفسيه أو خلل في الشخصية					
.72	اعتقد أن المغتصب إذا وجد استفزازا فاضحا من الـضحية فانـه يستحق بعض التعاطف					
	الشذوذ الجنسي					
.73	أرى مرتكب هذا الجرم خارج عن الطبيعة الإنسانية الـسوية ولا أتعامل معه					
.74	في اعتقادي انه ممارسه تستوجب العزل عن المجتمع					
.75	اعتقد أن المتورط في هذه الممارسة يستحق الشفقة والعلاج					
	اختطاف الأشخاص					
.76	أرى انه استحواذ غير شرعي على ما لا يملكه الشخص، واحذر التعامل معه					
.77	اعتبره أكراه وتعدي على حرية الغير وإرغام غير مبرر					
.78	ارى انه ابتزاز إذا ما ارتبط بمطالب غير مستحقه					
.79	اعتبره إرهابا إذا ما مس بصوره مباشره امن المجتمع					
	المخدرات					
.80	أرى أن متعاطيها يشكل خطرا على المجتمع					
.81	أرى أن مستخدمها يشكل بداية لجرائم أخرى					
.82	اعتقد أن مدمنها ضحية ويستحق العلاج					
.83	في رأيي انه عند ارتباط التعاطي مـع التـرويج يجـب إقـصاء المرتكب عن المجتمع تماما					
	المسكرات					
.84	أتوقع كل عمل منافي للأخلاق من جراء تعاطيها					
.85	أرى أن ضررها محدود وينتهي بانتهاء مفعول المسكر					
.86	لا اعتقد أن كل متعاطي يشكل خطرا على المجتمع					
.87	ا شعر بالتعاطف معه إذا كان تعاطيه هروبا من واقع اليم					
	الاختلاس					
.88	أرى انه تعدي على مقدرات المجتمع المالية					
.89	أعتقد أن نتائجه تستفحل وضاره على المدى البعيد					
.90	أتوقع انه يشكل خللا في التنمية الوطنية.					

.91	لا أحبذ التعامل مع مرتكب هذا الجرم					
	النصب					
.92	أرى أن مرتكبه ضيق الأفق ولا يقدر العواقب					
.93	اعتبره إضرارا مباشرا بحقوق ومقتنيات الغير					
.94	لا أرى فرقا بينه وبين السرقة					
	التزوير					
.95	أرى أن فائدته غير مشروعه وجرما يستوجب العقاب					
.96	أحبذ ألتعاطف معه إذا كان لجاب منفعة عامه أعاقها الروتين					
.97	اعتبره جرما تراكميا، وعبر تبعاته ألسلبيه يشكل خطورة أمنيه في أكثر من منحى					